الأمم المتحدة

A/69/621*

الجمعية العامة

Distr.: General
28 November 2014
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والستون
البند ١٥٢ من جدول الأعمال
تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

أداء ميزانية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٦
ثانيا – أداء الولاية ٦
ألف – لمحة عامة ٦
باء – تنفيذ الميزانية ٧
جيم – مبادرات دعم البعثة ١٠
دال – التعاون بين البعثات على الصعيد الإقليمي ١١
هاء – الشراكات، والتنسيق مع الفريق القطري، والبعثات المتكاملة ١٣
واو – أطر الميزنة القائمة على النتائج ١٣

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٥.

14-65761 (A) 160115 120215

الرجاء إعادة استعمال الورق

ثالثا – أداء الموارد ٨٩
ألف – الموارد المالية ٨٩
باء – معلومات موجزة عن عمليات النقل فيما بين المجموعات ٩٠
جيم – نمط الإنفاق الشهري ٩١
دال – الإيرادات والتسويات الأخرى ٩١
هاء – النفقات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية ومعدات الاكتفاء الذاتي ٩٢
واو – قيمة المساهمات غير المدرجة في الميزانية ٩٢
رابعا – تحليل الفروق ٩٣
خامسا – الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها ١٠١

موجز

جرى ربط مجموع نفقات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ بهدف العملية، باستخدام عدد من أطر الميزنة القائمة على النتائج، والتي جرى تجميعها حسب المكونات، وهي توافُر البيئة الآمنة والمأمونة، والحقوق البشرية والإنسانية، وتوطيد السلام، والقانون والنظام، والدعم.

وأُنيطت بالعملية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مهمة مساعدة مجلس الأمن على تحقيق هدف شامل، هو إعادة إقرار السلام والأمن والاستقرار على الأمد البعيد في كوت ديفوار. وتغطي الميزانية نشر ١٩٢ مراقبا عسكريا، و ٦٤٥ ٨ فردا من أفراد الوحدات العسكرية، و ٥٥٥ ضابطا من ضباط الشرطة التابعين للأمم المتحدة و ٠٠٠ ١ فرد من أفراد وحدات الشرطة المشكلة. وقرر مجلس الأمن، في قراره ٢١١٢ (٢٠١٣) المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٣، جملة أمور منها أن تتم إعادة تشكيل الأفراد النظاميين في العملية بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، بحيث تتكون العملية من عدد يصل إلى ١٣٧ ٧ فردا من الأفراد العسكريين، بمن فيهم ٩٤٥ ٦ فردا من القوات وضباط الأركان و ١٩٢ مراقبا عسكريا. وقد نفذت إعادة التشكيل هذه بحلول نهاية ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

وأحرزت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تقدماً في معظم المهام المسندة إليها، وقدمت دعمها إلى كوت ديفوار في ما يلي: (أ) التصدي للتحديات التي تواجه الأمن والاستقرار السياسي؛ و (ب) تعزيز قدرات الشرطة الوطنية والقضاء والمؤسسات الإصلاحية؛ و (ج) تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ما يتعلق بالمحاربين السابقين؛ و (د) تنفيذ إصلاح قطاع الأمن؛ و(هـ) تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛ و (و) تحسين الظروف الإنسانية ومسائل الإنعاش؛ و (ز) الاضطلاع بأنشطة توطيد السلام. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرزت كوت ديفوار تقدما ملحوظا صوب تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

وبلغت نفقات العملية خلال الفترة المشمولة بالتقرير ما مقداره ٥٤٦,٨ مليون دولار، أي بمعدل إجمالي لتنفيذ الميزانية نسبته ٩٣,٦ في المائة (مقارنة بنفقات الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ التي بلغت ٥٣٧,١ مليون دولار، بمعدل تنفيذ نسبته ٩٩,٧ في المائة).

وقد نشأ الرصيد غير المنفق البالغ ٣٧,٧ مليون دولار أمريكي (٦,٤ في المائة) من التكاليف التشغيلية (٢٤,٤ مليون دولار) والأفراد العسكريين والشرطة (١٥,٣ مليون دولار).

ويعزى الانخفاض إنفاق تحت بند التكاليف التشغيلية في المقام الأول إلى انخفاض احتياجات الأنشطة، إذ كان التنفيذ أبطأ مما كان مخططا له، واحتياجات النقل الجوي؛ ويرجع ذلك أساسا إلى عدم نشر أي من المركبات الجوية التي تعمل بدون طيار، وإلى انخفاض أسعار وقود الطائرات. وقد قابل ذلك الانخفاض جزئيا زيادة في متطلبات الخدمات الأمنية وزيادة في استهلاك وقود المولدات.

ونتج الرصيد غير المنفق في فئة الأفراد العسكريين والشرطة أساسا من زيادة عامل تأخير النشر عما كان مخططا له، في ما يتعلق بالوحدة العسكرية، وشرطة الأمم المتحدة، ووحدات الشرطة المشكلة.

أما الانخفاض في الاحتياجات العامة فقد قابلها جزئيا زيادة في الإنفاق بالنسبة إلى الموظفين الوطنيين، بسبب ارتفاع متوسط الرتب والدرجات عما كان مخططا له.

أداء الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة. سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤)

الفئة	المخصصات	النفقات	الفرق	
			المبلغ	النسبة المئوية
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	٣١٦ ٠٩٩,٥	٣٠٠ ٧٩٥,٨	١٥ ٣٠٣,٧	٤,٨
الأفراد المدنيون	١١٠ ٢٣٦,٠	١١٢ ٢٩٣,٠	(٢ ٠٥٧,٠)	(١,٩)
التكاليف التشغيلية	١٥٨ ١٥١,٥	١٣٣ ٧٤٠,٤	٢٤ ٤١١,١	١٥,٤
الاحتياجات الإجمالية	٥٨٤ ٤٨٧,٠	٥٤٦ ٨٢٩,٢	٣٧ ٦٥٧,٨	٦,٤
الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٩ ٤٠٦,٢	١٠ ١٥٨,٩	(٧٥٢,٧)	(٨,٠)
صافي الاحتياجات	٥٧٥ ٠٨٠,٨	٥٣٦ ٦٧٠,٣	٣٨ ٤١٠,٥	٦,٧
التبرعات العينية (مدرجة في الميزانية)	–	–	–	–
مجموع الاحتياجات	٥٨٤ ٤٨٧,٠	٥٤٦ ٨٢٩,٢	٣٧ ٦٥٧,٨	٦,٤

حالة شغل الوظائف في العملية

الفئة	المعتمد[أ]	الفعلي (متوسط)	معدل الشغور (بالنسبة المئوية)[ب]
المراقبون العسكريون	١٩٢	١٨٧	٢,٦
الوحدات العسكرية	٨ ٦٤٥	٨ ٠٧٤	٦,٦
شرطة الأمم المتحدة	٥٥٥	٤٩٠	١١,٧
وحدات الشرطة المشكلة	١ ٠٠٠	٨٢٥	١٧,٥
الموظفون الدوليون	٤٤٥	٣٩٠	١٢,٤
الموظفون الوطنيون	٨١٢	٧٥٢	٧,٤
متطوعو الأمم المتحدة	١٨٩	١٥٢	١٩,٦
الوظائف المؤقتة[ج]			
الموظفون الدوليون[د]	٣	٤	(٣٣,٣)
الموظفون الوطنيون	١٣	١١	١٥,٤
الأفراد المقدمون من الحكومات	٤٢	٣٥	١٦,٧

(أ) يمثل القوام الأقصى المأذون به.

(ب) استنادا إلى المعدل الشهري لشغل الوظائف والقوام الشهري المعتمد.

(ج) ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

(د) وافق المراقب المالي على زيادة وظيفة مؤقتة دولية على أساس استثنائي لدعم الانتخابات وأنشطة نزع السلاح والتسريح.

يرد بيان بالإجراءات التي ستتخذها الجمعية العامة في الفرع الخامس من هذا التقرير.

أولا – مقدمة

١ – وُضعت ميزانية مواصلة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ في تقرير الأمين العام المؤرخ ٤ آذار/مارس ٢٠١٣ (A/67/777)، وبلغ إجماليها ٤٠٠ ٦٥٤ ٥٧٩ دولار (صافيها ٢٠٠ ٢٤٨ ٥٧٠ دولار). وغطت نفقات ١٩٢ مراقبا عسكريا، و ٦٤٥ ٨ فردا من أفراد الوحدات العسكرية، و ٥٥٥ ١ فردا من أفراد الشرطة، بما في ذلك ٠٠٠ ١ فرد من أفراد الوحدات المشكلة، و ٤٤٨ موظفا دوليا (بما في ذلك ٣ وظائف مؤقتة)، و ٨٢٥ موظفا محليا (بما في ذلك ١٣ وظيفة مؤقتة)، منهم ٩٩ موظفا وطنيا (بما في ذلك وظيفتان مؤقتتان)، و ١٨٩ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة.

٢ – وأوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، في تقريرها المؤرخ ١ أيار/مايو ٢٠١٣، بأن توافق الجمعية العامة على تخصيص مبلغ إجمالي قدره ٤٠٠ ٣١٠ ٥٧٩ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (انظر A/67/780/Add.15، الفقرة ٧٤).

٣ – وقد خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٧١/٦٧، مبلغا إجماليه ٠٠٠ ٤٨٧ ٥٨٤ دولار (صافيه ٨٠٠ ٠٨٠ ٥٧٥ دولار) للإنفاق على العملية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وقُسّم المبلغ الإجمالي على الدول الأعضاء كأنصبة مقررة.

ثانيا – أداء الولاية

ألف – لمحة عامة

٤ – أنشأ مجلس الأمن ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بموجب قراره ١٥٢٨ (٢٠٠٤)، ومددها في قرارات لاحقة للمجلس. وقد حدد المجلس ولاية العملية في فترة الأداء في قراريه ٢٠٦٢ (٢٠١٢) و ٢١١٢ (٢٠١٣).

٥ – وأنيطت بالعملية مساعدة مجلس الأمن في تحقيق هدف عام، وهو دعم الحكومة في تحقيق استقرار الحالة الأمنية في البلد، وإحراز تقدم نحو تحقيق سلام واستقرار دائمين.

٦ – وفي إطار هذا الهدف الشامل، أسهمت العملية، خلال الفترة المشمولة بتقرير الأداء، في تحقيق عدد من المنجزات، بأن أنجزت نواتج رئيسية مبينة في الأُطُر أدناه، والتي جمعت

حسب العناصر، وهي ما يلي: البيئة الآمنة والمأمونة؛ والشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان؛ وتوطيد السلام؛ والقانون والنظام؛ والدعم.

٧ - ويقيّم هذا التقرير الأداء الفعلي في ضوء أطر الميزنة المقررة القائمة على النتائج المبينة في ميزانية الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤. وعلى وجه التحديد، يقارن تقرير الأداء مؤشرات الإنجاز الفعلية، أي تحديد مدى إحراز تقدم فعلي خلال الفترة مقابل الإنجازات المتوقعة، مع مؤشرات الإنجاز المقررة، والنواتج المنجزة فعلا، مع بيان النواتج المقررة.

باء - تنفيذ الميزانية

٨ - أحرزت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تقدما في معظم المهام الموكلة إليها، وقدمت دعمها إلى كوت ديفوار في المجالات التالية: (أ) معالجة التحديات التي تواجه الأمن والاستقرار السياسي؛ و (ب) تعزيز قدرة الشرطة الوطنية، والمؤسسات القضائية والإصلاحية؛ و (ج) تنفيذ برنامج نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم؛ و (د) تنفيذ إصلاح القطاع الأمني؛ و (هـ) تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛ و (و) تحسين الأوضاع الإنسانية ومسائل الإنعاش؛ و (ز) الاضطلاع بأنشطة توطيد السلام. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرزت كوت ديفوار تقدما ملحوظا نحو تحقيق استقرار سياسي واجتماعي واقتصادي.

٩ - وقد ظلت الحالة الأمنية العامة في كوت ديفوار مستقرة، وإن ظلت هشة ومتقلبة، لا سيما على طول الحدود مع ليبريا وغيرها من المناطق المضطربة في البلد. وواصلت الحالة تحسنها بفضل الجهود التي بذلتها الحكومة للحد من الجريمة ولجهود مشتركة بُذلت مع حكومة ليبريا لمعالجة التحديات المتصلة بالحدود. وعلى الرغم من حدوث تحسن عام على طول المناطق الحدودية، فقد أدى هجومان شُنّا على مواقع القوات الجمهورية لكوت ديفوار، في شباط/فبراير وأيار/مايو ٢٠١٤، إلى سقوط ضحايا من المدنيين، وإلى حالات تشرد. وواصلت العملية تنفيذ ولايتها في ما يتعلق بحماية المدنيين، بتسييرها دوريات ميدانية وجوية، وقيامها بتنظيم زيارات أخرى لأغراض التقييم، أحياناً بالاشتراك مع نظراء في قوات الأمن الوطني ومع بعثة الأمم المتحدة في ليبريا في المناطق الحدودية.

١٠ - وقد ظلت التهديدات التي تهدد السلام والأمن في كوت ديفوار تحدق بالمنطقة، وشملت استمرار المرور غير المشروع عبر الحدود للأسلحة والعناصر المسلحة والبضائع غير المشروعة. وظلت المسائل المتعلقة بحيازة الأراضي والسيطرة على الموارد الطبيعية، بما في ذلك الموارد في الغابات الطبيعية المصنفة في المناطق الغربية، مصدرا للتوتر، ونقطة انطلاق لأعمال

عنف بين المجتمعات. وقد اتخذت الجمعية الوطنية خطوات لمعالجة المسائل المتصلة بالجنسية والأراضي، باعتماد قوانين جديدة بشأن الجنسية وحيازة الأراضي. واتسمت حالة انعدام الأمن أساسا بأعمال السطو المسلح وقطع الطرق والعنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس. وكان من شأن المظاهرات التي نظمها الساخطون من المقاتلين السابقين أن سببت أعمال عنف، وأحدثت مخاوف أمنية في بعض المناطق. وظلت مخلفات الحرب من المتفجرات، وكذلك الأسلحة والذخيرة غير المضمونة تشكل تهديدا.

١١ - استمرت أنشطة نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم تحرز تقدما. وتمت معالجة الحالات المعروضة المتعلقة بما يبلغ مجموعه ٠٠٠ ٢١ عنصر منذ عام ٢٠١٢، واعتُمد البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في شباط/فبراير ٢٠١٤. وظلت المسائل المتعلقة بشمولية العملية وشفافيتها، ووضع موجزات عن العناصر الجديدة، وتحديد خيارات بشأن القيام بعملية مجدية بشأن إعادة إدماج العناصر المسلحة، وإعادة العناصر المسلحة الأجنبية إلى أوطانها، تشكل تحديات للعملية. وقدمت البعثة الدعم لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الذي تولت قيادته السلطة الوطنية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ولعمليات جمع الأسلحة من المدنيين التي أجرتها اللجنة الوطنية المعنية بمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها. وقُدم الدعم أيضا لعمليات إزالة مخلفات الحرب من المتفجرات، وتسجيل الأسلحة وبناء القدرات على إدارة الأسلحة داخل المؤسسات الوطنية. وواصلت العملية رصد انتهاكات الحظر دعما لعمل الحكومة وفريق الخبراء. وقد تحقق تقدم كبير في أعقاب اعتماد قرار مجلس الأمن ٢١٥٣ في نيسان/أبريل ٢٠١٤، الذي رفع الحظر المفروض على صادرات الماس، ورفع الحظر جزئيا على توريد الأسلحة.

١٢ - واستمرت البيئة السياسية تتحسن، بما في ذلك ما يتعلق بالحوار مع المعارضة، وفي المضي قدما في عملية الإصلاح الانتخابي. وبفضل خدمات التيسير التي قدمتها العملية، استؤنف الحوار في ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٤ بشأن المصالحة الوطنية والعملية الانتخابية القادمة بين المعارضة السياسية والحكومة، لأول مرة منذ ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. ووقع رئيس جمهورية كوت ديفوار، في ١٨ حزيران/يونيه، مشروع قانون إصلاح اللجنة الانتخابية المستقلة ليصبح قانونا. وقد أُنشئت اللجنة في ١١ آب/أغسطس، بعد أن أدى أعضاؤها السبعة عشر اليمين الدستورية. وواصل الرئيس الحسن واتارا، اتخاذ خطوات لتخفيف التوترات السياسية، بما في ذلك إبداؤه توجهات تصالحية نحو أعضاء حزب الرئيس السابق غباغبو. غير أن الانقسامات السياسية بين الأحزاب وداخلها، وتحقيق توافق سياسي

بشأن معالجة الأسباب الجذرية للنزاع ظلت تشكل تحديا. ومضت عملية المصالحة الوطنية قدما بتمديد ولاية لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة، التي عقدت جلسات استماع عامة في جميع أنحاء البلد. وواصلت العملية تقديم الدعم لإجراء حوار سياسي بين جميع الجهات المعنية، بما في ذلك السلطات الوطنية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، وتقديم الدعم للجهود المبذولة لتحقيق التماسك الاجتماعي. إضافة إلى ذلك، قُدم الدعم من أجل بسط سلطة الدولة في البلد.

١٣ - وتحت قيادة مجلس الأمن القومي، بذلت جهود من أجل المضي قدما في تنفيذ جدول أعمال إصلاح القطاع الأمني على نحو يتماشى مع استراتيجية إصلاح قطاع الأمن الوطني، التي استُكملت في عام ٢٠١٤. وساهمت عملية الأمم المتحدة في عملية الإصلاح هذه بتقديمها الدعم إلى مجلس الأمن القومي، وتحسين العمليات الرامية إلى تعزيز الرقابة المدنية واللامركزية، وقدمت التدريب. وفي ما يتعلق بوكالات إنفاذ القانون، قدمت العملية الدعم لوضع خطة عمل للشرطة وآلية تدقيق شرطية، ولكن التقدم من حيث التنفيذ الملموس ظل محدودا خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

١٤ - تحسنت حالة حقوق الإنسان، ولكنها ظلت مصدر قلق، إذ أُبلغ عن حدوث انتهاكات وتجاوزات خطيرة. وقد نسب بعض الأفعال إلى عناصر أمن ومقاتلين سابقين، وإلى الدوزو (الصيادون التقليديون). إضافة إلى ذلك، ظل القضاء العسكري وعمليات مقاضاة الجرائم جزئية، بأن أججت المشاعر، لدى قطاعات من السكان، بوجود حالة إفلات من العقاب. وأحرزت عملية إصلاح العدالة تقدما، بفضل مشاركة العملية فيها، وتحسنت إمكانيات الوصول إلى العدالة بفضل تفعيل المحاكم ومراكز المساعدة القانونية في جميع أنحاء البلد. وتحسنت الظروف المعيشية والأمنية في السجون في جميع أنحاء البلد بمساعدة عملية الأمم المتحدة، ولكن الاحتجاز السابق للمحاكمات ظل يشكل تحديا.

١٥ - وتحسنت الحالة الإنسانية مع العودة التدريجية للسكان المشردين داخليا، وعودة أكثر من ٢٠ ٠٠٠ لاجئ في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤. وكانت لجنة التنسيق الموسعة التي تشترك الحكومة والأمم المتحدة في رئاستها قد أنشئت في تموز/يوليه ٢٠١٣ لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتبقية. وعلى الرغم من حدوث تحسن ملحوظ في الحالة الإنسانية وتحسن حالة الانتعاش، ظلت هناك بعض الجيوب الهشة من حيث انعدام الأمن الغذائي، وإمكانيات الوصول إلى الخدمات الأساسية، وإعادة إدماج العائدين بصورة مستدامة. وقد أثارت عمليات الإجلاء من الغابات المصنفة والمناطق الفقيرة في المراكز الحضرية مخاوف أيضا. إضافة إلى ذلك، فإن تفشي مرض الإيبولا في بداية عام ٢٠١٤ أثر بشدة على الدول المجاورة

المتضررة، وخاصة ليبريا وغينيا، وأدى إلى تجميد عمليات الإعادة الطوعية إلى الوطن وغيرها من الأنشطة العابرة للحدود التي تأتي ضمن إطار التعاون بين البعثات.

١٦ - تعزى الفروق الكبيرة في استخدام الموارد أساسا إلى انخفاض معدل شغل الوظائف عموما بالنسبة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، وإلى عودة الجنود إلى الوطن في وقت مبكر. وكان التأخير في تنفيذ برنامج عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وانخفاض نفقات النقل الجوي بسبب انخفاض أسعار وقود الطائرات والتأخر في نشر المركبات الجوية التي تعمل بدون طيار، أسباباً رئيسية لانخفاض الاحتياجات في التكاليف التشغيلية.

١٧ - وأدى ارتفاع المتوسط الفعلي للرتب والدرجات في الميزانية بالنسبة للموظفين الوطنيين إلى زيادة الاحتياجات في هذه الفئة وقابله جزئيا انخفاض في الاحتياجات.

١٨ - وافق مجلس الأمن، بموجب قراره ٢١١٢ (٢٠١٣) على سحب ١ ٧٠٠ فرد من أفراد الوحدات العسكرية بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، من مستوى مأذون به قدره ٨ ٦٤٥ فردا إلى ٦ ٩٤٥ فردا. وقد تحقق هذا الخفض في معظمه بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ٢٠١٤، وهو ما أدى إلى حدوث انخفاض عام في مبالغ سداد تكاليف القوات والتكاليف الأخرى المرتبطة بها مباشرة، كحصص الإعاشة. وقابل انخفاض تكاليف التشغيل هذه زيادة في تكاليف الإعادة إلى الوطن بالنسبة إلى الوحدات والمعدات العسكرية.

جيم - مبادرات دعم البعثة

١٩ - ركز الدعم الذي تقدمه العملية على تقديم الدعم الإداري واللوجستي والأمني للوحدات العسكرية والشرطة والموظفين المدنيين في أبيدجان، وللمقرين الإقليميين (بواكيه ودالوا)، و ٥٩ موقعا فرعيا، بما في ذلك المعسكرات.

٢٠ - وشمل تنفيذ العملية مبادرات مدرجة في الميزانية لتحقيق مكاسب في الكفاءة، تحسين خدمات النقل بالنسبة إلى موظفي أبيدجان الذين يتنقلون من أماكن العمل وإليها، وتخفيض استخدام الطائرات من جانب بعثة الأمم المتحدة في ليبريا (طراز B-737 و Mi-24)، والجمع بين رحلات تناوب الأفراد النظاميين، باستخدام الطائرات المشتركة مع بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، والأصول الجوية للبلدان المساهمة بقوات، بدلا من الطائرات التجارية المستأجرة أو تذاكر الخطوط الجوية التجارية.

٢١ - وشملت المبادرات المنفذة الأخرى المتعلقة بتحقيق مكاسب في الكفاءة شراء كمية من قطع غيار تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات أقل حجما، وتنفيذ أعمال الصيانة الوقائية المقررة للحد من تعطل المعدات. وأدى النجاح في تنفيذ النظام الإلكتروني لرصد إدارة

الوقود، وتركيب أجهزة لمنع شفط الوقود، إلى تراجع كبير في حالات الاحتيال المتصلة بالوقود. وسمح تشييد أماكن عمل موحدة في قاعدة أنونكوا - كوتي اللوجستية بإغلاق أربع منشآت أصغر حجما في أبيدجان، وأدى إلى انخفاض مستويات حيازة لوازم الصيانة.

٢٢ - وأدى عدم نشر الطائرات التي تعمل بدون طيار إلى انخفاض الاحتياجات بمقدار ١٠ ملايين دولار.

٢٣ - ونفذت عملية الأمم المتحدة عددا من المبادرات الخضراء في أماكن عملها تهدف إلى خفض استهلاك الكهرباء، وشمل ذلك الاستعاضة عن جميع مصابيح الأمن الخارجية بمصابيح تعمل بالطاقة الشمسية. وجرى تحويل مخيمين في غيغلو ودويكويه إلى شبكة الكهرباء الوطنية، وبذلك انتفت الحاجة إلى المولدات والوقود، وهو ما أدى إلى تحقيق وفورات بلغت في مجموعها ٤٠٠ ٥ دولار شهريا للمخيمين.

٢٤ - وأدى تقليص عدد الأفراد العسكريين إلى التعجيل بعملية إعادة التشكيل في المعسكرات وإلى تغييرات في نشر المكاتب الميدانية المدنية، وإلى إعادة نشر وحدات الشرطة المشكَّلة والمراقبين العسكريين وشرطة الأمم المتحدة.

دال - التعاون بين البعثات على الصعيد الإقليمي

٢٥ - ما زالت منطقة غرب أفريقيا الفرعية معرضة لأخطار شتى عابرة للحدود الوطنية من بينها الاتجار بالمخدرات والأشخاص والأسلحة، وغسل الأموال، والإرهاب، والقرصنة في خليج غينيا، وهو وضع يؤكد ضرورة وجود نهج إقليمي معزَّز للتصدي لهذه الأخطار. وفي إطار مبادرة سواحل غرب أفريقيا، دعمت عملية الأمم المتحدة الجهود الوطنية الرامية إلى إنشاء وحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية، وهي حدة أنشئت بموجب مرسوم رئاسي صادر في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، وبموجبه أصبحت كوت ديفوار البلد الخامس الذي ينضم إلى البرنامج دون الإقليمي بعد غينيا وليبريا وسيراليون وغينيا - بيساو.

٢٦ - ولا تزال الحالة في المناطق الواقعة على طول الحدود بين ليبريا وكوت ديفوار آخذة في التحسن، ولكن الصعوبات الكبيرة المتعلقة بالحدود ظلت قائمة بسبب تنقلات الأفراد المسلحين عبر الحدود، والمسائل المتصلة بالأراضي، والنزاعات بين المجتمعات المحلية، وازدادت حدتها بفعل تنقلات اللاجئين والمشردين داخليا في المنطقة. وفي إطار استراتيجية اتحاد نهر مانو للحفاظ على الأمن عبر الحدود، التي وضعت بمساعدة عملية الأمم المتحدة، واعتمدها رؤساء الدول والحكومات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، اتخذت حكومتا كوت ديفوار وليبريا خطوات لتعزيز أمن الحدود، وتحديدا بتنظيم الاجتماع الأول للمجلس المشترك

للرؤساء والشيوخ في تشرين الأول/أكتوبر في زويدرو، ليبريا، وذلك لتعزيز الحوار بين المجتمعات المحلية على جانبي الحدود.

٢٧ - وسعيا إلى تعزيز الدعم المقدم للجهود الوطنية والإقليمية الرامية إلى تحقيق استقرار الحالة الأمنية وتوطيد السلام على طول الحدود الإيفوارية - الليبرية، اشتركت عملية الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا في وضع إطار مشترك للعمل يهدف إلى معالجة ما تبقى من التهديدات الأمنية والتحديات المتصلة بالحدود، باعتماد خمس ركائز عمل رئيسية أهدافها كما يلي: (أ) تعزيز أمن الحدود وتحقيق استقرارها؛ و (ب) دعم الجهود والآليات الإقليمية الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار؛ و (ج) تشجيع مساعي المصالحة في منطقة الحدود؛ و (د) معالجة الاحتياجات الإنسانية المتبقية؛ و (هـ) تعزيز تبادل المعلومات وتحليلها. وفي أعقاب تفشي فيروس إيبولا في ليبريا، وإغلاق الحدود رسميا، تعين إجراء تجميد مؤقت لمعظم الأنشطة المنفذة عبر الحدود، ومبادرات التعاون بين البعثات اعتبارا من نيسان/أبريل ٢٠١٤.

٢٨ - وفي سياق إطار التعاون بين البعثات، واصلت عملية الأمم المتحدة إتاحة أصولها الجوية للبعثات الأخرى، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، حسب الاقتضاء، وعلى أساس تقاسم التكاليف واسترداد التكاليف. وواصل المكتب الخلفي لعملية الأمم المتحدة تبادل المعلومات مع بعثة الأمم المتحدة في مالي وتزويدها بالدعم الإداري والتقني في مجالي الإدارة المالية والموارد البشرية. وقامت العملية أيضا بدعم ومساندة مهام الشراء في بعثة الأمم المتحدة في مالي أثناء مرحلة بدء تشغيلها.

٢٩ - وقدمت عملية الأمم المتحدة الدعم أيضا لتلبية متطلبات مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا.

٣٠ - وبالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري في كوت ديفوار، واصلت عملية الأمم المتحدة أيضا تعاونها مع فريقي الأمم المتحدة القطريين في غانا وغينيا، وذلك لمعالجة مجالات الاهتمام المشترك، مثل العودة الطوعية للاجئين، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتبادل المعلومات عن مسائل أمن الحدود. علاوة على ذلك، واصلت الممثلة الخاصة للأمين العام وكبار مسؤولي البعثات المذكورة أعلاه في غرب أفريقيا الاجتماع والتشاور بانتظام بشأن الحالة السياسية في المنطقة، والمسائل التي هي موضع اهتمام المشترك.

هاء - الشراكات، والتنسيق مع الفريق القطري، والبعثات المتكاملة

٣١ - عملت عملية الأمم المتحدة على نحو وثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، وفقا لقرار مجلس الأمن ٢١١٢ (٢٠١٣). وأعيد تشكيل العملية والفريق القطري في حدود القدرات القائمة وجرى تعزيز وجودهما الميداني. وأدى الوجود الميداني المعزز للعملية، وإعادة تشكيل المكاتب الميدانية، والفريق القطري للأمم المتحدة، إلى زيادة الدعم المنسق الذي تقدمه إلى السلطات والسكان على المستوى المحلي، وإلى تنفيذ الأنشطة بفعالية. وبالإضافة إلى ذلك، اتفقت عملية الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري، في نيسان/أبريل ٢٠١٤، على وضع إطار للتعاون بينهما. وكان الهدف من ذلك تحسين التعاون والتكامل بين العملية والفريق القطري في سياق الميزة النسبية التي يتمتعان بها معا.

٣٢ - وأنشئت بين عملية الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري آلية لتحديد شواغل الحماية الرئيسية وتنسيق التصدي لتحديات الحماية، وتعزيز التخطيط على نحو أفضل لحالات الطوارئ. وأنشأت العملية مجموعات عمل لحماية المدنيين على المستوى المحلي، كانت هي نقطة الاتصال الرئيسية بين أوساط العمل الإنساني، ويسرت تبادل المعلومات بين الشركاء والجهات المعنية.

واو - أطر الميزنة القائمة على النتائج

العنصر ١: البيئة الآمنة والمأمونة

٣٣ - ظلت الحالة الأمنية في كوت ديفوار مستقرة لكن هشة، ولا سيما على طول الحدود مع ليبريا، وفي المناطق المتقلبة الأخرى، على الرغم من أنها استمرت في التحسن بفضل الجهود التي بذلتها الحكومة بالتعاون مع حكومة ليبريا للحد من الجريمة، وكذلك بفضل التعاون بين عملية الأمم المتحدة، وقوات ليكورن الفرنسية، والقوات الجمهورية في كوت ديفوار، في معالجة التحديات الناشئة عبر الحدود، والمتعلقة بحماية المدنيين.

٣٤ - وبالمقابل، كانت السمات الأساسية لحالة انعدام الأمن هي أعمال السطو المسلح، وقطع الطرق والسرقة التي ترتكبها في بعض الحالات عناصر من القوات الجمهورية لكوت ديفوار، والدوزو (الصياديون التقليديون) ومقاتلون سابقون. ولا يزال العنف الجنسي والجنساني خطرا يتهدد حماية المدنيين، وقد سُجل عدد من حالات العنف الجنسي في التراعات. وكذلك وقعت مظاهرات نظمها المقاتلون السابقون خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واتسم بعضها بالعنف وأثار شواغل أمنية. ووردت أيضا بلاغات عن حالات عنف نشبت بين الطوائف، لا سيما في المناطق الشمالية والمناطق الجنوبية الشرقية من البلد.

٣٥ - وعلى الرغم من أن الجهود التي بذلتها حكومتا كوت ديفوار وليبريا، بدعم من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، ساهمت في تحقيق انخفاض ملحوظ في أعمال العنف العابرة للحدود بين البلدين، فقد ظلت التهديدات الخطيرة التي يتعرض لها السلام والأمن قائمة، بسبب توافر الأسلحة غير المشروعة، ووجود شبكات تابعة للنظام السابق، ومقاتلين سابقين وعناصر أخرى في المنطقة الحدودية.

٣٦ - وما زالت المسائل المتصلة بحيازة الأراضي والجنسية، وبالسيطرة على الموارد الطبيعية، من مصادر التوترات بين الطوائف، إذ أدت إلى وقوع ما لا يقل عن ١٢ حادثا من حوادث الاشتباكات العنيفة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وهو ما أسفر عن خسائر في الأرواح وإصابات وأضرار مادية، معظمها في الغرب.

٣٧ - ولا يزال الانعقاد الدوري للاجتماعات الثلاثية بين عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، والقوات الجمهورية لكوت ديفوار، وقوات ليكورن، ييسر التنسيق وتبادل المعلومات، وكذلك الإنذار المبكر بالتهديدات الأمنية المستجدة، والاستجابة السريعة لها. وبفضل المناورات العسكرية المشتركة، حسنت عملية الأمم المتحدة والقوات الجمهورية لكوت ديفوار قدراتهما على الاستجابة في ما يتعلق بحماية المدنيين. وبفضل الاستخدام الاستراتيجي لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان من جانب عملية الأمم المتحدة، ازداد وعي القوات الجمهورية لكوت ديفوار باحترام حقوق الإنسان في إدارتها لعملياتها.

٣٨ - وواصلت عملية الأمم المتحدة الدعوة إلى القيام بعملية شاملة وشفافة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وركزت أنشطتها على تجاوز الثغرة التي تعتري التخطيط والسياسة العامة في هذا المجال، ويشمل ذلك قيام الحكومة الإيفوارية بوضع الصيغة النهائية للاستراتيجية الوطنية بشأن نزع السلاح، وبدء تنفيذها في شباط/فبراير ٢٠١٤، فضلا عن بناء قدرات الشركاء الوطنيين. وقدمت العملية الدعم التقني والمالي واللوجستي لعمليات نزع السلاح والتسريح التي تقودها الهيئة الوطنية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وجرى فيها نزع سلاح ما مجموعه ٩ ٧٤٢ من المقاتلين السابقين وتسريحهم خلال الفترة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤. وقدمت العملية الدعم في أعمال إصلاح وصيانة مخيمات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التابعة للهيئة الوطنية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وذلك بإجراء تقييم فني للمواقع، وتقديم الدعم لإدارة المخيمات. وواصلت أيضا تقديم دعم مخصص لعمليات جمع الأسلحة التي تنظمها اللجنة الوطنية المعنية بمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها. وفي إطار إعادة الاستيعاب، قدمت العملية

الدعم إلى الهيئة الوطنية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بقيامها بدفع بدلات السلامة الانتقالية إلى المقاتلين السابقين الذين يلتحقون بمشاريع إعادة الاستيعاب التي توفرها الحكومة، وبدء مشاريع إعادة الاستيعاب الأهلية التي تقودها عملية الأمم المتحدة، بالتشاور مع الهيئة الوطنية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج واللجان المحلية. وقدم الدعم أيضا لأنشطة الاتصال والتوعية للفئات والمجتمعات المحلية المستهدفة، بالإضافة إلى التوعية بمسائل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، باستخدام وسائل الإعلام المحلية.

٣٩ - وقدمت عملية الأمم المتحدة ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام المساعدة إلى الحكومة في التصدي للخطر الذي تشكله الأسلحة والذخائر غير المؤمَّنة بتنفيذ ما مجموعه ٣٩ مهمة للتخلص من الذخائر المتفجرة. وقدمت العملية أيضا الدعم التقني إلى الحكومة، التي حسنت قدراتها على إدارة الأسلحة والذخائر في كوت ديفوار وتأمينها.

الإنجاز المتوقع ١-١: مواصلة تحقيق الاستقرار للأوضاع الأمنية في كوت ديفوار

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
عدم وجود عن قيام جماعات مسلحة بتهديد السكان المدنيين (٢٠١١/٢٠١٢: ٩٢؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ٤٣؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: صفر)	نفذ أشخاص مسلحون هجومين اثنين على مواقع القوات الجمهورية لكوت ديفوار في فييتي وغرابو في ٢٣ شباط/فبراير و ١٥ أيار/مايو ٢٠١٤، على التوالي. وأدى هذان الحادثان إلى وقوع ١١ ضحية من المدنيين وإلى تشريد سكان مدنيين.
	قامت عملية الأمم المتحدة بدوريات مكثفة في المناطق التي هي مثار قلق، ونفذت تدريبات لاستعراض القوة، وزيارات استطلاع واتصال قام بها قادة العملية وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا؛ ونُفذت عمليات استطلاع للمناطق الغربية قامت بها العملية والقوات الجمهورية لكوت ديفوار. وأدت هذه المبادرات، بالاقتران مع النهج الاستباقي الذي تتبعه العملية، إلى تعزيز ثقة السكان المحليين، وصدت التصعيد المحتمل للأوضاع الأمنية، ولا سيما في أعقاب هجوم أيار/مايو ٢٠١٤ المذكور آنفا.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
قيام الحكومة الإيفوارية بإعادة تشكيل قوات جمهورية لكوت ديفوار عاملة ومنظمة ومشمولة بالإصلاح، مع فصل واضح للمهام والمسؤوليات	أحرز تقدم بشأن إصلاح قطاع الدفاع، ولا سيما في ما يتعلق بصياغة القواعد والأنظمة للدفاع الوطني في ٢٥ وثيقة تشريعية، بما في ذلك تلك المتعلقة بسياسة الدفاع الوطني، ومبدأ الاشتباكات العسكرية، والخطة المالية للدفاع، والخريطة الأخلاقية ومدونة قواعد السلوك العسكري الصادرة عن وزارة الدفاع. وساهمت شعبة إصلاح قطاع الأمن التابعة لعملية الأمم المتحدة في صياغة هذه الوثائق في شباط/فبراير ٢٠١٤. وقامت وزارة الدفاع بتقديم هذه الوثائق إلى الرئاسة في أيار/مايو - حزيران/يونيه ٢٠١٤. ولم تقدَّم الوثائق بعد إلى الجمعية الوطنية؛ ولكن وزارة الدفاع تنفذ بعضها بالفعل. ووُضعت استراتيجية للأمن الوطني وقُدِّمت إلى مجلس الأمن القومي في أوائل عام ٢٠١٤، وهي تحدد الرؤية الأمنية للبلد على الصعيدين الداخلي والخارجي، وتستخدم كوثيقة مرجعية لتنفيذ إصلاح الجيش.
التقيد التام بحظر توريد الأسلحة (٢٠١١/٢٠١٢: ٢٥٤ عملية تفتيش لم تنفذ بنجاح من إجمالي ٦٨٥ عملية تفتيش؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: أبلغ عن ٢١٣ حادثة مخالفة؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: عدد البلاغات عن حوادث المخالفة: صفر)	واصلت عملية الأمم المتحدة تنفيذ عمليات تفتيش مادية تتصل بالحظر المفروض على توريد الأسلحة في المنشآت الإيفوارية التابعة للقوات العسكرية ولأجهزة إنفاذ القانون التي تشمل قوات الدرك والشرطة التابعة لكوت ديفوار. ومن أصل عمليات التفتيش المقررة البالغ عددها ٨٠٤ عمليات، نفذت ٦٥٢ عملية تفتيش، وألغيت ١٥٢ عملية لأسباب عملياتية، وشمل ذلك أكثر من ١٠٠ عملية تفتيش ألغيت بسبب عدم سماح قادة المواقع المحلية بالتفتيش.

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
٤٣٨ ٠٠٠ يوم من أيام عمل القوات لتسيير دوريات اعتيادية (١٢٠ دورية في اليوم × ١٠ جنود للدورية الواحدة × ٣٦٥ يوماً) تشمل دوريات بعيدة المدى ودوريات مختلطة لزيادة بروزها للعيان، وهو ما يفضي إلى تهيئة	٥٣٦ ٠٣٠ يوم من أيام عمل القوات لتسيير دوريات اعتيادية (حوالي ١٤٧ دورية في اليوم × ١٠ جنود × ٣٦٥ يوماً). وتم تسيير دوريات إضافية لتعزيز وعي القوة بالأوضاع السائدة.	

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
بيئة مواتية لتحقيق الأمن والأمان وتساعد على تعزيز ولاية العملية فيما يتعلق بتوفير الحماية للمدنيين		
٩٠٠ ٤٢ يوم من أيام عمل القوات لتسيير دوريات بعيدة المدى (٣ دوريات بعيدة المدى في اليوم × ٢٥ جندياً للدورية الواحدة × ٥٢ أسبوعاً × ١١ كتيبة (٤ في القطاع الغربي و ٣ في القطاع الشرقي و ٤ في قطاع أبيدجان))	٤٥٠ ٦٦ دورية بعيدة المدى	تم تسيير ٥٠٠ ١٣ دورية إضافية بعيدة المدى لتعزيز الوعي بالأوضاع السائدة في المناطق النائية. وقد حسنت هذه العمليات قدرات الكتائب على الاستجابة
٦٥٢ ٢ ساعة طيران للدوريات الجوية الاستطلاعية (٤٤٠ ١ ساعة طيران تقوم بها ٣ مروحيات من طراز Bell-212 و ٢١٢ ١ ساعة طيران تقوم بها مروحيتان من طراز Mi-17) تُركز أساساً على طلعات الاستطلاع الجوي/الدوريات الجوية (بما في ذلك منطقة الحدود)، وتُركز أيضاً على عمليات نشر وانتشال القوات، ومساندة شرطة الأمم المتحدة، ودوريات المراقبة العسكرية التابعة للأمم المتحدة، والعمليات العسكرية الجوية الأخرى	٢ ٢٠٤ ساعات طيران للدوريات الجوية الاستطلاعية (١ ١٤٥ ساعة طيران قامت بها ٣ مروحيات من طراز Bell-212 و ١ ٠٥٩ ساعة طيران قامت بها مروحيتان من طراز Mi-17)	وكانت النواتج أقل مما كان مقررا بسبب صعوبة ظروف الطيران. وكلما كان الأمر متيسرا، تم استبدال الاستطلاع الجوي بالدوريات البرية
١ ٩٨٠ ساعة طيران تقوم بها مروحيات مسلحة في دوريات على المنطقة الحدودية في ليبريا وكوت ديفوار	٥٥٤ ساعة طيران قامت بها مروحيات مسلحة	يعزى انخفاض الأداء إلى استعمال المروحيات المسلحة من طراز Mi-24 في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي واستخدامها حصراً في عمليات ''استعراض للقوة''
٠٥٠ ٦٢ يوماً من أيام عمل أفراد الدوريات المتنقلة للمراقبين العسكريين (مراقبان عسكريان لكل دورية × ٥ دوريات في اليوم × ١٧ موقعاً للأفرقة × ٣٦٥ يوماً (موقعان للأفرقة في قطاع أبيدجان، و ٩ مواقع للأفرقة في القطاع الغربي،	١٤٨ ٧١ دورية متنقلة للمراقبين العسكريين تم تسييرها	وتم تسيير ٠٩٨ ٩ دورية إضافية لتفقد القرى الواقعة في المناطق الحدودية، وهو ما أدى إلى الزيادة في العدد الإجمالي للدوريات

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
و ٦ مواقع للأفرقة في القطاع الشرقي))		
٧٠٥ ٤٢ أيام من أيام عمل أفراد أمن القوات (١١٧ فردا × ٣٦٥ يوماً) لتوفير الحماية المباشرة لأعضاء الحكومة الإيفوارية وللجهات السياسية الرئيسية الأخرى صاحبة المصلحة	٤٠٥ ٣٥	أيام من أيام عمل أفراد أمن القوات انتهت مدة التكليف بتوفير الحماية المباشرة لأعضاء الحكومة الإيفوارية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وفقا لمقرر مجلس الأمن
٢٠٨ أيام من أيام عمل أفراد دوريات الزوارق (زورقان × يومان كل أسبوع × ٥٢ أسبوعاً) تركز على مناطق البحيرات الشاطئية في أبيدجان	٢١٢	يوما من أيام عمل أفراد دوريات الزوارق تم إنجازها
المشاركة في ٢٤ اجتماعاً بشأن التعاون الإقليمي وفي ما بين البعثات، بما في ذلك اجتماعات مع لجنتي الدفاع والأمن التابعتين للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، وأي وجود آخر للأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية، تتركز على موضوع احتواء تحركات الجماعات المسلحة عبر الحدود، وتنفيذ عمليات لمكافحة نقل الأسلحة بصورة غير مشروعة	١١	اجتماعا بين البعثات عقدت مع بعثة الأمم المتحدة في ليبريا على الحدود بين البلدين لمراقبة النقل المحتمل للأسلحة عبرها وتحركات الجماعات المسلحة تم تخفيض عدد الاجتماعات بين البعثات المعقودة على الحدود نظرا للانتقال التدريجي من عمليات ''مايو'' إلى اجتماعات مايو. وسيعقد ممثلو السلطات المحلية هذه الاجتماعات بدلا من العنصر العسكري في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وعلاوة على ذلك، تم تعليق الاجتماعات واللقاءات وجها لوجه منذ نيسان/أبريل ٢٠١٤، نظرا لتفشي مرض فيروس إيبولا في المنطقة
إسداء المشورة إلى القوات المسلحة الإيفوارية مع إيلاء اهتمام خاص لعلاقتها بالسكان المحليين، وذلك بتسيير دوريات مشتركة يومياً وعقد ما لا يقل عن اجتماع إقليمي واحد شهرياً	نعم	تم تسيير ما مجموعه ٨٧٨ ٣ دورية مشتركة مقررة مع قوات الأمن الإيفوارية المحلية تم إسداء المشورة إلى القوات المسلحة الإيفوارية بعقد اجتماعات ثلاثية شهرية بين عملية الأمم المتحدة، والقوات الجمهورية لكوت ديفوار، وقوات ليكورن. وعقدت اجتماعات شهرية مماثلة بين عملية الأمم المتحدة والقوات الجمهورية لكوت ديفوار على مستوى قادة القطاعات في المناطق

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		قام ضباط القوات الجمهورية لكوت ديفوار الذين سبق أن دربتهم عملية الأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر في معسكر كامب غالييني بتقديم ٣ دورات تدريبية لفائدة ما مجموعه ١٧٢ ضابطا من ضباط القوات الجمهورية لكوت ديفوار (٥٥ في أبيدجان، و ٥٠ في دالوا، و ٦٧ في بواكي). وركزت هذه الدورات التدريبية على تعزيز الوعي بمسائل حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية وأنشطة حماية الطفل
تنظيم تدريبات شهرية وتقديم الدعم اللوجستي للقوات العسكرية الوطنية لأغراض الأنشطة العسكرية المشتركة المقررة على نحو يتفق والقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين، ويفي بضرورة حماية المدنيين	نعم	تم تقديم الدعم اللوجستي للأنشطة المشتركة امتثالا لسياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. وتم تنفيذ عدد من الأنشطة التدريبية خلال العام، مثل الدورات التدريبية للضباط وتدريبات القوات. وتضمّن التدريب ١٢ نشاطا في مجال حقوق الإنسان، و ١٦ نشاطا بشأن المسائل الجنسانية، و ١٤ نشاطا في مجال حماية الطفل وقُدم الدعم اللوجستي، بما في ذلك نقل الأفراد والمعدات، إلى القوات الجمهورية لكوت ديفوار خلال عمليات منسقة أجريت في منطقة كافالي بعد حادث غرابو الذي وقع في أيار/مايو ٢٠١٤
إيفاد ٢٤ بعثة تقييم متكاملة لجمع المعلومات عن الأخطار المحتملة التي تهدد السكان المدنيين	٥	تم تنسيق بعثات التقييم المتكاملة طوال الفترة المشمولة بالتقرير، وأوفد مركز العمليات المشتركة ولجنة المراقبة العسكرية المشتركة ما مجموعه ٥ بعثات تقييم بعد أن راجت شائعات عن شن هجمات في الغرب ويعزى انخفاض عدد البعثات التي تم إيفادها إلى تحسن الوضع الأمني في البلد، الذي ثبت أنه أكثر هدوءا واستقرارا مما كان متوقعا، إذ قلّت التهديدات المحتملة ضد السكان المدنيين

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
إعداد ١٢ تقريرا وتقديمها إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن الامتثال لحظر توريد الأسلحة والتعاون مع هيئة الجمارك الإيفوارية بشأن المسائل المتعلقة بالسلع المحظورة	١٢	تقريرا شهريا تم إعدادها وتقديمها إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤)
إجراء ١٥ عملية تفتيش أسبوعية على حمولات موجودة على متن الطائرات والمركبات في الموانئ البحرية والجوية والمطارات الإيفوارية والقيام شهرياً بإجراء ٦٠ عملية تفتيش على الأسلحة في المنشآت الإيفوارية العسكرية والتابعة للدرك والشرطة	نعم	تم تسيير ٢٢٩ دورية في ميناء أبيدجان (تسيير ما لا يقل عن ٤ دوريات إلى الميناء كل أسبوع) تم تسيير ٢٧٩ دورية في المطار الدولي في أبيدجان (تسيير ما لا يقل عن ٥ دوريات في الأسبوع) وأجريت ٩٤ عملية تفتيش مخصصة في محطة الشحن على أساس الاحتياجات التشغيلية تم تحليل ١٨ ٨٢٧ مستندا من مستندات النقل الجوي، وتم تفتيش ٥١٨ مركبة عسكرية من صنع شركة أكمات (Ateliers de Construction Mécanique de l'Atlantique)؛ وتم تفتيش ٣٠ زورقا و ٤ سفن في ميناء أبيدجان؛ وتم تفتيش ١٧ حاوية في مكتب الخدمات المشتركة وتم إيفاد أربع بعثات لتقصي الحقائق إلى ميناء سان بيدرو، ونوي، وبونا، وطابو. ونُفذت عمليات تفتيش محطة الشحن والمركبات على أساس نتائج تحليل مستندات النقل الجوي
تقديم الدعم بتنفيذ ٣٠ مشروعاً على صعيد المجتمعات المحلية في إطار البرنامج المعني بالحد من العنف المجتمعي بهدف تعزيز أمن المجتمع والتماسك الاجتماعي ومساندة البرامج المجتمعية المتعلقة بجمع الأسلحة	أنجز جزئيا	بدأ تنفيذ ثمانية مشاريع على صعيد المجتمعات المحلية، في حين وافقت لجنة الموافقة على المشاريع على ٧١ مشروعا إضافيا وبدأ تنفيذها في آب/أغسطس ٢٠١٤. ويعزى التأخير في التنفيذ إلى عملية تحديد المستفيدين بالاشتراك مع الحكومة بواسطة دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، قدمت عملية الأمم المتحدة دعمها لوضع خطط السلامة المجتمعية في ثمانية مجتمعات محلية في الغرب بالتعاون مع السلطات المحلية والسكان.

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		وفي هذه المجتمعات، تم تدريب ٧٩ شخصا من المدنيين ورجال الدرك على أساليب الحوار بين الدرك والمجتمع المحلي؛ وتمت توعية ٦٢٩ ١ مدنيا بعمليات إدارة النزاعات؛ وتمت توعية ٠٨٠ ٤ مدنيا بالمخاطر التي تشكلها الأسلحة النارية والذخائر غير المنفجرة
تنظيم ما يزيد عن ٣٠ مهمة للتخلص من الذخائر المتفجرة، بحسب ما تطلبه المؤسسات الوطنية و/أو منظمات المجتمع المدني	نعم	نفذت عملية الأمم المتحدة ٣٩ مهمة من مهمات تقديم الدعم للتخلص من الذخائر المتفجرة، ودمرت أكثر من ١٩ طنا من الذخيرة القديمة وغير القابلة للصيانة

الإنجاز المتوقع ١-٢: تعزيز قدرات السلطات المحلية في مجال حماية المدنيين

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
تعمل اللجان الأمنية على الصعيد المحلي، بما في ذلك الولاة والقوات الجمهورية لكوت ديفوار، والدرك، والشرطة، والجمارك، والمجلس العام ورؤساء البلديات، بكامل قدراتها في ما لا يقل عن ٤٠ مقاطعة من أصل ما مجموعه ١٠٨ مقاطعات (٢٠١٢/٢٠١١: صفر؛ ٢٠١٣/٢٠١٢: صفر؛ ٢٠١٤/٢٠١٣: ٤٠)	تم إنشاء ٣١ لجنة أمنية محلية على المستوى الإقليمي في جميع أنحاء البلاد، ولكن ثلاثاً منها لا تعمل بكامل قدراتها ولا تجتمع إلا على أساس أفراد الحالات. ويعزى انخفاض عدد اللجان التي أنشئت إلى أن الحكومة توجه تركيزها على مستوى المقرات الإقليمية، حيث تنتشر جميع المؤسسات الأمنية بقدراتها التشغيلية الكاملة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
إسداء المشورة إلى السلطات المحلية وقادة المجتمعات المحلية بشأن الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بحماية المدنيين، بما في ذلك عقد ٢٤ اجتماعا من أجل تعزيز الوعي بالمسؤولية عن الحماية	نعم	في ما مجموعه ٢٧ اجتماعا وحلقة عمل، قدمت عملية الأمم المتحدة المشورة إلى السلطات المحلية وقادة المجتمع المحلي لتعزيز وعيهم بأدوارهم ومسؤولياتهم المتعلقة بحماية المدنيين
تعزيز آليات الإنذار المبكر المحلية، بما في ذلك تقديم الدعم التقني لتعزيز فعالية ١٠ لجان أمنية محلية بعقد اجتماعات شهرية مع اللجان	نعم	شاركت عملية الأمم المتحدة في أكثر من ٩٠ اجتماعا أسبوعيا عقدتها اللجان الأمنية. وعُقدت اجتماعات شهرية في جميع أنحاء البلاد مع أعضاء

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
وأعضاء اللجنة		لجان الإنذار المبكر والتوعية لتناول أساليب إدارة التراعات والدعم المحتمل أن تقدمه عملية الأمم المتحدة في حالات محددة عند الحاجة.
		قامت شرطة عملية الأمم المتحدة بما مجموعه ١ ٢٩٨ زيارة للسلطات المحلية (الولاة، وقادة الشرطة والدرك، والقوات الجمهورية لكوت ديفوار) في جميع أنحاء البلاد
عقد اجتماعات شهرية مع السلطات المحلية في المناطق الحدودية في غرب البلد، سعيا لتعزيز تبادل المعلومات والتعاون بين السلطات المحلية في كوت ديفوار وليبريا	نعم	عقد ٢٢٩ اجتماعا مع السلطات المحلية في المناطق الحدودية في غرب البلد لتعزيز تبادل المعلومات
تنظيم ٧ دورات للتدريب والتوعية لفائدة ٥٠٠ موظف من موظفي السلطات المحلية، ومقدمي الخدمات، والعاملين في مؤسسات الأمن ومؤسسات سيادة القانون، بما في ذلك نظام قضاء الأحداث، وذلك فيما يتعلق بحماية الأطفال، والانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد النساء والأطفال والفئات الضعيفة الأخرى، والمساءلة في مجال مكافحة الإفلات من العقاب	نعم	قُدم التدريب لموظفي السلطات المحلية بشأن المسائل الجنسانية على النحو التالي: ١٠٢ من مديري المعهد الوطني لتعليم وتدريب المرأة ٦٠٠ مقاتل سابق مسرّح ٣٥ صحفيا تم تدريب ٣٠ امرأة من القيادات النسائية من غويو بشأن المسائل الجنسانية ومسائل القيادة، والتغيير، والتماسك الاجتماعي، والوقاية من العنف القائم على نوع الجنس وتخفيف حدته، وحماية الطفل وقد أدت الطلبات الإضافية على التدريب والتوعية بشأن حقوق الطفل وحماية الأطفال التي قدمها الشركاء المحليون إلى الزيادة الكبيرة في عدد المتدربين عما كان مقررا في البداية تلقى ٨٥٠ ضابطا من ضباط الشرطة والدرك تدريبا قضائيا تم تدريب ٣٥ رئيس وحدة، مثل قادة ألوية الدرك ورؤساء مراكز الشرطة المحلية، على الإطار القانوني

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
	الدولي المتعلق بالعنف الجنسي والجنساني
	تم في دورتين تدريب ٥٥ ضابطا من ضباط الشرطة المجتمعية في أبيدجان في مجال الأمن وحقوق الإنسان وجوانب هامة أخرى لها علاقة بمهامهم اليومية
	تم في ٢٩ دورة تدريب ٥١٧ ١ فردا من أفراد الشرطة والدرك على التحقيق في أعمال العنف الجنسي والجنساني وحماية الفئات الضعيفة من السكان
	نظمت شرطة عملية الأمم المتحدة ٢٤٩ جلسة توجيهية لما مجموعه ٩٣٠ ١ فردا من أفراد الشرطة والدرك في مجال حماية الطفل والحماية من العنف الجنسي والجنساني

الإنجاز المتوقع ١-٣: نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
قيام الحكومة بتفعيل الاستراتيجية الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتنفيذها	قيام الحكومة في شباط/فبراير ٢٠١٤ بوضع الصيغة النهائية للإطار البرنامجي لنزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن، والقيام في نيسان/أبريل ٢٠١٤ بإصدار خطة عمل رصدت لها اعتمادات في الميزانية
زيادة العدد الإجمالي للمقاتلين السابقين الذين تم نزع سلاحهم وتسريحهم (٢٠١١/٢٠١٢: صفر؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ٠٤٩ ٧؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٠٠٠ ٣٠)	تم خلال الفترة المشمولة بالتقرير نزع سلاح وتسريح ٧٤٢ ٩ مقاتلا سابقا، منهم ٥٨٨ امرأة. وفي نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٤، بلغ العدد الإجمالي للذين تم نزع سلاحهم وتسريحهم، منذ بدء البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، ما مجموعه ٩٦٣ ٢٠ مقاتلا سابقا، وفقاً للأرقام الحكومية

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تقديم المشورة السياساتية والتقنية للهيئة الوطنية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من خلال عقد اجتماعات أسبوعية وتقديم خبراء متفرغين لوضع برنامج وطني جديد لنزع سلاح المقاتلين السابقين الإيفواريين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، يقوم على معايير واضحة ودقيقة لتحديد أهليتهم؛ وقاعدة بيانات مأمونة وشفافة يجري استكمالها بانتظام، وأساليب نزيهة للتحقق؛ وعملية للرصد والتقييم؛ وبرامج لتوعية المقاتلين السابقين وتوجيههم وأخرى بشأن المسائل المتعلقة بإقامة المعسكرات والتنسيق في ضوء الاستراتيجية الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ومع الشركاء في نزع السلاح وإعادة الإدماج، ونظام تمويل متوازن وشفاف	نعم	تقديم مشورة استراتيجية وسياساتية على مستوى رفيع (بفضل المساعي الحميدة للممثل الخاص للأمين العام لشؤون نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج) ومشورة تقنية على المستوى التنفيذي، وهو ما أدى في شباط/فبراير ٢٠١٤ إلى التوصل إلى وضع الإطار البرنامجي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في صيغته النهائية التي تفي بالمعايير المبينة في النواتج المقررة عقد اجتماعات أسبوعية مع الأفرقة العاملة المواضيعية التابعة للهيئة الوطنية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (الأفرقة المعنية بالإعادة إلى الوطن ونزع السلاح والتسريح؛ وإعادة الإلحاق وإعادة الإدماج؛ والتأهيل المجتمعي والتماسك الاجتماعي؛ والتوعية والاتصال) أسفرت عن إقامة تعاون مشترك بشأن المسائل الحاسمة المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تقديم عرض بنقل ثلاثة خبراء فنيين (موظف إداري (ف-٤)، وموظف اتصال وموظف نظم معلومات) للعمل لدى الهيئة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وإعداد مذكرة تفاهم بين عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والهيئة لوضع إطار للتعاون وتبادل الدعم في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ولم تكن الحكومة قد فرغت حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ من استعراضها النهائي لهذه المذكرة تقديم دعم تقني للهيئة الوطنية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لمتابعة مشاريع إعادة الإلحاق باستحداث نظم مناسبة للمعلومات، إضافة إلى استكمال قاعدة بيانات

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		المقاتلين السابقين
		الاضطلاع بما مجموعه ١٢ نشاطا توعويا في تابو وغرابو وغانيوا ولاكوتا وغيغلو وبلوليكوين وأبيدجان ومان وبواكيه وسان بدرو وكورهوغو وبونا سبقتها اجتماعات تنسيق مع أصحاب المصلحة المعنيين
		اضطلاع عملية الأمم المتحدة أيضا بعمليات تفتيش في ستة مواقع تابعة للهيئة الوطنية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لتقييم احتياجات إعادة التأهيل
		القيام، في أيار/مايو ٢٠١٤، بعقد اجتماع واحد مع الشركاء في إعادة الإدماج ضم فريق الأمم المتحدة القطري (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، والاتحاد الأوروبي والجمعية الألمانية للتعاون الدولي؛ والقيام فيما يتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج – إصلاح قطاع الأمن، بعقد ما مجموعه ٢٤ اجتماعا تنسيقيا بقيادة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار
تقديم المساعدة إلى حكومة كوت ديفوار في نزع سلاح ما يقرب من ٣٠ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين وتسريحهم، باتباع عدة سبل منها توفير خدمات التسجيل والفرز والإدارة والخدمات ذات الصلة لما يتراوح بين ثلاثة وستة مواقع لنزع السلاح والتسريح	٩ ٧٤٢	هو عدد المقاتلين السابقين، بمن فيهم ٥٨٨ امرأة من الذين تلقوا مساعدة لوجستية في مجال نزع السلاح والتسريح قدمتها عملية الأمم المتحدة. ولم يتسن بلوغ المؤشرات المستهدفة لتعذر الوصول إلى قاعدة بيانات شفافة وموثوقة، والصعوبات التي واجهتها الهيئة المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في تحديد وتمويل مشاريع لإعادة الإلحاق تتوفر لها مقومات الاستمرار وتتلقى دعما تقنيا وماليا من عملية الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		تمول الحكومة مباشرة بنفسها بعض هذه المشاريع، في حين تتولى الهيئة الوطنية المعينة بترع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج والجهات المانحة والشركاء المنفذون (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيدو، والجمعية الألمانية للتعاون الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي) تمويل بعضها الآخر. ومما ساهم كذلك في تأخير مواعيد تنفيذ البرنامج، عدم وجود سياسة هادفة تشجع العناصر الموالية لغباغبو على الانضمام إلى هذه العملية
		قيام عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بتقديم دعم في مجال الإدارة والصيانة إلى ثلاثة معسكرات لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (غيغلو وبواكيه وأنياما)
استلام وتسجيل ٠٠٠ ٣ قطعة سلاح و ٣ أطنان من الذخيرة في سياق عمليات نزع السلاح والتسريح	نعم	قيام عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بتجميع وتسجيل ٠٥٥ ٣ قطعة سلاح (منها ١٠٤ ٢ قطعة صالحة للاستخدام)، منها ٧٥٧ ٢ قطعة سلاح هي الآن بحوزة الهيئة الوطنية المعنية بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (منها ٩٤٠ ١ قطعة صالحة للخدمة) و ٢٩٨ قطعة سلاح (منها ١٦٤ قطعة صالحة للاستخدام) موجودة بحوزة اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها
		قيام عملية الأمم المتحدة أيضا بتدمير ٢٨٦ ١ قطعة سلاح غير صالحة للاستخدام و ١٩,٥ طنا من ذخيرة لم تعد صالحة
القيام بالتعاون مع الشركاء المعنيين، بمن فيهم الشركاء المعنيون في معسكرات القوات الجمهورية لكوت ديفوار وفي مراكز الفرز	نعم	القيام في إطار رصد الانتهاكات الجسيمة في أبيدجان وفي الميدان والإبلاغ عنها، بإجراء ٣٦ نشاطا منتظما من أنشطة التحقق. وتعزى

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
لأغراض نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وفي المناطق الحدودية، بإجراء ١٥ نشاطا للتحقق بشأن الأطفال الذين ارتبطوا، خلال الأزمة التي أعقبت الانتخابات، بالجماعات المسلحة والميليشيات	زيادة عدد هذه الأنشطة إلى ورود ادعاءات فاق عددها ما كان متوقعا ويضاف إلى ذلك قيام أقسام حماية الطفل، وحقوق الإنسان، وشرطة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بالتحقق عن كثب، خلال كل عملية من عمليات تجميع الأسلحة، ونزع السلاح والتسريح، من وجود أطفال جنود

الإنجاز المتوقع ١-٤: إعادة إلحاق المقاتلين السابقين الإيفواريين من جميع الفئات الرئيسية المستهدفة، ونزع سلاح العناصر المسلحة الإيفوارية المقيمة في البلدان الأجنبية وتسريحها وإعادتها إلى الوطن

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
زيادة العدد الإجمالي للمقاتلين السابقين الذين يتلقون مساعدة لإعادة إلحاقهم (٢٠١١/٢٠١٢: صفر؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ٥٥٦ ٦؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٣٠ ٠٠٠)	تلقى ما مجموعه ٢٠ ٠٢٤ مقاتلا سابقا سرحتهم الهيئة الوطنية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والهياكل التي سبقتها، مساعدة من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لإعادة إلحاقهم في النصف الأخير من السنة المالية ظل عدد المقاتلين السابقين من الذين يتلقون مساعدة لإعادة إلحاقهم ثابتا دون تغيير للأسباب التالية (أ) صعوبة إيجاد فرص لإعادة الإلحاق بالقطاع الخاص؛ (ب) افتقاد مشاريع إعادة إلحاق المقاتلين للمزايا القادرة على إقناعهم بالإقبال عليها؛ و (ج) مشكلة التحقق وقواعد البيانات
زيادة العدد الإجمالي للعناصر المسلحة الإيفوارية الموجودة في البلدان الأجنبية والتي يجري نزع سلاحها وتسريحها وإعادتها إلى الوطن (٢٠١١/٢٠١٢: صفر؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ٣٠٠؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٥٠٠ ٢)	لا يعرف عددهم بالضبط، ولكن هناك مقاتلين سابقين عادوا إلى كوت ديفوار من ليبريا طوعا وبدون بروتوكول. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها عملية الأمم المتحدة والحكومة خلال الفترة المشمولة بالتقرير للشروع في برنامج الإعادة إلى الوطن بالقيام بأنشطة توعية هادفة، لم ير هذا البرنامج النور لعدم وجود إطار ثنائي بين حكومة كوت ديفوار وحكومات البلدان

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
	الأجنبية المذكورة. وعلاوة على ذلك، لم تضع الهيئة الوطنية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج برنامجا شاملا لإعادة المقاتلين إلى الوطن، رغم أنها أدرجت عملية إعادتهم هذه رسميا في الاستراتيجية الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج كعنصر من عناصر هذه الاستراتيجية
	ويضاف إلى ذلك أن عدم وجود ضمانات للعفو عنهم وخوفهم من التعرض لأعمال انتقامية، واقتران ذلك بالتقدم البطيء في تحقيق المصالحة الوطنية، ربما كانت أيضا عوامل في انخفاض عدد العائدين منهم. وأخيرا، فقد أدى تفشي فيروس إيبولا في المنطقة دون الإقليمية في النصف الأول من عام ٢٠١٤، إلى إغلاق الحدود مع ليبريا، ووقف عمليات الإعادة إلى الوطن بمجملها
عدم الإبلاغ عن أي حالات جديدة لتجنيد أطفال لاستغلالهم كجنود (٢٠١١/٢٠١٢: صفر؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: صفر؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: صفر)	لم يبلغ خلال الفترة عن أي حالات جديدة لقيام القوات الجمهورية لكوت ديفوار أو الجماعات المسلحة بتجنيد أطفال لاستغلالهم كجنود
اضطلاع الأطراف المتورطة في أزمة ما قبل الانتخابات وما بعدها بإعداد وتنفيذ اتفاق رسمي يضع حدا لقتل الأطفال وتشويههم، وإعادة تجنيدهم واستغلالهم كجنود، وشن هجمات على المدارس واحتلالها، والعنف الجنسي الذي يُرتكب ضد الأطفال	لم تقم القوات الجمهورية لكوت ديفوار بعد بإعداد وتنفيذ الاتفاق الرسمي على نحو ما كان مقررا في البداية. وواصلت عملية الأمم المتحدة بناء قدرات القوات الجمهورية لكوت ديفوار في مجالي حقوق الأطفال وحمايتهم

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تقديم المساعدة في مجال السياسة العامة والمشورة العملياتية إلى حكومة كوت ديفوار، عن طريق الهيئة المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بوسائل تشمل عقد اجتماعات أسبوعية بشأن تخطيط وتنفيذ المساعدة في مجال إعادة إلحاق المقاتلين السابقين وإتاحة خبراء متفرغين للعمل لدى	نعم	عقدت اجتماعات أسبوعية مع نظراء حكوميين من عدة مستويات لمعالجة مسألة إعادة الإلحاق منها اجتماعات رفيعة المستوى، واجتماعات استراتيجية تتصل بالسياسات، واللوجستيات واجتماعات إدارية، واجتماعات للتنسيق واجتماعات مواضيعية بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإلحاق وإعادة الإدماج

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
الهيئة لتزويدها بدعم مباشر لتخطيط العمليات وتقديم الدعم اللوجستي والخبرة في مجال التوعية ورصد وتقييم العمليات التي تقوم بها الهيئة		والإعادة إلى الوطن، وأنشطة اتصالية/توعوية لأغراض إعادة الإلحاق؛ وعقدت كذلك اجتماعات لتنفيذ المشاريع المجتمعية لإعادة الإلحاق التي تقودها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بقيامها بإنشاء لجان على المستوى المحلي تعنى بتلك المشاريع
تقديم المساعدة إلى الهيئة الحكومية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج فيما يتعلق بإعادة ٢ ٥٠٠ مقاتل سابق إيفواري موجودين في أحد البلدان الأجنبية إلى كوت ديفوار، ونزع سلاحهم وإعادة إلحاقهم. وتوزيع ٢ ٥٠٠ مجموعة من مجموعات مواد إعادة الإلحاق على المقاتلين السابقين المسرحين والعائدين إلى الوطن	لا	على الرغم من الجهود التي بذلتها عملية الأمم المتحدة والحكومة خلال الفترة المشمولة بالتقرير للشروع في برنامج الإعادة إلى الوطن بقيامهما بأنشطة توعية هادفة، لم ير هذا البرنامج النور لعدم وجود إطار ثنائي بين حكومتي البلدين. وعلاوة على ذلك، لم تضع الهيئة الوطنية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج برنامجا شاملا لإعادة المقاتلين إلى الوطن، رغم أنها أدرجت إعادتهم هذه رسميا في الاستراتيجية الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج كعنصر من عناصر هذه الاستراتيجية. ويضاف إلى ذلك، أن عدم وجود ضمانات للعفو عنهم وخوفهم من التعرض لأعمال انتقامية، واقتران ذلك بالتقدم البطيء في تحقيق المصالحة الوطنية، ربما كانت أيضا عاملا في انخفاض عدد العائدين منهم. وأخيرا، فقد أدى تفشي فيروس إيبولا في المنطقة دون الإقليمية في النصف الأول من عام ٢٠١٤، إلى إغلاق الحدود مع ليبريا، ووقف عمليات الإعادة إلى الوطن بمجملها
تدريب ١٠٠ مقاتل سابق للعمل كمثقفي أقران في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتوعية ١ ٥٠٠ مقاتل سابق بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بتنظيم دورات تدريبية فصلية وتيسير حصولهم	٧ ٥٢٧	هو عدد المقاتلين السابقين الذين شاركوا في دورات التوعية في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وبتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة المشترك، تلقى ٢ ٠٦٠

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
على خدمات المشورة والفحوص الطوعية، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز		مقاتلا سابقا خدمات طوعية تتعلق بتزويدهم بالمشورة وإجراء الفحوص عليهم يعزى ارتفاع عدد المقاتلين السابقين الذين جرت توعيتهم إلى أن الهيئة الوطنية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج طلبت مدها بمساعدة بهدف القيام على نحو منهجي بتوعية المقاتلين السابقين في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز خلال مرحلة إعدادهم من جديد، أثناء وجودهم في الموقع، لخوض معترك الحياة الاجتماعية. ولم يتسن تدريب ١٠٠ مقاتل سابق للعمل كمثقفي أقران في مجال فيروس نقص المناعة، لأن الهيئة لم تقدم طلبا بذلك
إجراء رصد يومي لمدى التزام جميع الأطراف بإنهاء استخدام الأطفال الجنود ومنع إعادة تجنيدهم و/أو إعادة إلحاقهم بالمقاتلين البالغين	نعم	تم خلال الزيارات اليومية إلى المجتمعات المحلية رصد الأطفال الذين ارتبطوا بالجماعات المسلحة والميليشيات، والتحقق من حالاتهم
القيام بأنشطة الدعوة وعقد اجتماعات منتظمة مع الهيئة الوطنية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشأن وضع وتنفيذ استراتيجية من أجل إدماج الشباب المعرضين لمخاطر في برامج إعادة الإدماج التي تضطلع بها الهيئة	نعم	عقدت اجتماعات منتظمة مع الهيئة الوطنية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشأن وضع وتنفيذ مشاريع لتحقيق التماسك الاجتماعي لصالح أفراد المجتمعات المحلية من الذين تقوى في حالتهم احتمالات قيامهم بأنشطة مسلحة، وبخاصة الشباب منهم

العنصر ٢: الشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان

٤٠ - خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، استمرت حالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار في التحسن، ولكن استمر الإبلاغ عن وقوع حالات إعدام بإجراءات موجزة واختفاء قسري، واعتقال تعسفي، وعن حالات اختطاف وتعذيب وابتزاز، وانتزاع أموال، وعنف جنساني. وقد أفادت الأنباء بأن عناصر القوات الجمهورية لكوت ديفوار، الدوزو، والمقاتلين السابقين كانوا ضالعين في بعض تلك الأحداث. وقد شكل الاستخدام المفرط للقوة من جانب

عناصر القوات الجمهورية لكوت ديفوار خطرا على حق المدنيين في الحياة وحريتهم وأمنهم. وما زال الجناة من هذه العناصر طلقاء من دون أي ملاحقة قضائية في كثير من الحالات، وهو ما يساهم في ترك انطباع لدى الناس بأن تلك العناصر بمأمن من العقاب، ويجعلهم لا يطمئنون إليهم. وركزت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، مع إيلاء اهتمام خاص لحالة النساء والأطفال والفئات الضعيفة الأخرى. وواصلت العملية تقديم الدعم للحكومة والمجتمع المدني بغية قيامهما على نحو فعال بمتابعة وتنفيذ التوصيات التي انبثقت عن الاستعراض الدوري الشامل المتعلق بكوت ديفوار الذي أجري في ٢ أيار/مايو ٢٠١٤، والتي قبلتها الحكومة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وبخاصة ما يتصل منها بحاجة كوت ديفوار للتعاون مع هيئات معاهدات الأمم المتحدة على إقامة العدالة المنصفة، ومكافحة الإفلات من العقاب، وإحلال الأمن، إضافة إلى إعمال المساواة وعدم التمييز وحماية الفئات الضعيفة. وقد أبلغت حكومة كوت ديفوار رسميا، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أنها تقبل التوصيات، ومن ثم، فالأمثل أن يتجلى ذلك في الفرع المخصص لتنفيذ الولاية من التقرير الذي يغطي الدورة القادمة التي تبدأ من الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وبالإضافة إلى ذلك، قُدمت المساعدة التقنية وأجريت أنشطة بناء القدرات في مجالات حقوق الإنسان وحماية الطفل والمسائل الجنسانية بالتعاون مع سلطات إنفاذ القانون والأمن وقوات الأمن والدفاع، والجماعات النسائية والمنظمات غير الحكومية والمقاتلين السابقين ومفوضي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

٤١ - وواصلت العملية رصد وتقييم ظروف احتجاز المدنيين، بمن فيهم معاونو الرئيس السابق لوران غباغبو. فمن بين ٦٥٩ شخصا كانوا محتجزين في سياق الأزمة التي أعقبت الانتخابات، أفرج مؤقتا عن ٢٧٥ شخصا. ويتعلق الأمر هنا بالأشخاص الذين لم يحاكموا والذين قضى معظمهم فترات احتجاز طويلة غير معقولة في انتظار محاكمتهم لم يتخذ فيها سوى الحد الأدنى من الإجراءات القانونية الواجبة. ونتيجة للحوار البناء الذي جرى بين عملية الأمم المتحدة والحكومة، بدأت ظروف احتجاز معاوني الرئيس السابق غباغبو تتحسن تدريجيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٤٢ - وتم من خلال أنشطة الدعوة وبناء القدرات التصدي للتحديات المتصلة بمساءلة عناصر القوات الجمهورية لكوت ديفوار وإفلاتها من العقاب. وقدمت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار التدريب في مجال حقوق الإنسان لعناصر القوات الجمهورية لكوت ديفوار، ومن خلال آلية لمتابعة انتهاكات حقوق الإنسان، أشركت العملية القيادات العسكرية في متابعة انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها عناصر تلك القوات. وبالإضافة إلى إصدار

الحكومة للتقرير العام بشأن الصيادين التقليديين (الدوزو)، تعاونت الحكومة مع رابطاتهم لتذكيرهم بالتزامهم بعدم التدخل في المسائل المتصلة بالأمن، ودعت إلى عودة كل واحد منهم إلى منطقته الأصلية. وواصلت الحكومة وضع خطة عملها لمعالجة مشكلتهم وعرضتها على عملية الأمم المتحدة. وقد دعت العملية أيضا إلى تجديد ولاية الخلية الخاصة للتحقيقات والبحث، وولاية لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة. وواصلت العملية عرض تقديم دعمها التقني إلى كلتا المؤسستين، وبخاصة إلى لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة، من أجل تنفيذ أنشطة البحث عن الحقيقة، التي بدأت في نيسان/أبريل ٢٠١٤.

٤٣ - وواصلت عملية الأمم المتحدة دعم الحكومة في تحسين الأوضاع الإنسانية ومعالجة المسائل المتعلقة بتحقيق التعافي. ورجع منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ إلى كوت ديفوار طوعاً ما مجموعه ١٣٦ ٢٣٩ لاجئا، منهم ٢٢٧ ٢٠ لاجئا عادوا إليها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأُغلق في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ آخر مخيمات اللاجئين الليبريين غير الرسمية الكائن في مدينة السلام قرب غيولو. ونقل جميع أسر اللاجئين إلى أماكن أخرى استؤجرت لها في ذلك المجتمع المحلي، وقد استعين لذلك الغرض بأموال قدمها مكتب الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لمواصلة مساعدتهم على تحقيق اكتفائهم الذاتي.

الإنجاز المتوقع ٢-١: إحراز تقدم نحو احترام حقوق الإنسان وإعمال المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
قيام منظمات حقوق الإنسان الوطنية والدولية العاملة في كوت ديفوار بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وإصدار تقارير عن حالة حقوق الإنسان في البلد (٢٠١٢/٢٠١١: ١٢ تقريرا؛ ٢٠١٣/٢٠١٢: ١٠ تقارير؛ ٢٠١٤/٢٠١٣: ٢٥ تقريرا)	أصدرت منظمات حقوق الإنسان الوطنية والدولية تسعة تقارير و ١٥ بيانا عاما عن حالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار يُعزى انخفاض عدد التقارير إلى أن منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية ركزت اهتمامها على إصدار بيانات عامة بشأن التطورات المتعلقة بحقوق الإنسان (مثل أنشطة المحكمة الجنائية الدولية المتعلقة بالحالات التي شهدتها كوت ديفوار)، بدلاً من حصر تركيزها في تحقيقات وتقارير حقوق الإنسان فقط وخصص عدد كبير من منظمات حقوق الإنسان أيضاً، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، موارد لجمع المعلومات وإعداد التقارير عن حقوق الإنسان لأغراض الاستعراض

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
	الدوري الشامل لعام ٢٠١٤
تحديد هوية مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وإبلاغ السلطات القضائية المدنية و/أو العسكرية عنهم (٢٠١١/٢٠١٢: ١٢٨؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ٥٠؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ١٠٠)	حُددت هوية ٧٠ شخصا من مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وعرض ٥٠ شخصا منهم على السلطات القضائية المدنية و/أو العسكرية
	رفض الضحايا في حالات كثيرة إقامة دعاوى جنائية ضد الجناة المزعومين ولجأوا إلى التسويات الودية بعيدا عن ساحات المحاكم، بسبب خضوعهم لضغوط مجتمعية، وخوفهم من الفضائح المرتبطة بالعنف الجنسي في مجتمعاتهم، ولعدم ثقتهم في نظام العدالة الجنائية، الذي لم يبدأ في العمل بكامل طاقته حتى الآن، كما هو الحال مع المحكمة الابتدائية. لم تستأنف محكمة الجنايات عملها إلا في أيار/مايو ٢٠١٤
	ورغم أن إنشاء مراكز المساعدة القانونية المجانية في مختلف أنحاء البلد أسهم في زيادة عدد بلاغات العنف الجنسي، فلا يزال النظام القضائي يعاني من ضعف قدرته على إقامة الدعاوى
مواصلة تنفيذ خطة العمل الوطنية لإنهاء أعمال العنف الجنسي والجنساني في كوت ديفوار	واصلت عملية الأمم المتحدة، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، الدعوة إلى منح الشهادات الطبية بالمجان لضحايا العنف الجنسي. وأُضيف إلى إطار عمل برنامج دعم العدالة الذي يرعاه الاتحاد الأوروبي إجراء يتعلق بإحالة ضحايا حالات العنف الجنسي إلى مراكز المساعدة القانونية المجانية. واستمر في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ تنفيذ المحاور الرئيسية الأربعة للاستراتيجية الوطنية، وهي: '١' تمكين قوات الأمن وتغيير سلوكها (بالتوعية بحقوق الإنسان)؛ '٢' العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب (بمتابعة الحالات)؛ '٣' الرعاية المشتركة بين القطاعات (بتيسير تقديم المساعدة للضحايا)؛ و'٤' جمع البيانات وتجهيزها وتحليلها (تسجيل الحالات ومتابعتها)
	وبعد تنفيذ أنشطة دعوة متواصلة، أصدر وزير العدل وحقوق الإنسان والحريات العامة تعميما رسميا

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
	برقم ٠٠٥ بتاريخ ١٨ آذار/مارس ٢٠١٤، يُذكر به الجهات القانونية بأن تقديم شهادات طبية ليس شرطا لإقامة الدعاوى
إصدار تقرير من لجنة الحوار وتقصي الحقائق والمصالحة يتضمن توصيات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان السابقة	أرسلت لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة تقريرا مؤقتا إلى رئيس الجمهورية في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. ونتيجة لتمديد ولاية اللجنة حتى ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، فسيصدر تقريرها النهائي عقب انتهاء ولايتها

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تنظيم دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان ودورات لتجديد المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان من أجل ٠٠٠ ٥ عنصر من عناصر القوات الجمهورية لكوت ديفوار و ٥٠٠ موظف من موظفي إنفاذ القانون والجهاز القضائي، و ٥٠٠ ناشط في المجتمع المدني، و ١٠٠ صحفي، مع التركيز بوجه خاص على حقوق المرأة والطفل، بما في ذلك منع العنف الجنساني	١ ٤٦٣	تدرّب هذا العدد من أفراد قوات الدفاع والأمن على المعايير والمبادئ العامة لحقوق الإنسان، وكان منهم ١٦٥ جنديا من القوات الجمهورية لكوت ديفوار المنضمين إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وتناول هذه التدريب سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان التي تطبقها الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين
	١٣٧	تدرّب هذا العدد من القضاة وضباط السجون على معايير حقوق الإنسان وآليات حمايتها وحماية الحق في اللجوء إلى العدالة ويُعزى انخفاض عدد هؤلاء المتدربين إلى زيادة الطلب على تنظيم لقاءات لتدريب وتوعية المقاتلين السابقين في إطار البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وحضر ٠٣٦ ٤ مقاتلا سابقا دورات تدريبية وتوعوية بشأن مبادئ حقوق الإنسان. وتأجلت إلى الدورة المقبلة الدورات التدريبية التي كان مقررا عقدها لأفراد القوات الجمهورية وموظفي هيئات إنفاذ القانون والهيئات القضائية

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
	١ ٠٧٥	تدرّب هذا العدد من نشطاء المجتمع المدني على كتابة التقارير المواضيعية، وتركز التدريب على كتابة التقارير المتعلقة بحقوق النساء والأطفال بما فيها التقارير المتصلة بالوقاية من العنف الجنساني. ويُعزى ارتفاع هذا العدد إلى زيادة طلبات التدريب الواردة من منظمات المجتمع المدني، بما فيها طلبات عقد دورات تدريبية شاركت هذه المنظمات في تمويلها
		تدرّب ٥٧ صحفيا في مجال مبادئ حقوق الإنسان المرتبطة بالانتخابات. ويُعزى انخفاض عدد الصحفيين المتدربين إلى زيادة عدد الدورات التي عُقدت لتدريب نشطاء منظمات المجتمع المدني
تعزيز القدرات الوطنية بتنفيذ ٣ دورات تدريبية و ٧ حلقات عمل من أجل ١٠٠ عضو من أعضاء وموظفي المؤسسات الوطنية المسؤولة عن آليات العدالة الانتقالية (لجنة الحوار وتقصي الحقائق والمصالحة وخلية التحقيقات الخاصة) و ١٢٠ مسؤولا حكوميا و ٣٠٠ فرد من أفراد المجتمع المدني في مجالي آليات العدالة الانتقالية، والمشاورات الوطنية	١	عُقدت حلقة عمل للتدريب على إدارة عملية تقصي الحقائق حضرها ٥٠ فردا من أعضاء لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة وموظفيها الفنيين
	٢٠	تدرّب ٢٠ موظفا قضائيا على آليات جبر الضرر في سياق العدالة الانتقالية
	٤	عُقدت ٤ دورات للتدريب على آليات العدالة الانتقالية، شارك فيها ٢٩٨ ناشطا من نشطاء المجتمع المدني، بمن فيهم المدافعون عن حقوق الضحايا
عقد ٣٦ اجتماعا لتقديم المساعدة التقنية إلى شركاء شتى، بما في ذلك اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لتعزيز قدراتها التشغيلية، والسلطات المحلية المعنية والقوات العسكرية والشرطة والدرك فيما يتعلق بمنع العنف الجنساني وسبل معالجة أسبابه	٤٤	عُقد ٤٤ اجتماعا لمناقشة مسائل العنف الجنسي والجنساني وحقوق الإنسان بمشاركة ممثلي القوات الجمهورية والشرطة والدرك
		عُقدت حلقتا عمل استراتيجيتان بمشاركة الهيئة التنفيذية للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وأسدت فيهما عملية الأمم المتحدة المشورة للجنة بشأن صياغة خطة عملها، واتفقت معها على إطار

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		للتعاون فيما بينهما
		قُدمت المشورة الفنية إلى الجهات التالية: '١' اللجنة المعنية باستعراض القوانين (التي يُغطي عملها القانونين المدني والجنائي وقانوني الإجراءات المدنية والإجراءات الجنائية)؛ و '٢' مدير أكاديميتي الشرطة والدرك والمدرسة الوطنية للإدارة بشأن تنفيذ البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان
عقد ٤ اجتماعات ربع سنوية لتعزيز قدرة مرصد حقوق المرأة، بسبل تشمل تدريب أعضائه، وعقد اجتماعات إعلامية، وتقديم الدعم في جمع الوثائق ذات الصلة؛ وعقد ١٢ جلسة شهرية مع السلطات المحلية وقادة القوات الجمهورية لكوت ديفوار لمنع الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد النساء والأطفال وإنهائها، والعمل من أجل أن تقدم التزامات بوقف العنف الجنسي	نعم	عقدت عملية الأمم المتحدة اجتماعا شهريا واحدا على الأقل مع مسؤولي جهات إنفاذ القوانين المحلية، ومع قادة القوات الجمهورية وأعضاء السلطات القضائية (المدنية والعسكرية على السواء) بشأن انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الانتهاكات المرتكبة ضد النساء والأطفال. وهدفت هذه الاجتماعات إلى التشجيع على فتح تحقيقات رسمية/رفع دعاوى قضائية بشأن الانتهاكات المبلغ عنها، وعلى فرض إجراءات تأديبية/جزاءات على مرتكبيها المزعومين
		ولم تُعقد أي اجتماعات مع مرصد حقوق المرأة، لأن المرصد لم يكن قد أُنشئ. وبدلا من ذلك، نُوقشت المسائل المتعلقة بحقوق المرأة ورُصدت في إطار خطة العمل الوطنية الرامية إلى إنهاء العنف الجنسي والجنساني
إسداء المشورة التقنية وتقديم الدعم التقني أسبوعياً إلى لجنة الحوار وتقصي الحقائق والمصالحة وخلية التحقيقات الخاصة فيما يتعلق بتنفيذ كل منهما لولايته	نعم	أسدت عملية الأمم المتحدة المشورة أسبوعيا إلى لجنة الحوار وتقصي الحقائق والمصالحة واللجان المحلية المنبثقة عنها في مجالات تتعلق بحماية الضحايا والشهود، وكتابة التقارير وعقد جلسات محاكمة علنية، بما في ذلك إسداء المشورة بشأن المسائل المتعلقة بإجراء المشاورات

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		الوطنية، وإدارة مرحلة تقصي الحقائق، وغيرها من المسائل المتصلة بعمل اللجنة
		عُقدت ٣ اجتماعات مع خلية التحقيقات الخاصة استعداداً لتنظيم اجتماع مائدة مستديرة لمناقشة مسألة حماية ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والشهود عليها
		نظمت خلية التحقيقات الخاصة اجتماع مائدة مستديرة في أبيدجان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ بمشاركة عملية الأمم المتحدة. وأوصي المجتمعون بإعداد مشروع قانون لحماية الضحايا والشهود
تنفيذ ١٢ زيارة رصد شهرية إلى آليات تقصي الحقائق المنشأة في إطار عملية العدالة الانتقالية، وإلى مراكز احتجاز الأشخاص الخاضعين لمحاكمات في قضايا تتصل بأزمة ما بعد الانتخابات؛ ورصد ٢٠ جلسة محكمة في قضايا تتصل بأزمة ما بعد الانتخابات؛	نعم	نُفذت أنشطة رصد أسبوعية في ٣٧ مركزا من المراكز التي أُنشئت لتسجيل الشهادات، وفي قرى بمختلف أنحاء البلد؛ وجمعت لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة شهادات بلغ مجموعها ٠٠٠ ٦٥ شهادة
	١٥	أُجريت ١٥ زيارة لتقييم ظروف احتجاز الأشخاص المرتبطين بالرئيس السابق غباغبو
	صفر	لم يتسن رصد جلسات محكمة الجنايات لعدم شروعها بعد في نظر أي قضية تتعلق بأزمة ما بعد الانتخابات
إصدار تقريرين عامين نصف سنويين عن الحالة العامة لحقوق الإنسان في كوت ديفوار، و ١٢ تقريرا شهريا إلى لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن، وتقريرين مواضيعيين بشأن حالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار، و ٦ تقارير تصدر كل شهرين، وتقرير سنوي واحد إلى مجلس الأمن في إطار ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ المنشأة عملا بقرار	٢	نُشر في عام ٢٠١٣ تقريران نصف سنويين تناولا الحالة العامة لحقوق الإنسان في كوت ديفوار
		نُشر تقريران فصليان (عن الفترتين تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ وتشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣)

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
مجلس الأمن ١٩٦٠ (٢٠١٠)	٣	أُعدّت ٣ تقارير شهرية (عن الأشهر من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠١٤). لكن هذه التقارير لم تُوزع إلا على نطاق ضيق تفاديا لاحتمال إضرارها بعملية الحوار السياسي وجهود المساعي الحميدة
		أُعدّت تقارير شهرية لتقديمها إلى لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن
	١	نُشر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ تقرير مواضيعي عن التجاوزات والانتهاكات التي ارتكبها الصيادون التقليديون المعروفون باسم الدوزو. ويجري حاليا إعداد التقرير الثاني عن العنف الجنسي، ويُنتظر صدوره في أوائل عام ٢٠١٥. وقد تأخر إنجاز هذا التقرير بسبب طول عملية جمع البيانات
		ساهمت عملية الأمم المتحدة في إعداد التقرير السنوي لعام ٢٠١٣ الذي قدمه الأمين العام إلى مجلس الأمن في إطار ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ، التي أنشئت بموجب قرار مجلس الأمن ١٩٦٠ (٢٠١٠). ولم تُقدّم أي تقارير نصف شهرية في إطار هذه الترتيبات
تنفيذ ١٠ مشاريع سريعة الأثر لتعزيز حقوق الإنسان	١٠	يجري تنفيذ ١٠ مشاريع لتعزيز حقوق الإنسان، انتهى تنفيذ مشروع واحد منها
تنظيم حملة إعلامية بشأن مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك إنتاج ونشر ٤٠ برنامجا إذاعيا أسبوعيا عن حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة والطفل؛ والمشاركة في ٤ برامج يبثها التلفزيون الوطني لمناقشة مسائل حقوق الإنسان؛ وطباعة وتوزيع ١٠ ٠٠٠ كراسة/منشور؛ وعقد ٦ اجتماعات إعلامية	نعم	أُذيع ٥٨ برنامجا إذاعيا أسبوعيا عن حقوق الإنسان، منها برامج عن حقوق المرأة والطفل، في جميع أنحاء البلد، وأُرسلت هذه البرامج إلى الإذاعات المحلية الشريكة من أجل توسيع نطاق بثها.
		أنتجت إذاعة عملية الأمم المتحدة على موجة إف. إم. ٢٤ برنامجا إذاعيا بعنوانين هما ”حقوقي

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
بشأن حقوق الإنسان لوسائط الإعلام والسلك الدبلوماسي	اليومية'' و ''حقوق المستهلك''. وأُذيعت هذه البرامج ٩٦ مرة. وأنتجت الإذاعة نفسها أيضا ١٠ حلقات من برنامج بعنوان ''ارفعوا أيديكم عن حقوقي''، يتناول الحقوق المدنية وحقوق المستهلك وحقوق الإنسان العالمية ولم ينتج التلفزيون الوطني في كوت ديفوار أي برامج تلفزيونية عن حقوق الإنسان، باستثناء تغطيته للأنشطة المتعلقة بهذا الموضوع طبعت منشورات وكتيبات يتجاوز عددها ٠٠٠ ١٥، ووزعت في جميع أنحاء البلد، ويتضمن هذه العدد ٠٠٠ ١٢ مجموعة مواد إعلامية طُبعت بمناسبة اليوم الدولي لحقوق الإنسان، و ٠٠٠ ٣ نسخة من رسالة إخبارية متخصصة في حقوق الإنسان تصدر بعنوان ''قوة السلام'' عقدت ٤ اجتماعات إعلامية حضرها أعضاء السلك الدبلوماسي في حزيران/يونيه وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ وفي شباط/فبراير ونيسان/أبريل ٢٠١٤، في أثناء زيارات الخبير المستقل والمقرر الخاص المعني بالمشردين داخليا. وأجرى رئيس شعبة حقوق الإنسان لقاءين على الأقل مع إذاعات محلية ودولية

الإنجاز المتوقع ٢-٢: تحسين الحالة الإنسانية والقدرة على الانتعاش في كوت ديفوار

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
قيام الحكومة بإنشاء آلية لتحقيق استقرار الحالة الإنسانية ومعالجتها بفعالية	تحقق الإنجاز المقرر. وأنشئت، في تموز/يوليه ٢٠١٣، لجنة تنسيق موسعة تقودها الحكومة من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية المتبقية. وتشارك وزارة التضامن والأسرة والمرأة والطفل في رئاسة اللجنة مع منسق الشؤون الإنسانية التابع

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
	للأمم المتحدة
	ورغم أن المنظمات تحولت بصفة عامة خلال الفترة المشمولة بالتقرير من تقديم المساعدة الغوثية الطارئة إلى تنفيذ برامج إنمائية، لا يزال بعض المناطق في غرب البلد وشماله يعاني من ضعف حاد، وهو ما يقتضي استجابة من جانب الحكومة لمعالجة سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي والحرمان من الخدمات الأساسية.

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تنظيم ٦ حلقات عمل في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لصالح ١٥٠ جهة فاعلة من المؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال، دعماً للحملة الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعنف الجنساني. والقيام، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بتنظيم حلقتي عمل تدريبيتين في إطار التثقيف عن طريق الأقران، و ٥ جلسات توعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لدى اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا. والقيام، إضافةً إلى ذلك، بتنظيم دورات تدريبية للتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لدى فئات مستهدفة، تشمل الأفراد النظاميين والسجناء والشباب والنساء والفتيات	٦	عُقدت ٦ حلقات عمل للتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في بواكيه (منظمة ميسي الأهلية) وفي مان (المديرية الإقليمية للشباب بمنطقة تونكبي) وفي داناي (منظمة كونجيدا الأهلية)
	٣	عُقدت ٣ حلقات عمل تتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أبيدجان لمنظمات المجتمع المدني والمجموعات الشبابية من أجل دعم الحملة الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعنف الجنساني. واستفاد من التدريب ما مجموعه ١١٩ جهة فاعلة من المؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني
	١	عقدت دورة للتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وحضرها ٧٥ شخصا من العائدين إلى ديارهم في بلوديه
	٩	نظمت ٩ جلسات للتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز حضرها ٨٣٠ سجيناً وضابطاً في المؤسسات الإصلاحية في دالوا وغراند – بسام وبوافليه وديفو ولاكوتا وأدزوب وأبنغورو

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		وأوميه ومان
		شارك ٢٩٠ فرداً من أفراد الدرك و ٤٣٠ ضابط شرطة و ٢٦ فرداً من أفراد قوات الجمهورية في جلسات للتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز
تقديم دعم تقني ربع سنوي للحكومة (على صعيد المقاطعات والصعيد المحلي) لتنفيذ خطة وطنية للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومكافحته، وللحد من انتقال الفيروس من الأمهات إلى الأطفال، ولتقليص معدل الوفيات، والحد من التمييز	١	نُظمت حلقة عمل في حزيران/يونيه ٢٠١٤ لدعم وزارة الصحة، وخطة مكافحة الإيدز في التصدي للتمييز ضد أشد الفئات السكانية ضعفا لم تطلب الحكومة من عملية الأمم المتحدة أن تقدم لها أي دعم تقني إضافي، لأن مسؤولية هذا المجال انتقلت إلى فريق الأمم المتحدة القطري
تنفيذ ٢٥ مشروعاً من مشاريع الأثر السريع، يستهدف ٨ منها تحسين حالة الأشخاص المشردين داخليا، ويتصل ٧ بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ويركز ١٠ مشاريع على المسائل المتصلة بالأطفال والاعتبارات الجنسانية، منها ٣ مشاريع تستهدف بوجه خاص العنف الجنسي والجنساني	نعم	تحددت مشاريع سريعة الأثر مجموعها ٢٧ مشروعا على النحو التالي: حُددت ٨ مشاريع تهدف إلى تشجيع عودة المشردين وتحسين أوضاعهم، وأُنجز منها مشروعان أُعّد ١١ مشروعا تتعلق بحماية الطفل والمسائل الجنسانية، منها ٥ مشاريع لحماية الطفل و ٦ مشاريع للمسائل الجنسانية، وأُنجز منها مشروعان بدأ تنفيذ ٨ مشاريع تتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لكنها لم تُنجز بعد لأن الدفعة الأولى من تمويل هذه المشاريع وصلت قبل نهاية الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ بثلاثة أشهر فقط
مواصلة تقديم المشورة إلى الحكومة، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، لدعمها في وضع إطار لحلول دائمة للاجئين والأشخاص الذين هم موضع اهتمام	نعم	واصل كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقديم المشورة للحكومة بشأن إيجاد حلول دائمة للاجئين والمشردين. وتأجلت إلى النصف الثاني

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
	من عام ٢٠١٤ عملية جمع البيانات المتعلقة بالمشردين العائدين إلى ديارهم، التي كان مقررا إجراؤها في عام ٢٠١٣، وذلك من أجل تفادي أي التباس بين هذه العملية والتعداد الوطني للسكان والمساكن الذي بدأ في عام ٢٠١٤ بقيادة وزارة التخطيط والتنمية

العنصر ٣: توطيد السلام

٤٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركزت عملية الأمم المتحدة على تعزيز الحوار السياسي الشامل ودعم جهود المصالحة الوطنية، على الصعيدين المحلي والوطني معا، وذلك بفضل المساعي الحميدة التي يقوم بها الممثل الخاص للأمين العام، والمشاركة المتعددة المستويات مع الجهات المعنية الرئيسية، وتنفيذ برامج للتوعية في جميع أنحاء البلد. وقد أسهم هذا الأمر في زيادة الثقة المتبادلة بين الجهات المعنية ذات الصلة، وتحسين المناخ السياسي. وعلى وجه الخصوص، كان من شأن الاستمرار في بذل المساعي الحميدة أن يسَّر الحوار المباشر بين الحكومة، والأحزاب السياسية المعارضة الرئيسية، والمجتمع المدني، والزعماء الدينيين، لمعالجة الشواغل الرئيسية المعلقة، ولا سيما في مجال الإصلاح الانتخابي، ليشمل تشكيل اللجنة الانتخابية المستقلة الجديدة. وسيكون ضروريا أن تواصل عملية الأمم المتحدة تقديم الدعم لتهيئة بيئة مواتية لإجراء الانتخابات الرئاسية على نحو يتسم بالشفافية والمصداقية، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

٤٥ - وأُبلغ عن عودة بعض وسائط الإعلام إلى نشر أخبار كاذبة ومثيرة للبلبلة واستخدام خطاب مفعم بالكراهية، وعن ارتباط ذلك مباشرة بأحداث سياسية بعينها. ووجّه المجلس الوطني للصحافة توبيخا لعدد من الصحف ولمجلة واحدة و/أو علق صدورها بسبب استخدامها عبارات مسيئة، ونظّم حملات توعية لوسائط الإعلام. وحثَّت الحكومة وسائطَ الإعلام على التحلي بالمسؤولية عند تناولها عملية المصالحة. واضطلعت عملية الأمم المتحدة بأنشطة ترمي إلى تعزيز احترام الأخلاقيات والتحلي بالمسؤولية المهنية في تغطية التطورات الحسّاسة، فيما واصلت محطتها الإذاعية (ONUCI FM) بثّ مواد إخبارية محايدة في جميع أنحاء البلد.

٤٦ - وقدمت العملية الدعم للجهود الرامية إلى بسط سلطة الدولة وتعزيز الإدارة العامة في جميع أنحاء البلد. وقدمت الدعم أيضا لأنشطة التماسك الاجتماعي وبناء الثقة والمصالحة بين المجتمعات المحلية، مع التركيز بوجه خاص على التوترات الناجمة عن حيازة الأراضي والمنازعات بين المزارعين المستقرين ورعاة الماشية، وعن النزاعات الثقافية والنزاعات على الزعامة. وتم التركيز أيضا على دعم الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار والمصالحة بين المجتمعات المحلية في غرب البلد.

٤٧ - وفي إطار ولاية المساعي الحميدة والتيسير في ما يتعلق بعملية توطيد السلام، حشدت عملية الأمم المتحدة دعم ممثلي الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، والاتحاد الأوروبي، وسفراء الدول الأفريقية، والشركاء الدوليين والجهات المعنية الوطنية من أجل تشجيع الحوار خارج إطار البرلمان بشأن المسائل الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية ومسائل الأمن والعدالة الانتقالية ذات الصلة بالاستقرار في كوت ديفوار على المدى الطويل، بما في ذلك انتخابات عام ٢٠١٥ الوشيكة. ونتيجة لذلك، شهدت كوت ديفوار إجراء المزيد من الحوار السياسي الهادف مع إنشاء روابط بين الجهات الفاعلة السياسية الرئيسية، بما في ذلك الحكومة، وتجمّع الهوفويتيين من أجل السلام، والحزب الديمقراطي لكوت ديفوار، وتجمّع الجمهوريين لكوت ديفوار، والجبهة الشعبية الإيفوارية، والائتلافات السياسية المنشأة حديثا.

٤٨ - وواصلت الحكومة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن واتخذت تدابير لتحسين التوازن بين الجنسين في المؤسسات الأمنية، مع التركيز على قوات الدرك. وواصلت عملية الأمم المتحدة دعم مجلس الأمن القومي المسؤول عن الإشراف على عملية إصلاح قطاع الأمن. وبُذلت جهود من أجل تمكين الجهات المعنية الوطنية من أجل تقوية الرقابة المدنية على عملية الإصلاح، واستعادة الثقة، وتعزيز الحوار الوطني. ونُظمت دورات تدريبية في مجال الرقابة المدنية لفائدة لجنة الجمعية الوطنية المعنية بالدفاع والأمن، ووسائط الإعلام، ومنظمات المجتمع المدني. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت العملية الدعم إلى وزارة الداخلية والأمن في وضع مشاريع قوانين وأنظمة بشأن الهيكل التنظيمي للشرطة الوطنية واختصاصاتها وسير عملها، علاوة على المركز القانوني لأفراد الشرطة. وأُعد، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، مشروع خطة عمل معنية بإصلاح جهاز الشرطة، بيد أن الحكومة لم تعتمده. ومع ذلك، أُدرجت، في أيار/مايو ٢٠١٤، الاقتراحات المتعلقة بالإصلاح الواردة في خطة العمل المعنية بإصلاح جهاز الشرطة، وعددها ١٧ اقتراحا، في الاستراتيجية الأمنية الوطنية للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٤، التي اعتمدها مجلس الأمن القومي.

٤٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حددت الحكومة، بدعم من عملية الأمم المتحدة، اختصاصات آلية فرز خاصة بالشرطة، لكن عملية الفرز في حد ذاتها لم تبدأ. وبفضل الدعم الذي قدمته عملية الأمم المتحدة، عجلت أمانة مجلس الأمن القومي بتحقيق اللامركزية في إصلاح قطاع الأمن، بوسائل منها إنشاء مجالس أمن محلية. ويسر مجلس الأمن القومي أيضا التنسيق مع الوزارات التنفيذية، وأصدر مجلة فصلية ورسالة إخبارية.

٥٠ - وسعياً لزيادة تعزيز قدرات قوات الدفاع والأمن، شيدت عملية الأمم المتحدة أو أصلحت ٢٤ مرفقا لتخزين الأسلحة والذخيرة في جميع أنحاء البلد، وهو ما مكن من التخزين الآمن للأسلحة والذخائر والمساءلة بشأنها. ونظمت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام دورات تدريبية تقنية متخصصة، في مجال إدارة المخزونات والتخلص من المعدات المتفجرة، لفائدة ضباط وطنيين.

الإنجاز المتوقع ٣-١: إعادة بسط إدارة الدولة، وتوسيع نطاق سلطة الدولة، والتقدم نحو تحقيق المصالحة الوطنية وتعزيز التماسك الاجتماعي، وتعزيز الاستقرار السياسي

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
تحسين أداء البرلمان بمشاركة لأعضاء البرلمان النشطة في المناقشات واعتماد القوانين	خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وضع البرلمان الوطني تشريعات من خلال مناقشات بناءة وشاملة. واعتُمد حوالي ٨١ قانونا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقام البرلمان أيضا بأنشطة دبلوماسية مكثفة بهدف توطيد التعاون الثنائي، وتعزيز بناء القدرات المؤسسية، بالإضافة إلى قيامه بأنشطة توعية من أجل تحسيس السكان المحليين بالتشريعات المعتمدة حديثا، وكذلك تعزيز السلام، والوئام والمصالحة على الصعيد الوطني
إنشاء آليات للحوار السياسي تتسم بالفعالية والشمول، والاضطلاع بمتابعة نتائج الآليات	عقدت ٣ اجتماعات مباشرة بين الحكومة والجبهة الشعبية الإيفوارية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وكانون الثاني/يناير، وأيار/مايو ٢٠١٤، وأفضى آخرها إلى إصدار بيان مشترك يحدد بعض التوافقات السياسية التي تجري متابعتها بتدابير ملموسة اتخذتها الحكومة. وقد أحرز تقدم في الحوار الجاري بين الحكومة وأحزاب المعارضة في سياق الإطار الدائم للحوار، وذلك بتيسير من عملية الأمم المتحدة، وبفضل مساعيها الحميدة

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
	وعقدت، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٤، اجتماعات في سياق الإطار الدائم للحوار، رغم أن وتيرتها كانت متفاوتة. وشملت اجتماعات أخرى محادثات بين الجبهة الشعبية الإيفوارية وتجمع الجمهوريين (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤) وبين الجبهة الشعبية الإيفوارية والحزب الديمقراطي لكوت ديفوار (كانون الثاني/يناير ٢٠١٤)، واجتماعا للجبهة الشعبية الإيفوارية برئيس لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة (شباط/فبراير ٢٠١٤)
	وجرى تناول تدابير بناء الثقة، مثل الإفراج المؤقت عن السجناء السياسيين، وإعادة الممتلكات، ووقف تجميد الحسابات المصرفية، والمسائل المتعلقة بفترة ما قبل الانتخابات، مثل إصلاح اللجنة الانتخابية المستقلة، وذلك بإجراء حوار خارج إطار البرلمان بين الحكومة والجبهة الشعبية الإيفوارية وغيرها من الأحزاب السياسية
تعزيز الطابع المهني والمسؤول في تغطية وسائط الإعلام الإيفوارية لعملية السلام. ويقاس ذلك بعدد العقوبات التي تفرضها هيئة تنظيم وسائط الإعلام مقارنة بفترة الأزمة التي أعقبت الانتخابات وعدد التقارير الوقائعية في وسائط الإعلام من جميع التوجهات بشأن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ومساهمات شركائها في عملية السلام	ستتاح في عام ٢٠١٥ معلومات تُستقى من هيئة تنظيم وسائط الإعلام عن حالة رصد وسائط الإعلام عن الفترة ٢٠١٤/٢٠١٣
	ومع ذلك، فقد أصدر المجلس الوطني للصحافة، في الفترة من كانون الثاني/يناير وإلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، ٤١٦ عقوبة من الدرجة الأولى (تحذيرات)، وعُلّق نشاط ١١ صحيفة (عقوبات من الدرجة الثانية). وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أصدر المجلس الوطني للصحافة ٤٠١ عقوبة من الدرجة الأولى (تحذيرات) وعُلق نشاط ١٥ صحيفة
	أوضح رئيس المجلس الوطني للصحافة، خلال اجتماع تقني، بأن النهج الذي تتبعه هيئة التنظيم قد تغير بحيث تُعطى الأولوية للتوعية بدلا من فرض العقوبات. وقد أسفر الأمر، منذ ذلك الحين، عن انخفاض في عدد الإشعارات بالعقوبة، مقارنة بالفترة التي أعقبت أزمة

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
	الانتخابات مباشرة
	ويرتبط تفاوت استخدام الخطاب المفعم بالكراهية أو الممارسات الصحفية غير المهنية، من حيث العدد والشدة، ارتباطا مباشرا بالتقدم المحرز في عملية المصالحة السياسية
	وواصلت عملية الأمم المتحدة أنشطتها الرامية إلى تدعيم احترام الأخلاقيات المهنية وتعزيز التحلي بالمسؤولية في تغطية التطورات السياسية وغيرها من التطورات الحساسة. وواصلت إذاعة عملية الأمم المتحدة (ONUCI FM) بث مواد إخبارية نزيهة وموضوعية في جميع أنحاء البلد للسكان الإيفواريين على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع
	وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نُشرت ٥ مقالات في الأسبوع في وسائط الإعلام من جميع التوجهات بشأن إسهام عملية الأمم المتحدة وشركائها في عملية السلام
تحقيق الفعالية في إعادة نشر الإدارات المحلية وأجهزة إنفاذ القانون وتحسين أدائها في جميع أنحاء أراضي البلد، ويقاس ذلك بعدد حكام المقاطعات، والولاة ونواب الولاة العاملين بالفعل (الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣: ٢ حكام مقاطعات، و ٣١ واليا إقليميا، و ١٠٧ ولاة مناطق إدارية، و ٣٧٢ نواب ولاة؛ الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤: ١٤ حاكم مقاطعة، و ٣١ واليا إقليميا، و ١٠٧ ولاة مناطق إدارية، ٥٠٩ نواب ولاة)	ازداد عدد المقاطعات الفرعية العاملة من ٣٥٨ إلى ٤٢٢ منطقة، وذلك في أعقاب تعيين المسؤولين الإقليميين في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. ومع ذلك، فإن تضرر البنية التحتية والنقص في الموارد والمعدات والافتقار إلى القدرات التقنية والمهنية لا تزال تعوق الحضور الفعال للإدارة في كافة أنحاء البلد. ولم يُعيَّن أي حاكم مقاطعة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولا يوجد حاليا إلا اثنان من حكام المقاطعات وكانا قد عينا في العام الماضي. وعُلقت الترشيحات الاثنى عشر اللازمة لبلوغ الهدف الحكومي وهو تعيين ١٤ حاكم مقاطعة، وربما تعين إلغاؤها لتفادي التداخل بين مسؤولياتهم ومسؤوليات الولاة الإقليميين. وهناك ٣١ واليا إقليميا و ١٠٨ ولاة مناطق إدارية، كما كان مقررا
إحراز تقدم في تحقيق اللامركزية في الخدمات الحكومية المقدمة إلى الإدارة المحلية. وفي أعقاب الانتخابات المحلية، سيتم إنشاء ٣١ مجلسا منتخبا حديثا في	أُنجز. أُنشئ ٣١ مجلسا إقليميا في أعقاب الانتخابات المحلية. ومع ذلك، فإن تضرر الهياكل الأساسية والنقص في الموارد والمعدات والافتقار إلى القدرات التقنية والمهنية

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
المحافظات (الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣: صفر؛ الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤: ٣١)	لا تزال تعوق تحقيق اللامركزية بفعالية
تحسين أداء الخزانة العامة الموحَّدة مع زيادة فعالية قطاع الجمارك، بطرق عدة منها نشر ١٥٠ موظفا جديدا من موظفي الجمارك وزيادة عدد مكاتب الجمارك ووحداتها التنفيذية خارج أبيدجان (الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣: ٢٣ مكتبا و ٥ وحدات متنقلة؛ الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤: ٤٦ مكتبا و ٢٣ وحدة متنقلة)	في حزيران/يونيه ٢٠١٤، كان ١ ٩٠٠ مقاتل سابق قد انضموا كمتدربين للمشاركة في تدريب ميداني مدته ستة أشهر، كان مقرراً أن ينتهي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وعند إكمال المتدربين فترة تدريبهم، سيلتحقون بإدارة الجمارك كموظفي جمارك رسميين من أصل ٤٦ مكتب جمارك خارج أبيدجان، هناك ٤٠ (٨٣ في المائة) مكتبا عاملاً، في حين لا تزال ٦ مراكز حدودية (١٧ في المائة) ما زالت مغلقة (٣ منها على الحدود الغربية مع ليبريا؛ و ٢ على الحدود الشمالية مع مالي؛ و ١ على الحدود الشرقية مع غانا)
	من أصل ٢٤ وحدة متنقلة كان مقررا نشرها خارج أبيدجان، نُشر ٢٢ وحدة تحت إشراف المديرين الإقليميين في مان، وكوروغو، وأبينغورو، وأبواسو، وسان بيدرو، وبواكيه؛ وما زالت وحدتان متنقلتان (واحدة في تولوبلوه على الحدود الغربية والثانية في تينغريلا على الحدود الشمالية) في انتظار نشرهما

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
عقد ١٢ اجتماعا أسبوعيا رفيع المستوى بين الممثلة الخاصة للأمين العام والأطراف المعنية الإيفوارية الرئيسية بشأن المسائل الرئيسية، بما في ذلك المصالحة السياسية	نعم	عقدت الممثلة الخاصة للأمين العام ٤٠ مشاورة منتظمة مع مسؤولين حكوميين كبار، من بينهم الرئيس آلاسان واتارا، وكبار ممثلي الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تنظيم منتديين مع الأحزاب السياسية الرئيسية، والأطراف الفاعلة السياسية الأخرى والمجتمع المدني من أجل معالجة المسائل الحاسمة التي هي موضع اهتمام على الصعيد الوطني، باتباع نُهج شاملة وتعاونية	نعم	عقدت الممثلة الخاصة للأمين العام، في الفترة بين تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، ٤ منتديات لتبادل الآراء بشأن الحوار السياسي، وعملية المصالحة وتدابير بناء الثقة مع الجهات التالية: (أ) الأحزاب السياسية؛ و (ب) منظمات المجتمع المدني؛ و (ج) القادة الدينيين؛ و (د) النساء؛ و (هـ) القادة التقليديين بالإضافة إلى ذلك، نظمت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، في آذار/مارس ٢٠١٤، حلقة عمل واحدة لأعضاء الأحزاب السياسية من النساء بشأن توطيد السلام والمصالحة الوطنية والتنمية في كوت ديفوار جمعت الممثلة الخاصة للأمين العام، خلال زياراتها إلى مختلف مناطق البلد، مختلف ممثلي الأحزاب السياسية والمجتمع المدني في اجتماعات عقدت بوتيرة منتظمة قامت الممثلة الخاصة للأمين العام بتيسير ودعم تنظيم منتدى القادة التقليديين وعقده في غرب كوت ديفوار، وأسفر ذلك عن إعلان بانغولو
تقديم المشورة وبذل المساعي الحميدة لتيسير الحوار السياسي بشأن المسائل الهامة، والإسهام في عملية المصالحة الوطنية، بعقد ١٥ اجتماعا للممثلة الخاصة للأمين العام مع جميع الجهات الفاعلة التي يمكن أن تسهم في عملية المصالحة الوطنية، بما في ذلك القادة الوطنيون، وممثلو الأحزاب السياسية، وممثلات الأحزاب السياسية، والأحزاب السياسية، والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وممثلو الشباب، والجماعات النسائية، والزعماء الدينيون، وزعماء القبائل، من أجل معالجة المسائل	نعم	عقدت الممثلة الخاصة للأمين العام ١٧ اجتماعا مع القادة الوطنيين وممثلي الأحزاب السياسية، و ٣ اجتماعات مع أعضاء المجتمع المدني وممثلي الأحزاب السياسية من النساء، و ١٢ اجتماعا مع الزعماء الدينيين والقادة التقليديين

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
الحاسمة التي هي موضع اهتمام على الصعيد الوطني، وذلك باتباع نهج تعاونية شاملة للجميع		
بذل المساعي الحميدة بعقد ١٥ اجتماعا لمؤسسات الدولة والمؤسسات الحكومية، وممثلي الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المحلي بواسطة المكاتب الإقليمية التابعة لعملية الأمم المتحدة	٧٦	عُقد ٧٦ اجتماعا على المستوى الإقليمي على النحو التالي: ٤٠ اجتماعا مع مديري الشرطة والعُمد والأحزاب السياسية في إيسيا، ودالوا، وفافوا، وبوافليه، وسان بيدرو، وغيغلو، وبانغولو، نظمها القطاع الغربي ٣٦ اجتماعا مع مديري الشرطة والعُمد وممثلي الأحزاب السياسية، بما في ذلك في كوروغو، وياموسوكرو، وبوندوكو، وبونا، نظمها القطاع الشرقي
إسداء المشورة إلى ممثلي الوزارات التنفيذية، وشمل ذلك عقد ٢٤ اجتماعا لدعم سلطات كوت ديفوار من أجل توسيع نطاق إدارة الدولة وإعادة إرسائها فعليا، وتعزيز الإدارة العامة في المناطق الرئيسية في شتى أرجاء البلد	نعم	عُقدت اجتماعات أسبوعية لإسداء المشورة إلى الوزارات التنفيذية على الصعيدين الوطني والمحلي (مديرو الشرطة ونواب مديري الشرطة) من أجل دعم إعادة بسط إدارة الدولة وتحقيق مركزية الخزانة والإدارة عُقد ٢٧ اجتماعا مع السلطات المحلية والإقليمية ومع سلطات الجمارك بالإضافة إلى ذلك، نُظمت اجتماعات متكررة دعما لمدير الشرطة ونائب مدير الشرطة الجديدين المعينين في شباط/فبراير خلال توليهما منصبيهما، بغرض بناء علاقات عمل جيدة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تقديم التدريب في مجال لوائح وإجراءات الجمارك لفائدة ١٥٠ موظفا من موظفي الجمارك، بالتعاون مع السلطات الجمركية الإيفوارية	٢٥٠	موظفا من موظفي الجمارك من القوات المسلحة الوطنية السابقة تلقوا التدريب بشأن اللوائح والإجراءات بعد ضمهم إلى إدارة الجمارك بالإضافة إلى ذلك، وبناء على طلب من الحكومة، تلقى ٢ ٠٠٠ فرد من المقاتلين المسرحين التدريب بمساعدة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار
تنفيذ أنشطة دعما لتعزيز الحوار والمصالحة والوئام الاجتماعي، ولا سيما في المناطق الشديدة الخطورة، وشمل ذلك الاضطلاع بأنشطة لبناء القدرات لفائدة ١٠ لجان معنية بالتوعية والإنذار المبكر، وتنظيم ٢٠ لقاء مجتمعيا في أرجاء البلد لتعزيز الحوار والمصالحة الوطنية والوئام الاجتماعي وبناء الثقة على الصعيد المجتمعي	نعم	قدم الدعم إلى ٢٣ لجنة من اللجان المعنية بالتوعية والإنذار المبكر في الغرب بإسداء المشورة وتوفير الخيام والمقاعد والدراجات النارية والنظم الصوتية بواسطة صندوق بناء السلام نُظمت اجتماعات في جميع أنحاء البلد لدعم أنشطة الحوار، ولجنة الحقيقة والمصالحة ولجانها المحلية، وتوعية السكان بالعملية، وتشجيع المشاركة العامة
تيسير عقد اجتماعات شهرية مع السلطات الوطنية والمحلية وقادة المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والفريق القطري التابع للأمم المتحدة من أجل تعزيز الوئام الاجتماعي ومبادرات تسوية النزاعات، مع التركيز بوجه خاص على المنازعات المتصلة بالأراضي والتوترات فيما بين المجتمعات المحلية، وعلى معالجة الأسباب الجذرية للمنازعات	٤٩٥	اجتماعا جرى تيسيرها في جميع أنحاء البلد مع السلطات الوطنية والمحلية وقادة المجتمعات المحلية من أجل تعزيز الوئام الاجتماعي، مع التركيز بوجه خاص على المنازعات المتصلة بالأراضي والتوترات فيما بين المجتمعات المحلية، وعلى معالجة الأسباب الجذرية للمنازعات
تقديم تقارير شهرية عن حالة وسائط الإعلام إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤)	١٢	تقريرا شهريا عن حالة وسائط الإعلام قُدِّمت إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤)

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		عقدت الممثلة الخاصة للأمين العام، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، ثلاثة اجتماعات رفيعة المستوى مع وزير الاتصالات واجتماعا واحدا مع رئيس المجلس الوطني للصحافة للدعوة إلى تعزيز مهنية وسائط الإعلام ومسؤوليتها في ضوء المصالحة الوطنية، والتماسك الاجتماعي، وجهود بناء السلام على نطاق البلد
		عُقدت ٣ اجتماعات مع وزير الاتصالات في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ وشباط/فبراير ٢٠١٤
		عُقدت ٣ اجتماعات تقنية تحضيرية بين الوزارة والمجلس الوطني للصحافة ووحدة رصد وسائط الإعلام التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لتنسيق أعمال المتابعة. وشمل أحد أعمال المتابعة الرئيسية تنفيذ ٤ أنشطة توعية نظمها المجلس الوطني للصحافة لفائدة الصحفيين، من أجل تعزيز المهنية في وسائط الإعلام، دعما لعملية السلام
تصميم وتنفيذ حملة إعلامية متعددة الوسائط على صعيد الدولة بأسرها دعما للأمن وحماية المدنيين، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وسيادة القانون، واستعادة سلطة الدولة، وإصلاح قطاع الأمن، والحوار السياسي، والمصالحة الوطنية، بما في ذلك عقد ٥٠ مؤتمرا صحفيا وإصدار ١٠٠ نشرة صحفية، و ١٠٠ مذكرة معلومات أساسية، ونشرها في وسائط الإعلام الوطنية والدولية، وتنظيم ٣٠ دورة للتوعية الإعلامية لفائدة ٥٠٠ ممثل لوسائط الإعلام المحلية/المجتمع المدني في ٢٠ موقعا	نعم	صُمِّمت ونُفِّذت حملة إعلامية متعددة الوسائط دعما للأمن وحماية المدنيين، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وسيادة القانون، واستعادة سلطة الدولة، وإصلاح قطاع الأمن، والحوار السياسي، والمصالحة الوطنية، بما في ذلك عقد ٣٠ مؤتمرا صحفيا
		أُصدرت ونُشرت ٣١ نشرة صحفية و ١٠٦ مذكرات معلومات
		يُعزى انخفاض عدد المؤتمرات الصحفية إلى تركيز عملية الأمم المتحدة على المساعي الحميدة عوضا عن اتباع استراتيجية إعلامية مفرطة في

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		الطموح، والتحوُّل من الإصدار الأسبوعي إلى نصف الشهري، وإلى انخفاض عدد النشرات الصحفية ومذكرات المعلومات التي تُصدر عند الضرورة
		نُظمت ٩ حلقات نقاش إعلامية
		بالرغم من انخفاض عدد دورات التوعية، فقد تحققت الكفاءة من حيث التكلفة والنطاق بإجراء حلقات نقاش إعلامية في ٩ مواقع، وجمعت حلقات النقاش هذه مشاركين من مختلف البلدات والمدن المحيطة
		جرت توعية ١٧٤ صحفيا و ٦٠ فردا من أفراد المجتمع المدني بشأن مهنية وسائط الإعلام ومسؤوليتها، دعما لجهود المصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي، بما في ذلك معالجة الشائعات. وبينما جرى أصلا تحديد الناتج المقرر لعشرين موقعا، فقد تحققت الكفاءة من حيث التكلفة والنطاق بتنظيم حلقات العمل الإعلامية هذه في ٩ مواقع مختارة بشكل استراتيجي استطاعت عملية الأمم المتحدة فيها أن تجمع ١٧٤ صحفيا و ٦٠ فردا من أفراد المجتمع المدني. وإضافة إلى ذلك، لم يجر التأكيد مجددا، في القرار ٢١١٢ (٢٠١٣)، على دور عملية الأمم المتحدة في تطوير وسائط الإعلام دعما للمؤسسات الإعلامية الوطنية
الاضطلاع بأنشطة إعلامية، بما في ذلك القيام بالتحديثات اليومية لموقع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على شبكة الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي؛ وإنتاج وتوزيع ٠٥٢ ٩٢ مادة مطبوعة بشأن أنشطة البعثة (بما في ذلك ٠٠٠ ٦٢ رسالة إخبارية،	نعم	جرى تحديث يومي لموقع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على شبكة الإنترنت
		نُشر ما مجموعه ٣٠٨ ٢ مقالات ووثائق وصور ومقاطع فيديو على موقع العملية على شبكة الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي،

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
و ٥٢ مجلة أسبوعية لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، و ٠٠٠ ١٠ نشرة، و ٠٠٠ ١٥ ملصق، و ٠٠٠ ٥ لافتة)؛ وإنتاج وتوزيع مواد ترويجية تحمل رسائل (بما في ذلك ٠٠٠ ٣٠ قميص (تي – شيرت) و ٠٠٠ ٦ نوتة ملاحظات، و ٠٠٠ ٢ حقيبة، و ٠٠٠ ٢ قبعة، و ٠٠٠ ٧ قلم، و ٠٠٠ ٥ كرة قدم، و ٠٠٠ ٢ دبوس، و ٠٠٠ ٥ شهادة حضور لحلقات العمل أو الدورات التدريبية)؛ وإنتاج ٤ برامج إذاعية (تتراوح مددها ما بين ٥ دقائق و ٢٠ دقيقة) بشأن ولاية عملية الأمم المتحدة وبثها ١٧٠ مرة؛ وإنتاج برنامج إذاعي شهري، وإذاعة ١٢ مناقشة من مناقشات المائدة المستديرة دعما للحوار السياسي والمصالحة الوطنية، وبرامج إذاعية أسبوعية بشأن ولاية العملية، و ١٦ برنامجا مواضيعيا وإعلانات مواضيعية دعما للمصالحة الوطنية واستعادة سلطة الدولة، وسيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وحقوق الإنسان، والمسائل الجنسانية، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبثها بوتيرة منتظمة بواسطة الإذاعة، وتقاسم ٩ إعلانات مواضيعية إذاعية مع ٥٠ إذاعة للمجتمعات المحلية وبث تلك البرامج		
		بما في ذلك موقعي تويتر وفيسبوك
	بلغ عدد المتتبعين على موقع تويتر ٤٥٤ ٧ شخصا في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ مقارنة بما يقرب من ٥٠٠ ٥ شخص في تموز/يوليه ٢٠١٣. وجرى تدشين صفحة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على موقع فيسبوك في آذار/مارس ٢٠١٣. وزاد عدد تسجيلات الإعجاب خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى ٧٤٩ ١ في حزيران/يونيه ٢٠١٤	
	صدرت ٤ أعداد من نشرة العملية المعنونة ”قوة السلام“ ووُزعت ٠٠٠ ٢٠ نسخة بواسطة ١٥ مكتبا ميدانيا بغرض نشرها على نطاق أوسع في أوساط السكان خلال أنشطة عملية الأمم المتحدة في الميدان	
	تصميم وإنتاج ٠٠٠ ٣٠ قميص (تي – شيرت) و ٠٠٠ ٦ نوتة ملاحظات، و ٠٠٠ ٢ حقيبة، و ٠٠٠ ٢ قبعة، و ٠٠٠ ٧ قلم، و ٠٠٠ ٥ كرة قدم، و ٠٠٠ ٢ دبوس للأنشطة المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، و ٠٠٠ ٣ مصباح جيب، و ٠٠٠ ٣ كوب، و ١٥ لافتة قابلة للطي، و ٠٠٠ ٢ مظلة، و ٥٠٠ ٢ كوب من أكواب السفر	
	أُنتجت ٦ برامج إذاعية لشرح ولاية عملية الأمم المتحدة وبُثَّت (أكثر من ٣٢٨ مرة)؛ وأُنتجت ٤ برامج إذاعية عن سيادة القانون، وحقوق الإنسان، والأمن وحماية المدنيين؛ وجرى تقاسم هذه البرامج بواسطة ما مجموعه ٣٢٨ بثا إذاعيا	

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		جرى تصور فكرة مناقشات المائدة المستديرة على أساس المواضيع الرئيسية لولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وهي حماية المدنيين، وحقوق الإنسان، وإصلاح قطاع الأمن، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والمنازعات المتصلة بالأراضي، والمصالحة والتماسك الاجتماعي
إنتاج ونشر/إذاعة ٢٤ فيلم فيديو مواضيعي (٢٦ دقيقة) تشمل ١٢ مناقشة وإذاعتها ٢٤ مرة على التلفزيون الحكومي/إنتاج ٦ أفلام فيديو مواضيعية بشأن الدعم الذي تقدمه عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى عملية السلام، والمصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن، وحقوق الإنسان، وعرض هذه الأفلام على الشاشة ١٠٠ مرة في ٢٠ موقعا في الميدان؛ وتعزيز الدعم الذي تقدمه عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى عملية السلام، وتوعية سكان كوت ديفوار والجماهير الأوسع نطاقا بإصدار ٢ ٠٠٠ صورة فوتوغرافية لتعرض في ١٥ معرضا للصور، وفي الموقع الشبكي، والمواد المطبوعة ووسائط الإعلام	نعم	تعرقلت خطة إنتاج وإذاعة أفلام فيديو مواضيعية بسبب مناقشات جرت بين الحكومة وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بشأن أحكام مذكرة التفاهم المتعلقة بإذاعة الأفلام القصيرة على التليفزيون الوطني. ولم يجر التوصل إلى اتفاق بين عملية الأمم المتحدة وأي شريك وطني آخر بشأن توجيه رسائل وإنتاج أشرطة فيديو قصيرة ذات بعدين وثلاثية الأبعاد، وبثها على التليفزيون الوطني أنتجت عملية الأمم المتحدة للتوزيع أكثر من ٥ ٠٠٠ صورة استُخدمت بالأساس في موقعها الشبكي، ومواد مطبوعة، وأقراص مدمجة وأقراص فيديو رقمية. ولم يجر تنظيم أي معارض خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي إطار المرحلة الانتقالية الجديدة والسياق السياسي الراهن في كوت ديفوار، اختارت عملية الأمم المتحدة اتباع استراتيجية إعلامية سريعة تركز على المساعي الحميدة عوضا عن أنشطة التوعية البارزة، بما في ذلك معارض الصور القائمة بذاتها. ومع ذلك، فقد قُدِّمت، أثناء الاحتفال بأيام الأمم المتحدة وعلى شبكة الإنترنت، عروض بصرية عن أنشطة عملية الأمم المتحدة وعن تنفيذ ولايتها. وتُعرَض الصور أيضا في

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		مبنى مقر عملية الأمم المتحدة
تنظيم ٨٠٠ نشاط للتوعية في ١٠٠ موقع، بما في ذلك جولة قوافل السلام التي تنظمها عملية الأمم المتحدة مع المدارس؛ وتنظيم حلقات دراسية في ٥ مواقع تجمع ممثلين عن قادة الرأي العام المحلي، والسلطات المحلية وبرلمانيين من ٣٠ منطقة، دعما للمصالحة الوطنية وتوطيد السلام؛ وتنظيم ٢٠٠ مناسبة رياضية وثقافية في ١٠٠ موقع دعما لتعزيز الوئام الاجتماعي والمصالحة الوطنية، وتنظيم مناسبات في ١١ يوما من الأيام الدولية واحتفالات الأمم المتحدة؛ وتنظيم ١٣٠ حلقة عمل متابعة في ١٠٠ موقع مع مجموعات مستهدفة دعما للحوار السياسي والمصالحة الوطنية والأمن وحماية المدنيين، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وسيادة القانون واستعادة سلطة الدولة، وإصلاح قطاع الأمن، وحقوق الإنسان وحماية الطفل، والمسائل الجنسانية، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	٢٣٠	نشاطا من أنشطة التوعية جمعت ممثلي قادة الرأي العام المحلي، والسلطات المحلية والبرلمانيين من مناطق مختلفة دعما للمصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي والسلام، جرى تنظيمها على النحو التالي: نُظمت ١٥٢ جولة لعملية الأمم المتحدة في ٢٠ مكتبا ميدانيا ٩ قوافل مدرسية حلقتان دراسيتان مع النساء في الأحزاب السياسية (أبيدجان) والسلطات المنتخبة والشباب (غانيوا) ٣٥ مناسبة رياضية وثقافية الاحتفال بخمسة أيام من الأيام الدولية وأيام الأمم المتحدة ٣٢ حلقة عمل متابعة ليوم الأمم المتحدة دعما للحوار السياسي والمصالحة الوطنية، والأمن وحماية المدنيين، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، واستعادة سلطة الدولة، وإصلاح قطاع الأمن، وحقوق الإنسان وحماية الأطفال، والمسائل الجنسانية، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز
٢٥ مشروعا من المشاريع السريعة الأثر تشمل ما يلي: ٢٠ مشروعا لدعم المصالحة والتوعية ومنع نشوب النزاعات وتسوية النزاعات في المناطق المعرضة للنزاعات في البلد و ٥ مشاريع لدعم استعادة سلطة الدولة	نعم	٢٢ مشروعا من المشاريع السريعة الأثر تحت التنفيذ دعما للمصالحة والتوعية ومنع نشوب النزاعات وتسوية النزاعات ٥ مشاريع سريعة الأثر دعما لسلطة الدولة تحت التنفيذ

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
	اكتملت ٨ مشاريع من المشاريع المتعلقة بالمصالحة الوطنية

الإنجاز المتوقع ٣-٢: إحراز تقدم صوب إصلاح مؤسسات قوات الدفاع والأمن وتعزيز قدرات الآليات المدنية للرقابة والمساءلة

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
إحراز تقدم صوب تنفيذ الإصلاحات الرئيسية للوزارات المعنية ومقدمي الخدمات الأمنية المحليين قياسا على الأهداف والمعالم والأطر المرجعية المحددة في الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن وخطة العمل الوطنية المناظرة	في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، فرغ الفريق العامل المعني بإصلاح قطاع الأمن التابع لوزارة الداخلية من وضع خطة عمل لإصلاح الشرطة، بدعم من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وعُرضت الخطة على وزارة الداخلية في شباط/فبراير ٢٠١٤، لكنها لم تُنفَّذ خلال الفترة المشمولة بالتقرير. بيد أن مقترحات الإصلاح السبعة عشر (بما في ذلك تلك المتعلقة بالتشريع المدني الجديد للشرطة، والهيكل التنظيمي الجديد، وإضفاء طابع اللامركزية على الشرطة، وإنشاء شرطة بلدية، والمسألة الجنسانية) الواردة في خطة العمل المتعلقة بإصلاح الشرطة قد أُدمجت في استراتيجية الأمن الوطني العشرية التي اعتمدها مجلس الأمن الوطني
	فيما يتعلق بقطاع الدفاع، أعدت وزارة الدفاع قواعد ولوائح وسياسات للدفاع الوطني (كسياسة الدفاع الوطنية، وعقيدة الاشتباكات العسكرية، والخطة المالية الدفاعية، والخريطة الأخلاقية، والمدونة الأخلاقية لأفراد الدفاع)، وهي متاحة في ٢٥ نصا تشريعيا
تحقيق اللامركزية في الهيئة الاستشارية والتنسيقية الوطنية وتشغيلها بكامل طاقتها، دعما لإصلاح قطاع الأمن	أطلقت أمانة مجلس الأمن الوطني عملية تحقيق اللامركزية في عملية إصلاح قطاع الأمن بتنفيذ أنشطة توعية وتدريب لفائدة مديري الشرطة والسلطات المحلية. وأنشئت لجنتان مخصصتان في أدزوب وأبنغورو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤،كلفتا بإنشاء مجالس أمن إقليمية تجريبية. وبعد ندوات توعية عقدت في هذه المجالات، يجري وضع الصيغة النهائية لاختصاصات مجالس الأمن

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
	الإقليمية، ومن المتوقع أن تبدأ المجالس عملها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥
زيادة عدد مكاتب الشؤون الجنسانية التي تفتتح في مراكز الشرطة وألوية الدرك في المقاطعات (٢٠١٣/٢٠١٢: ٢٢ من أصل ٣٠٠ مركز شرطة وصفر من أصل ١٥٤ لواء؛ ٢٠١٤/٢٠١٣: ٢٥ من أصل ٢٧٨ مركز شرطة و ١٠ ألوية من أصل ١٥٤ لواء)	لم تنشئ السلطات الوطنية رسميا أي مكاتب للشؤون الجنسانية في الوحدات الميدانية للشرطة وألوية الدرك خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مبررة ذلك بالافتقار إلى الموارد في المقابل، جرى تدريب ٣٧٩ منسقا من أفراد الشرطة و ٤٥٦ من الدرك في مجال العنف الجنسي والجنساني وحماية الفئات السكانية الضعيفة، ونشرهم في جميع مفوضيات الشرطة البالغ عددها ١٢٤ مفوضية، وألوية الدرك البالغ عددها ١٧٨ لواء في شتى أرجاء البلد

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية أسبوعيا إلى هيئة التنسيق الوطنية المعنية بإصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك الاشتراك في المواقع مع قدرة إصلاح قطاع الأمن في الهياكل الحكومية ذات الصلة	جزئيا	نظمت اجتماعات تنسيق وأنشطة بناء للقدرات أسبوعيا في الفترة من شباط/فبراير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، كانت قدرات إصلاح قطاع الأمن التابعة لعملية الأمم المتحدة تشارك أمانة مجلس الأمن الوطني أماكن العمل، ولكن هذه القدرات أوقفت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، بسبب عدم توافر موارد بشرية من عملية الأمم المتحدة. وقد ساهمت العملية في وضع اختصاصات الفريق الاستشاري، الذي يشكل أمانة الهيئة الاستشارية الاستراتيجية التابعة لمجلس الأمن الوطني التي تتألف من الأطراف الوطنية والدولية المعنية بإصلاح قطاع الأمن. ولا يزال الفريق الاستشاري يؤدي مهامه بكامل طاقته منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وهو يجتمع شهريا ويعمل بوصفه منبرا فريدا للرصد والتقييم المشتركين لإصلاح قطاع الأمن، فضلا عن

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		تنسيقه وتقديم المشورة الاستراتيجية بشأنه
رصد تنفيذ خطة العمل الوطنية لإصلاح قطاع الأمن في جميع أنحاء البلد ودعم حملات التوعية	نعم	نظمت عملية الأمم المتحدة، بالتعاون مع أمانة مجلس الأمن الوطني، حلقة دراسية واحدة بشأن الرصد والتقييم (أبيدجان، آب/أغسطس ٢٠١٣)، لفائدة ٤١ منسقا من المنسقين المعنيين بإصلاح قطاع الأمن ضمن هياكل التنفيذ
		أجرى كل من القدرة المعنية بإصلاح قطاع الأمن وأمانة مجلس الأمن الوطني زيارات ميدانية مشتركة شهرية للتوعية تستهدف السلطات المحلية والمجتمع المدني
		نظمت حلقة دراسية واحدة بشأن تولي السلطات المحلية زمام الأمور المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن لفائدة ٣٣ واليا إقليميا بكوت ديفوار، في ياموسوكرو
		نظمت حلقة دراسية واحدة للمتابعة شارك فيها ٥٠ ممثلا عن السلطات الإدارية (الولاة) في القطاع الغربي بشأن تولي السلطات المحلية زمام عملية إصلاح قطاع الأمن وتنفيذها
تنظيم ٦ دورات تدريبية بشأن الحكم الديمقراطي لفائدة ١٠ جهات فاعلة تشريعية وغير حكومية معنية بالشؤون الأمنية، من قبيل المجتمع المدني، وإجراء مشاورات شهرية مع اللجنة البرلمانية الوطنية المسؤولة عن الأمن ومؤسسات إنفاذ القانون بشأن المساءلة والشفافية في مؤسسات قطاع الأمن الإيفوارية	١	نظمت عملية الأمم المتحدة، بالتعاون مع مركز جنيف للمراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، دورة تدريبية واحدة بشأن الرقابة الديمقراطية لفائدة الأحزاب السياسية وأعضاء البرلمان والمجتمع المدني
	٢	دورتان تدريبيتان نظمتهما عملية الأمم المتحدة، بالتعاون مع مركز جنيف للمراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة ومؤسسة فريدريك إيبرت ستيفتونغ الألمانية، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وفي نيسان/أبريل ٢٠١٤، لفائدة اللجنة البرلمانية المسؤولة عن الأمن والدفاع

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
	١١	اجتماعا للحوار (''في فترة الغداء'') جمعت منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية وممثلي مؤسسات الدولة لمناقشة المواضيع المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن
تنظيم حلقتي عمل وطنيتين و ٦ دورات محلية لتدريب المدربين في مجال الحكم الديمقراطي، بما في ذلك أدوار ومسؤوليات المؤسسات الأمنية في مجال حقوق الإنسان وحماية الطفل، ومراعاة الاعتبارات الجنسانية، فضلا عن الميزنة المتصلة بذلك. وستسهم حلقات العمل في توعية السكان بشأن الحكم الرشيد وتعزيز الوعي وستسهم في الحد من الانتهاكات داخل القوات المسلحة. وسيحضر حلقات العمل أعضاء السلطات الإدارية الإقليمية والمحلية (الولاة) والمجتمع المدني (منظمات المجتمع المحلي والقيادات الدينية ورابطات المرأة)، وستشمل ٦٠ متدربا في كل دورة في ثلاث مناطق	نعم	نظمت عملية الأمم المتحدة، بالتعاون مع أمانة مجلس الأمن الوطني، ١٢ حلقة دراسية للتوعية لفائدة السلطات الإدارية المحلية والمجتمع المدني، ضمت ٤٨٠ مشاركا. وركزت جميع الحلقات الدراسية المتعلقة بالتوعية على تبادل المعلومات العامة بشأن الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن، وتولي السلطات المحلية زمام عملية إصلاح قطاع الأمن، وكذلك تمكين وتعزيز قدرات السلطات الإدارية المحلية على تنفيذ الإصلاحات على الصعيد المحلي نظمت لفائدة القوات الجمهورية لكوت ديفوار ٦ دورات لتدريب المدربين ركزت على الأخلاق، وحقوق الإنسان، ومدونة قواعد السلوك الأخلاقي، وسيادة القانون، والمسائل الجنسانية، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز نظمت عملية الأمم المتحدة، بالتعاون مع أمانة مجلس الأمن الوطني، حلقة دراسية واحدة بشأن إدارة الشائعات لفائدة ٣٠ ممثلا لوسائط الإعلام
إجراء ٥٠ زيارة رصد إلى مرافق تخزين الأسلحة والذخيرة من أجل كفالة الامتثال للمبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة	نعم	أجريت ٥٧ زيارة رصد إلى مرافق تخزين الأسلحة والذخيرة أسديت المشورة وقدمت توصيات إلى السلطات الوطنية المعنية، بالإضافة إلى القيام بمتابعة منتظمة لكفالة تنفيذ الامتثال للمبادئ التوجيهية التقنية الدولية المتعلقة بالذخيرة

العنصر ٤: القانون والنظام

٥١ - واصلت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار مساهمتها في استعادة وجود وكالات إنفاذ القانون الإيفوارية في جميع أنحاء كوت ديفوار، وتعزيز قدراتها المؤسسية والتشغيلية باتباع نظام المشاركة في مواقع العمل، وتقديم المشورة والمساعدة، واستعادة ثقة الجمهور بتسيير دوريات منتظمة ليلاً ونهاراً إلى جانب الشرطة والدرك على الصعيد المحلي. وأسدت العملية أيضا المشورة بشأن احترام حقوق الإنسان وأفضل الممارسات المتصلة بأعمال الشرطة المتسمة بالديمقراطية.

٥٢ - وقدمت عملية الأمم المتحدة، في إطار دعمها المقدم من أجل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن، مساعدة تقنية للفريق العامل المعني بإصلاح قطاع الأمن التابع لوزارة الداخلية بشأن خطة العمل المتعلقة بإصلاح الشرطة واختصاصاتها، وإجراءات فحص سجلات أفراد الشرطة؛ وهي جميعها حاليا قيد نظر وزير الداخلية والأمن.

٥٣ - وساهمت عملية الأمم المتحدة في تقديم المساعدة التقنية والمشورة إلى وزارة العدل وحقوق الإنسان والحريات العامة بشأن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح العدالة، ولا سيما فيما يتعلق بالقضاء والسجون.

٥٤ - وفيما يتعلق بالرصد القضائي، تولت الخلية الخاصة للتحقيقات والبحث التحقيق في ٨٤ قضية تتصل بالأزمة التي أعقبت الانتخابات. وبالإضافة إلى ذلك، أدت الدعوة المتضافرة، بقيادة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى استئناف المحاكمات أمام هيئات المحلفين (محاكم الجنايات) في أيار/مايو ٢٠١٤ عقب ١٠ سنوات عجاف. ومع ذلك، لا يزال يتعين على المحاكم أن تبت في القضايا المتعلقة بالأزمة التي أعقبت الانتخابات. ففيما يتصل بالحقوق في الأراضي، تولت العملية ملاحظة ومتابعة جلسات الاستماع المتعلقة بحقوق ملكية الأرضي وحيازتها، وقدمت الدعم للسلطات القضائية في عملية مواءمة الفقه القانوني.

٥٥ - وفيما يتعلق بالاحتكام إلى القضاء، فُتحت ستة مراكز للمساعدة القانونية في ست مناطق نائية لتقديم المساعدة القانونية المجانية إلى الفئات الضعيفة من السكان. ووُضع مشروع قانون يتعلق بتقديم الدولة المساعدة القانونية المجانية وذلك بالتعاون مع وزارة العدل.

٥٦ - وتعاونت عملية الأمم المتحدة ومديرية إدارة السجون تعاونا وثيقا في إصلاح نظام الإصلاحيات والسجون. ووضِعت خطط عمل استراتيجية بشأن إدارة السجون وبناء القدرات في مجال إدارة الأمن الداخلي في مرافق السجون. وقد أدى هذا إلى انخفاض كبير في

عدد الهاربين ومحاولات الفرار من السجون، وإلى زيادة احترام حقوق السجناء والمحتجزين. وبفضل المساعدة التي قدمتها العملية في مجال التدريب، أعيد إدماج ٢ ٠٠٢ فرد من المقاتلين السابقين المسرحين كحراس سجون. وبالتعاون مع وزارة الصحة، دعمت العملية وضع نهج جديد للإدارات الصحية في السجون فيما يتعلق بالصحة النفسية والطبية، وهو مما أدى إلى انخفاض في الوفيات المرتبطة بالصحة وسوء التغذية.

الإنجاز المتوقع ٤-١: تعزيز القانون العام والنظام العام، وإيجاد قدرة تشغيلية مستدامة للشرطة الوطنية وقوات الدرك في كوت ديفوار

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
اضطلاع وحدات الشرطة والدرك الوطنية بمهامها بكامل طاقاتها في جميع أنحاء البلد، وامتلاكها المعدات الضرورية التي تمكنها من أداء مهامها	نُشرت الشرطة الوطنية في جميع أنحاء الأراضي الوطنية (١٢٤ قسما للشرطة، و ٥ مخافر لوحدات الاستجابة السريعة لمكافحة الشغب، و ١٧٨ لواء من ألوية الدرك على مستوى المقاطعات، و ٢٢ فيلقا من فيالق الدرك المتنقلة). وكانت القدرات المطلوبة لتوفير الأمن بفعالية في جميع أنحاء البلد محدودة بسبب نقص اللوجستيات والمعدات الأساسية، ولا سيما المركبات المخصصة للدوريات ومعدات الاتصال والأسلحة النارية ومعدات مكافحة الشغب
	لم يتم، منذ رفع الحظر جزئيا على توريد الأسلحة، عملا بقرار مجلس الأمن ٢١٥٣ (٢٠١٤)، شراء أي أسلحة أو معدات إضافية أخرى لقوات الشرطة والدرك عقب التقييم الذي أجرته شرطة الأمم المتحدة، والذي خلص إلى أن قوات الشرطة والدرك غير مجهزة تجهيزا ملائما؛ ومع ذلك، تم شراء معدات إضافية للأفراد العسكريين
تنفيذ الحكومة خطة وطنية لإصلاح وكالات إنفاذ القانون وتحديثها في إطار الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك التدريب والتأهيل المهني	وُضعت خطة عمل خماسية مفصلة لإصلاح الشرطة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، ولكنها لم تنفذ لأنها لا تزال تنتظر موافقة وزير الداخلية. ولكن مقترحات الإصلاح أدرجت في الاستراتيجية الوطنية العشرية لإصلاح قطاع الأمن التي اعتمدها مجلس الأمن القومي في عام ٢٠١٤
قيام الحكومة بإعادة هيكلة وتنشيط المفتشيات العامة لجهازي الشرطة والدرك من أجل زيادة رصد وتقييم	كان من شأن التأخير في تنفيذ الإصلاحات ضمن جهازي الشرطة والدرك أن أعاق قيام وكالات إنفاذ القوانين

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
نوعية الخدمات التي تقدمها الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون للسكان	الوطنية بعمليات التفتيش العام للجهازين المعنيين. وقد وضعت خطة الشرطة في هذا الصدد، ولكنها لم تعتمد. ولا توجد خطة للدرك

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
إسداء المشورة للشرطة الوطنية بالمشاركة في الاجتماعات اليومية للأفرقة العاملة التسعة المعنية بإصلاح الشرطة، ومتابعة تنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن إصلاح الشرطة	نعم	تولى ضباط شرطة عملية الأمم المتحدة تقديم الدعم وإسداء المشورة يوميا بمشاركتهم الأفرقة العاملة المعنية بإصلاح الشرطة مواقع عملهم عُرضت مسودة مشروع خطة العمل الوطنية المتعلقة بإصلاح الشرطة على وزير الداخلية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣؛ وأسدت شرطة الأمم المتحدة المشورة وقدمت المساعدة بشأن تحسين خطة العمل التي عُرضت رسميا على وزير الداخلية في شباط/فبراير ٢٠١٤ في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠١٤، قدمت شرطة الأمم المتحدة المساعدة إلى الفريق العامل المعني بالشرطة الوطنية على وضع مشروع الاختصاصات، وعلى التنفيذ العملي لإجراءات عملية فحص سجلات أفراد الشرطة
إسداء المشورة بإجراء زيارات يومية إلى مخافر الشرطة الجديدة في مناطق الحدود ومناطق الشرطة والدرك ذات المخاطر العالية في جميع أرجاء البلد، والاحتفاظ بوجود مشترك مستمر في المعابر الرئيسية على الحدود مع ليبريا	نعم	سيِّر ما مجموعه ١ ٠٧٥ دورية مشتركة بين وحدات الأمم المتحدة ووحدات الشرطة والدرك الوطنية في المناطق الحدودية خلال الفترة المشمولة بالتقرير حضرت شرطة الأمم المتحدة ٣٦ اجتماعا عبر الحدود شارك فيها ممثلو عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا والوكالات الأمنية الإيفوارية والليبرية. وعلقت الاجتماعات عبر الحدود، منذ نيسان/أبريل ٢٠١٤، في أعقاب تفشي مرض فيروس الإيبولا

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		في غينيا وليبريا
٠٩٠ ٢٤ يوما من أيام عمل أفراد دوريات وحدات شرطة الأمم المتحدة (٢٢ مخفر شرطة × ٣ دوريات في اليوم × ٣٦٥ يوما) في المناطق المثيرة للقلق، والطرق الاستراتيجية في البلد، بما في ذلك دوريات مشتركة مع وحدات الشرطة المشكلة وأنشطة لتقديم الدعم لأجهزة إنفاذ القانون في جميع أنحاء البلد، تشمل ٠٣٠ ٨ دورية مشتركة مع قوات الشرطة والدرك الإيفوارية (٢٢ مخفر شرطة × دورية واحدة في اليوم × ٣٦٥ يوما)	٣٩ ٦٩٢	دورية سيرت في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك ٤١٤ ١٥ دورية مشتركة مع قوات الشرطة والدرك المحلية. ويُعزى ارتفاع عدد الدوريات إلى إضافة مخفر لشرطة عملية الأمم المتحدة، وزيادة مشاركة العملية في دوريات مشتركة مع وكالات إنفاذ القانون المحلية؛ وبدأ ١٨ من أصل ٢٣ مخفرا لشرطة الأمم المتحدة تسيير دوريات ليلية مشتركة مع وكالات إنفاذ القانون المحلية
٩٠٠ ٢١ يوم عمل لدوريات شرطة الأمم المتحدة المشكلة (٦ وحدات للشرطة المشكلة × ١٠ دوريات × ٣٦٥ يوما)	١٧ ٣٥١	يعزى انخفاض عدد دوريات الشرطة المشكلة إلى نقل وحدة شرطة مشكلة واحدة إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في تموز/يوليه ٢٠١٣. وكانت عملية الأمم المتحدة تؤدي مهامها بخمس وحدات من وحدات الشرطة المشكلة، بدلا من الوحدات الست المأذون بها، في الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى حين وصول وحدات الشرطة المشكلة الموريتانية في آب/أغسطس ٢٠١٤
٤٠٠ عملية حراسة أمنية لوحدات الشرطة المشكلة لمرافقة موظفي الأمم المتحدة غير المسلحين أثناء أداء مهامهم	١١٦	يعزى انخفاض عدد عمليات الحراسة إلى انخفاض احتياجات موظفي الأمم المتحدة المدنيين لتلك الخدمات
٤٣٢ ٣ زيارة تقوم بها شرطة الأمم المتحدة إلى السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية لتقييم الحالة الأمنية والإنسانية والاجتماعية السياسية في مجالات مسؤولياتها، ومن أجل تنسيق الإجراءات في الميدان بطريقة أفضل (٢٢ مخفرا من مخافر شرطة الأمم المتحدة ×	٣ ٤٩٢	زيارة قامت بها شرطة الأمم المتحدة إلى السلطات المحلية نظمت ٨٦٤ ١ دورة للإرشاد مدة كل منها يوم واحد شارك فيها ٩٨٣ ١٧ فردا من أفراد الشرطة والدرك في جميع أنحاء البلد لزيادة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
٣ زيارات × ٥٢ أسبوعا)، وتنظيم ٣ ٤٣٢ دورة للإرشاد والإحاطة وإسداء المشورة داخل وحدات الشرطة والدرك في جميع أنحاء البلد (٢٢ مخفرا من مخافر شرطة الأمم المتحدة × ٣ دورات × ٥٢ أسبوعا)		القدرة على مكافحة الجريمة وحماية المدنيين يعزى انخفاض عدد دورات الإرشاد جزئيا إلى انخفاض قوام ضباط شرطة الأمم المتحدة وانخفاض الاحتياجات من الشرطة والدرك في الميدان
تقديم الدعم يوميا بواسطة المشاركة في مواقع العمل، وبعقد اجتماعات منتظمة والتواصل مع قوات الشرطة والدرك الوطنية لإنشاء وحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية ضمن إطار مبادرة ساحل غرب أفريقيا	نعم	قُدم الدعم يوميا بالمشاركة في مواقع العمل تولت عملية الأمم المتحدة التحضير لعقد مؤتمر رفيع المستوى للمانحين ومؤتمر اللجنة السياسية الرفيعة المستوى بشأن مبادرة ساحل غرب أفريقيا في أبيدجان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣؛ وشاركت عملية الأمم المتحدة أيضا في المؤتمرين عقدت عملية الأمم المتحدة ١٠ اجتماعات مع جهات التنسيق الإيفوارية المعنية بمبادرة ساحل غرب أفريقيا، التي مثلت مختلف الهيئات (الشرطة والدرك والقوات الجمهورية لكوت ديفوار والجمارك وشؤون المياه والغابات والعدالة والوحدة الوطنية لمعالجة المعلومات المالية)، لمناقشة إنشاء وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية أُعد مشروع مرسوم رئاسي بشأن إنشاء وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية في كوت ديفوار في آذار/مارس ٢٠١٤. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كان لا يزال يتعين إنشاء الوحدة رسميا بموجب مرسوم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤
إجراء ٥١ دورة لتدريب المدربين لما يبلغ عددهم ١ ٥٣٠ فردا على الأقل من أفراد الشرطة والدرك ووحدة مكافحة الابتزاز بشأن حقوق الإنسان والإجراءات الجنائية وإدارة	نعم	عقدت ٢٤٨ دورة تدريبية أساسية لفائدة ٧٣٣ ٢ فردا من أفراد الشرطة، و ٧٠٧ ٢ فردا من أفراد الدرك، و ٢٨ فردا من أفراد وحدة مكافحة الابتزاز، و ٢٥٥ عنصرا من عناصر

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
مسرح الجريمة والقذائف، وتزوير المستندات، وأخذ البصمات، والخفارة المجتمعية، ومكافحة الشغب، وأشكال الإجرام الجديدة (الهجمات الإلكترونية والاحتيال عبر الهاتف وعبر شبكة الإنترنت)، ومكافحة المخدرات والابتزاز والفساد		القوات الجمهورية لكوت ديفوار، و ٧١٧ موظفا من موظفي مركز التنسيق والقرار التشغيلي، و ٨٧ موظفا من موظفي الإصلاحيات عقدت ١٣ حلقة دراسية تفاعلية لفائدة ٢٦٩ فردا من أفراد الشرطة، و ٦٠٠ فردا من أفراد الدرك، و ١٢٢ موظفا من موظفي مركز التنسيق والقرارات التنفيذية لم تُعقد الدورة التدريبية المتعلقة بمكافحة الأشكال الجديدة من الأنشطة الإجرامية بسبب افتقار عنصر شرطة عملية الأمم المتحدة إلى الخبرة المتخصصة في هذا المجال يعزى ارتفاع عدد البرامج التدريبية إلى زيادة احتياجات النظراء الوطنيين إليها
تنظيم ٤ اجتماعات لتوعية موظفي الشرطة والدرك على مستويات التخطيط والإشراف والتنفيذ بشأن تعميم مراعاة الشؤون الجنسانية، بغية تشجيع تعيين موظفات في أجهزة إنفاذ القانون لا سيما في قوات الدرك	٥	حملات للتوعية نُظمت بالاشتراك مع قيادة الدرك الإيفوارية بغية التشجيع على تعيين ضابطات في قوات الدرك عُقد مؤتمر دولي واحد في آذار/مارس ٢٠١٤ في أبيدجان بشأن إدماج المرأة في قوات الدرك الوطنية بدعم من عملية الأمم المتحدة لتسليط الضوء على هذا التصور لدى صانعي القرارات في قوات الدرك ووزارة الدفاع في كوت ديفوار وبلدان أفريقية مختارة
تنفيذ ١٠ مشاريع سريعة الأثر للمساعدة في استعادة القانون والنظام	٤	١٢ مشروعا قيد التنفيذ للمساعدة على استعادة القانون والنظام العام، أنجز منها ٤ مشاريع
تنظيم دورة تدريبية لتجديد المعلومات لدى ٢ ٠٠٠ مدرب من مدربي الشرطة بشأن الأخلاق والسلوك المهني في إطار تنفيذ مدونة الأخلاق والسلوك المهني للشرطة	٥٤٠	من أفراد الشرطة تم تدريبهم في إطار مشروع ”دعم المصالحة والسكان والشرطة الوطنية“ الذي موله الاتحاد الأوروبي في الفترة من أيار/مايو إلى تموز/يوليه ٢٠١٣

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
	١	حلقة دراسية واحدة عقدت بشأن أخلاق الشرطة والسلوك المهني لفائدة ١٠٠ ضابط شرطة في تموز/يوليه ٢٠١٣
	١٦٣	دورة للإرشاد عقدت لفائدة ١ ١٨٦ فردا من أفراد الشرطة والدرك
	٨	دورات للإرشاد عقدت بشأن الأخلاق والسلوك المهني لفائدة ٨٨ فردا من أفراد القوات الجمهورية لكوت ديفوار
إسداء المشورة يوميا لأكاديميات الشرطة والدرك الوطنية في البلد بشأن تحديث مناهجها التدريبية وفقا للمعايير الدولية	نعم	أسديت المشورة يوميا إلى أكاديمية الشرطة في أبيدجان وأكاديميتين للدرك في أبيدجان وتوروغويه بشأن مناهجها التدريبية المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني وحماية الطفل وحماية الضعفاء
		نسقت عملية الأمم المتحدة ١٢ اجتماعا شهريا للفريق العامل المشترك المؤلف من شرطة عملية الأمم المتحدة، وممثلي المنظمات غير الحكومية المناصرة للعدالة، والشرطة الوطنية، والدرك، والقضاء
		قدم الفريق العامل المشترك توصيات مشتركة إلى وكالات إنفاذ القوانين الوطنية بشأن الإصلاحات الرامية إلى تحسين قدرات الشرطة القضائية في مجال إجراء التحقيقات السابقة للمحاكمة وفقا للمعايير الدولية

الإنجاز المتوقع ٤-٢: إعادة بسط سلطة مؤسسات القضاء وسيادة القانون، بما في ذلك السجون في البلد

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
تنفيذ الحكومة في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ خطة إصلاح مؤسسات العدالة والسجون وفقا للاستراتيجية الوطنية لقطاع العدل، في إطار الخطة الاستراتيجية العامة لإصلاح قطاع الأمن	نفذت وزارة العدل ٢٥ في المائة من استراتيجيتها الوطنية لقطاع العدل خلال الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٤. ومن المقرر أن يكتمل تنفيذ الخطة في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥
زيادة عدد قضايا انتهاكات حقوق الإنسان التي تتولى مقاضاة مرتكبيها الخلية الخاصة المعنية بالتحقيق التابعة لوزارة العدل والمحكمة العسكرية والتي صدر حكم بشأنها خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ (٢٠١١/٢٠١٢: ٢؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ١٠؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٢٠)	انتهت التحقيقات في ٨٤ قضية ولا تزال بانتظار المحاكمات عُقدت ٧ جلسات استماع أمام المحكمة العسكرية في أبيدجان، تتعلق اثنتان منها بملاحقات قضائية لحالات انتهاك لحقوق الإنسان، رصدتها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار
زيادة عدد مراكز المساعدة القانونية التي تقدم خدمات المساعدة القانونية للسكان الضعفاء، بمن فيهم ضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس والأطفال، والمساعدة المتعلقة بقضايا الأراضي والهوية، على صعيد كل من المجتمعات المحلية والقرى في الغرب والشمال (٢٠١١/٢٠١٢: لا يوجد؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: مركزان؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٦ مراكز)	أُنجز. حيث جرى تشغيل ٦ مراكز للمساعدة القانونية بالكامل حتى أيار/مايو ٢٠١٤ وتلقى ٥ ١٧٨ شخصا (منهم ٤٣ في المائة من النساء) استشارات قانونية فردية من الحقوقيين العاملين في تلك المراكز (يتعلق أكثر من ٥٠ في المائة منها بطلبات بشأن الحالة المدنية). ولإذكاء الوعي، تم توزيع ملصقات وكتيبات في المناطق المستهدفة وتم بث برامج إذاعية بانتظام بواسطة إذاعة البعثة ذات التضمين الترددي واستفاد ٤٣ ٧٨١ شخصا (منهم ٤٩ في المائة من النساء) من أنشطة التوعية الجماعية أو التوعية عن قرب، وذلك بدعم من ٢١٥ متطوعا محليا ومن المنظمات غير الحكومية المحلية وجرى تدريب ١ ٨٣٨ شخصا من الأطراف الفاعلة في مجال العدالة، وأفراد المجتمع المدني (منهم ٢٣ في المائة من النساء) على مسائل تتعلق بالقانون والعدالة وتلقى ١٦٣ فردا مساعدة قضائية كاملة، بما في ذلك دفع الرسوم القانونية وتكاليف سفر المحامين من أبيدجان وأتعابهم وتلقى ٨٣٥ محتجزا (منهم ١٢ في المائة من النساء و ٨ في المائة من الأطفال) معلومات قانونية ذات صلة

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
	بقضاياهم في مراكز المساعدة القانونية
انخفاض عدد الهاربين من السجون لكل ١ ٠٠٠ سجين (٢٠١١/٢٠١٢: ٤٢ هارب لكل ١ ٠٠٠ سجين؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ٢٣ هارب لكل ١ ٠٠٠ سجين؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ١٥ لكل هارب ١ ٠٠٠ سجين)	أُنجز. سُجل انخفاض في عدد الهاربين من السجون لكل ١ ٠٠٠ سجين ليصل إلى ٦ لكل ١ ٠٠٠ محتجز

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
عقد ٢٠ اجتماعا مع السلطات الوطنية، بما في ذلك الخلية الوطنية المعنية بالتنفيذ واللجنة التوجيهية الوطنية لإصلاح قطاع العدل، للمساعدة على تنفيذ ورصد وتقييم الخطة الاستراتيجية لإصلاح قطاع العدل، بما فيه السجون؛ وعقد ١٢ اجتماعا مع فريق الأمم المتحدة الإقليمي، لوضع برنامج متعدد السنوات مشترك للأمم المتحدة لدعم نظام العدالة، من أجل تطوير الشرطة والهيئة القضائية والسجون وتيسير اللجوء إلى القضاء في كوت ديفوار	نعم	حضر ممثلون عن عملية الأمم المتحدة اجتماعات اللجنة التوجيهية وخلية التنفيذ المسؤولة عن تنفيذ عملية إصلاح العدالة الوطنية. وعقدت العملية، بالتعاون مع الشركاء الوطنيين، ٤ حلقات عمل (عن المساعدة القانونية والمعايير الوطنية للجهاز القضائي والمرافق الإصلاحية، وصياغة قانون الإجراءات الجنائية)، ومائدة مستديرة واحدة (عن نزاهة القضاء)، و ٤ دورات لإذكاء الوعي بشأن استراتيجية العدالة الوطنية عُقد ٧ اجتماعات بشأن رصد تنفيذ الخطة الاستراتيجية للعدالة عُقد ١٨ اجتماعا مع العديد من السلطات القضائية من أجل الدعوة إلى مسائل مختلفة تتعلق بسير عمل القطاع القضائي جرى تنظيم ١١ اجتماعا مع فريق الأمم المتحدة القطري وغيره من الشركاء التقنيين/الماليين لبحث مسائل تتعلق بقطاع العدالة، بغية تحسين تنسيق العمل الذي تضطلع به الجهات المانحة الدولية دعما للخطة الوطنية لتنفيذ استراتيجية العدالة
تنفيذ مشروع لتيسير اللجوء إلى القضاء، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والاتحاد	نعم	رصدت عملية الأمم المتحدة الأداء اليومي لستة مراكز للمساعدة القانونية وأنشطة التنسيق التي تضطلع بها في جميع أنحاء البلد على النحو التالي:

النواتج المقررة		النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
الأوروبي، بعقد ١٢ اجتماعا مع الأطراف الموقعة، وتوفير التنسيق العام والمشورة بعقد ١٠٤ اجتماعات مع المنظمات غير الحكومية الوطنية التي تتولى إدارة المشروع، وإنشاء ٦ مراكز للمساعدة القانونية في المدن الرئيسية في جميع أنحاء البلد (غيغلو ومان وبواكيه وكوروغو وسان بيدرو وبوندوكو) من أجل توفير التمثيل القانوني مجانا، وتدريب الوسطاء المحليين		عقد ٣ اجتماعات للتنسيق إصدار ٦٥ تقريرا دوريا إجراء ٧ زيارات ميدانية عقد ٥٢ اجتماعا مع موظفي مراكز المساعدة القانونية إعداد ٦ وثائق تسليم واستلام للعام ٢٠١٥ و ١٧ وثيقة بيانات موحدة عن أنشطة مراكز المساعدة القانونية
تقديم الدعم لرابطة المحامين الإيفواريين في ما تضطلع به من أنشطة لتقديم المساعدة القانونية مجانا، بعقد ١٠ جلسات عمل مع الأوساط القانونية والدعوة لتعديل التشريعات المتعلقة بتقديم المساعدة القانونية	١٠	جرى تنظيم عدة جلسات عمل (بما في ذلك حلقتا عمل) مع الأوساط القانونية. وعُدل التشريع المتعلق بتقديم المساعدة القانونية وفقا لذلك، ونوقش مشروع القانون ذو الصلة على مستوى المديرية المسؤولة عن الإصلاح التشريعي في وزارة العدل؛ وساهمت عملية الأمم المتحدة في صياغة تشريع جديد لتقديم المساعدة القانونية وُضع إطار لاتفاق (مذكرة تفاهم) بين نقابة المحامين الإيفوارية ووزارة العدل بالاشتراك مع عملية الأمم المتحدة وخبراء من الاتحاد الأوروبي وجهت عملية الأمم المتحدة الدعوة لعقد اجتماع تشاوري بين الأطراف المعنية، وهو اجتماع أسفر عن الموافقة، في نيسان/أبريل ٢٠١٤، على إدخال تعديل على الاتفاق يتم بموجبه تمديد الإطار الزمني لتنفيذ الاتفاق. ومُدد تنفيذ الاتفاق لفترة ثلاث سنوات إضافية
رصد ٢٤ جلسة محاكمة بشأن المنازعات على الأراضي الريفية لتقييم أداء الهيئة القضائية في معالجة القضايا المتعلقة بالأراضي وتقديم تقرير إلى الحكومة في هذا الشأن	١٢	جرى رصد جلسات المحاكمات المتعلقة بالمنازعات على الأراضي في المناطق الريفية. وتُعزى قلة جلسات المحاكمات التي جرى رصدها عن العدد المقرر إلى صعوبة الحصول على الوثائق ذات الصلة،

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
	وإلى ضرورة تقديم دعاوى خطية للنظر في القضايا	
	نظمت عملية الأمم المتحدة ٨ أنشطة لتوعية السكان بالجوانب القانونية في القضايا المتعلقة بالأراضي في الجزء الغربي من البلد	
رصد ٦٠ جلسة للمحكمة الجنائية تشمل محاكمات عن جرائم خطيرة وانتهاكات للقانون الدولي ارتكبت خلال الأزمة التي أعقبت الانتخابات والتحقق من التقيد بجميع المعايير الدولية ذات الصلة بالقضاء وتقديم تقرير إلى الحكومة عن أداء المحاكم وسيرها، بما في ذلك المحكمة العسكرية	لا	لم تعقد المحكمة جلسات في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ للنظر في قضايا تتعلق بالأزمة التي أعقبت الانتخابات
		حققت الخلية الخاصة للتحقيقات والبحث في ٨٤ قضية، لم يتم الفصل فيها بعد
		قُدمت المساعدة التقنية إلى الخلية الخاصة للتحقيقات والبحث، وقُدم الدعم في مجال التنسيق والدعوة دعما للجهود الوطنية الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب
		عُقد ١٨ اجتماعا بشأن العدالة الانتقالية مع السلطات القضائية والجهات المعنية الدولية
		أسفرت جهود الدعوة المتضافرة التي بذلتها عملية الأمم المتحدة عن استئناف المحاكمات أمام هيئة محلفين (محكمة جنايات) في أيار/مايو ٢٠١٤ بعد ١٠ سنوات من الانقطاع. ومع ذلك، لم يُبت بعد في القضايا المرتبطة بأزمة ما بعد الانتخابات
		رصدت عملية الأمم المتحدة ١٢٥ جلسة استماع في قضايا جنائية، من بينها قضايا تتصل بالعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، وقدمت توصيات بشأنها
		رصدت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ٧ جلسات استماع أمام المحكمة العسكرية في أبيدجان، تتعلق اثنتان منها بملاحقات قضائية لحالات انتهاك لحقوق الإنسان

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		صدر تقرير شامل عن سير عمل نظام القضاء العسكري الإيفواري، إذ يقيِّم التقرير مدى امتثال نظام القضاء العسكري الإيفواري للقواعد والمعايير الدولية للقضاء العسكري
تقديم المساعدة إلى الحكومة في تعزيز النظام التعليمي في مجالات القانون والقضاء والسجون، بما في ذلك معهد التدريب القضائي، بعقد ١٢ جلسة عمل مع السلطات الإيفوارية، بمشاركة المدارس الأوروبية لقضاة الصلح وكتبة المحاكم وموظفي السجون والأخصائيين الاجتماعيين المعنيين بقضايا الأحداث	نعم	عُقدت ١٤ جلسة عمل مع السلطات الإيفوارية، وممثلي معهد التدريب القضائي ومدرسة السجون الوطنية الفرنسية من أجل تعزيز نظام التعليم في مجال السجون وفرت عملية الأمم المتحدة مشورة الخبراء لوزارة العدل في جهودها الرامية إلى تعديل وإصلاح التشريعات والقواعد واللوائح المطبقة على المعهد الوطني للتدريب القضائي ساهمت عملية الأمم المتحدة، بوصفها عضوا في اللجنة التوجيهية المسؤولة عن إصلاح المعهد الوطني للتدريب القضائي، في التخطيط الاستراتيجي لإجراء إصلاحات في المعهد بعقد ٥ اجتماعات للتنسيق
عقد ١٢ اجتماعا مع وزارة العدل وقضاة محكمة يوبوغون للمساعدة في تنفيذ مشروع تجريبي لإعادة تنظيم وحوسبة مكاتب كتبة المحاكم، من أجل تعزيز قدرة المحاكم على حفظ السجلات وتوفير الإحصاءات القضائية	لا	ركزت عملية الأمم المتحدة في جهودها على المسائل المتعلقة بقضاء الأحداث وذلك بسبب الافتقار إلى التمويل من وزارة العدل عقدت عملية الأمم المتحدة ٢٤ اجتماعا مع قضاة المحكمة الابتدائية المعنيين بقضاء الأحداث في هضبة أبيدجان ويوبوغون، ومع المنظمات غير الحكومية، وهو ما أدى إلى الإفراج عن ٢٠ قاصرا عقدت عملية الأمم المتحدة دورتين تدريبيتين في آذار/مارس ٢٠١٤ للقضاة وموظفي السجون من أجل توجيه الانتباه إلى معاملة الأطفال المخالفين للقانون يسرت عملية الأمم المتحدة أيضا التنسيق والحوار بين القضاة، ومكاتب المدعي العام والمنظمات غير الحكومية في معالجة مسائل قضاء الأحداث

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
إشراك ٣٣ موظفا من موظفي شؤون الإصلاحيات العاملين مع السلطات الوطنية في مواقع العمل في ٣٣ سجنا على أساس يومي بتقديم الدعم والمشورة التقنية لموظفي السجون الوطنيين بشأن تحسين أمن السجون وإدارة السجون، وبشأن تنفيذ قواعد السجون ووضع ثلاثة إجراءات تشغيلية موحدة جديدة تتعلق بشكاوى السجناء وتفتيش السجناء وزيارات الأسر	نعم	قدم ٣٣ موظفا من موظفي شؤون الإصلاحيات التابعين لعملية الأمم المتحدة الدعم والمشورة التقنية إلى موظفي السجون بقيامهم بما يقرب من ١٠ زيارات يوميا
إسداء المشورة إلى الحكومة بشأن التخطيط لتوظيف ٥٠٠ ١ فرد من المقاتلين السابقين وإدماجهم في نظام السجون، وتنظيم ٦٦ دورة تدريبية في ٣٣ مرفقا من مرافق السجون بشأن الإطار الوطني الذي ينظم شؤون السجون، وقواعد السجون، وحقوق الإنسان، وذلك للموظفين الجدد سواء بالاشتراك في المواقع وبتقديم التوجيه	٢ ٠٠٢	تم تعيين عدد من المقاتلين السابقين ودمجهم في إدارة السجون تم تنظيم ٨٨ دورة لما يبلغ مجموعه ٢ ٠٠٢ فرد من المقاتلين السابقين في جميع مرافق السجون البالغ عددها ٣٤ مرفقا (افتتح سجن إضافي في داليا كرو خلال الفترة المشمولة بالتقرير) للتدريب على مختلف المواضيع، بما في ذلك أمن السجون وعمليات التفتيش، وحقوق الإنسان، والسجلات وحقوق المحتجزين
عقد ٦ جلسات عمل مع السلطات الوطنية لرصد تجربة تنفيذ مرفق سجن سالياكرو شبه المفتوح	١٤	عُقدت جلسات عمل مع السلطات الوطنية لرصد تنفيذ تجربة سجن سالياكرو شبه المفتوح
تنفيذ ١٠ مشاريع سريعة الأثر للمساعدة في تعزيز قطاعي القضاء والسجون	١	كان ١٣ مشروعا قيد التنفيذ لتعزيز قطاع العدالة والسجون خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُنجز منها مشروع واحد

العنصر ٥: الدعم

٥٧ - تناول عنصر الدعم العمل الذي تضطلع به كل من شعبة دعم البعثة وقسم الأمن والفريق المعني بالسلوك والانضباط. وقد تم تقديم الدعم أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، للموظفين الفنيين بتوفير خدمات لوجستية وإدارية ومالية وأمنية دعما لتنفيذ ولاية العملية الأمم المتحدة، وذلك عن طريق إنجاز النواتج ذات الصلة وإدخال تحسينات على الخدمات،

فضلا عن تحقيق مكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة. وشمل نطاق الدعم المقدم تنفيذ برامج بشأن السلوك والانضباط وإدارة الأفراد، والرعاية الصحية، وتجديد وصيانة أماكن العمل/المرافق التابعة للعملية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والعمليات الجوية، وعمليات النقل الجوي والبري، وعمليات الإمداد، وتوفير خدمات الأمن على نطاق العملية ككل. وتم توجيه جهود الدعم الرئيسية، خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ المشمولة بالتقرير، إلى ما يلي: (أ) إغلاق ٤ معسكرات وفتح ٣ معسكرات جديدة، فضلا عن نقل الوحدات بعد ذلك؛ (ب) وإعادة الوحدات العسكرية إلى الوطن وإعادة نشرها؛ وتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ونظام أوموجا.

الإنجاز المتوقع ٥-١: زيادة كفاءة وفعالية الدعم اللوجستي والإداري والأمني المقدم إلى العملية

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
امتثال أماكن العمل/الهياكل الأساسية التي تشغلها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بما فيها المعسكرات الجديدة، لمعايير العمل الأمنية الدنيا بنسبة ١٠٠ في المائة (٢٠١٢/٢٠١١: ١٠٠ في المائة؛ ٢٠١٣/٢٠١٢: ١٠٠ في المائة؛ ٢٠١٤/٢٠١٣: ١٠٠ في المائة)	أُنجز. فقد امتثلت جميع أماكن العمل/الهياكل الأساسية التي تشغلها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ لمعايير العمل الأمنية الدنيا وتم توفير أماكن إقامة ذات جدران صلبة لما تبلغ نسبته ٩٨,٠٦ في المائة من القوات، بينما ظلت النسبة المتبقية في الخيام وتم توزيع القوات الموجودة في الخيام على معسكرات مؤقتة تقرر الآن إغلاقها خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ نتيجة التخفيض التدريجي للقوات، وستتوفر أماكن إقامة ذات جدران صلبة بنسبة ١٠٠ في المائة للقوات المتبقية بعد التخفيض التدريجي
انخفاض عدد حالات الإصابة بالملاريا المبلغ عنها شهريا بين أفراد العملية، بمن فيهم الأفراد النظاميون (٢٠١٢/٢٠١١: ١٧٠؛ ٢٠١٣/٢٠١٢: ١٦٣؛ ٢٠١٤/٢٠١٣: ١٤٣)	بلغ المتوسط الفعلي لعدد الحالات التي سجلتها العملية ٢٢٤ حالة. ويعزى المعدل الأعلى المتوقع إلى الأمراض المتوطنة في منطقة البعثة واستمرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير حملات التوعية بشأن الوقاية من الملاريا وعلاجها بواسطة البرامج الإذاعية، ودورات التدريب التوجيهي وتوزيع الناموسيات والمواد الطاردة للحشرات
انخفاض معدل حوادث السيارات إلى ٢ في المائة على الأكثر (٢٠١٢/٢٠١١: ٢,٥؛ ٢٠١٣/٢٠١٢:	أُنجز. فقد بلغ معدل حوادث السيارات ١,٦ في المائة لكل مائة سيارة. وبلغ العدد الإجمالي للمركبات المستعملة

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٢,٣؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٢)	٩٤٨ سيارة وسُجل ١٤ حادثا كبيرا؛ وبلغ العدد الإجمالي للحوادث/الأحداث البسيطة (خدوش وصدمات بسيطة) ١٦٢ حادثا مقابل ٢٠٢ في التقرير الذي شمل الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤
إحراز تقدم في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ونظام أوموجا لتخطيط الموارد في المؤسسة	أصبحت عملية الأمم المتحدة ممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية في ١ تموز/يوليه ٢٠١٤؛ وأُجري في آذار/مارس ٢٠١٤ اختبار لمدى امتثال التقارير للمعايير المحاسبية الدولية في الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تحسين الخدمات		
إنجاز جميع مشاريع تجديد الهياكل الأساسية وإعادة بناء المباني اللازمة لاستيفاء عمليات البعثة لمعايير العمل الأمنية الدنيا	نعم	أُنجزت جميع أعمال تحسين المباني والهياكل الأساسية للعملية وأصبحت مستوفية لمعايير العمل الأمنية الدنيا
تنظيم برنامج للوقاية من الملاريا للمراقبين العسكريين، وشرطة الأمم المتحدة والموظفين المدنيين في أبيدجان وبواكيه ودالوا	نعم	تم توفير التوعية بشأن الوقاية من الملاريا لما يبلغ مجموعه ٣ ١٣٢ فردا (٣ ٠٧٧ من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، و ٥٥ موظفا مدنيا) بتنظيم ٤٧ دورة للتدريب التوجيهي. وتم توزيع ناموسيات للوقاية من البعوض وأجهزة طاردة للبعوض وعقاقير مضادة للملاريا على العناصر العسكرية في أبيدجان وبواكيه ودالوا على النحو التالي: توزيع ٣٧٤ ناموسية للوقاية من البعوض و ٣٧ جهازا طاردا للحشرات، و ١ ٨٥٠ قرص ميفلوكين، و ٥٧٦ قرص مالارون، و ٢ ٢٤٤ قرص فانسيدار على أفراد العملية حصول ١ ٣٩٢ فردا على مواد للوقاية من الملاريا في أبيدجان

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		ويُعزى انخفاض عدد الموظفين المدنيين الذين شاركوا في الدورات التدريبية إلى بقائهم في البعثة لفترة طويلة بعد حصولهم على التدريب التوجيهي، في حين كانت دورة تناوب الضباط النظاميين قصيرة
تدعيم برنامج لاختبار السائقين يتسم بمزيد من الصرامة ويُكمَّل بحملات لتوعية للسائقين ولتأمين السلامة على الطرق، وكذلك فرض عقوبات تشمل تعليق و/أو إلغاء رخص قيادة المركبات عند تسجيل أي مخالفة في نظام مراقبة حركة المركبات	نعم	جرى تنظيم حملات لتوعية السائقين بشأن السلامة على الطرق ونُشرت على الشبكة الإلكترونية الداخلية للعملية على أساس ربع سنوي وجرى سحب ٧٦ رخصة قيادة بصفة مؤقتة
دعم تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بما في ذلك إعادة تصميم أساليب تصريف العمل لتصبح ممتثلة لتلك المعايير، وتحديث إجراءات التشغيل الموحدة للبعثات بحيث تعكس متطلباتها، وتدريب جميع موظفي الشؤون المالية والميزانية وإدارة الممتلكات في البعثة في هذا الصدد	١٤	عُقدت دورات تدريبية على نظام أوموجا لما يبلغ مجموعه ٤١١ موظفا مدنيا بواسطة المركز المتكامل لتدريب أفراد البعثات عُقدت دورات تدريبية على المعايير المحاسبية الدولية يشرف عليها مدربون للموظفين في أبيدجان وفي مكتبي بواكيه ودالوا الإقليميين لأكثر من ١٠٠ موظف في أقسام الشؤون المالية وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، والنقل البري، والهندسة، والمشتريات
تقديم الدعم لتنفيذ نظام أوموجا، بما في ذلك إجراء عمليات تحليل لنوعية بيانات النظام القديم وتنقية البيانات في البعثة	نعم	اضطلعت العملية بأنشطة مكثفة لتحويل البيانات امتثالا للمبادئ التوجيهية لنظام أوموجا. وتأكدت العملية من صحة البيانات في مراحل مختلفة وجرى تحميل البيانات على نظام أوموجا
عقد اجتماعات شهرية عن إدارة الأصول، وإعداد تقارير شهرية لإبراز المسائل المثارة، بما في ذلك تسوية حالات التضارب، والقيام يوميا بعمليات فحص عشوائي، ورصد فائض الأصول شهريا، بما فيها الأصول المشطوبة	١٢	عُقدت اجتماعات شهرية عن إدارة الأصول لبحث الفائض منها، وأوجه التضارب، وبطاقات المخزون التي تزيد قيمتها على ٥ ٠٠٠ دولار

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
والمتصرَّف فيها، وكفالة عدم تراكم حالات متأخرة لم يبتّ فيها المجلس المحلي لحصر الممتلكات، والقيام يوميا بعمليات تحقق مادي من الأصول والممتلكات المستهلكة، وتعهد معلومات مستوفاة في نظام الجرد (نظام غاليليو)	١ ٤٦٨	وتم التخلص من أصول في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ومعدات في مجالي الهندسة، والنقل البري (تبلغ قيمتها الدفترية ٥,٦ ملايين دولار، وقيمتها المستهلكة ١,٨ مليون دولار)
	٢٩٠	وتم شطب أصول، لا سيما المركبات (بقيمة مستهلكة تبلغ ١,٧ مليون دولار)
	٨	سُجلت الحالات المتراكمة في المجلس المحلي لحصر الممتلكات في نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٤
		أُجريت عمليات تحقق سنوية من المعدات المملوكة للأمم المتحدة
		وتم تعهد المعلومات المستوفاة في نظام الجرد (غاليليو)
إنشاء قاعدة اللوجستيات المتكاملة في يوبوغون	٢٧	أُنجز ٢٧ في المائة من أعمال البناء في قاعدة يوبوغون للوجستيات (أنونكوا كوتي) بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤
		ويُعزى التأخير إلى سقوط أمطار غزيرة على منطقة المشروع لفترة طويلة مما حال دون إحراز تقدم في أعمال البناء. وأثَّر التأخر الملحوظ في تسليم الخيام المطاطية أيضا على إحراز أي تقدم في العمل
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة والموظفون المدنيون		
تمركز قوات قوامها ٦٤٥ ٨ فردا من الوحدات العسكرية و ١٩٢ مراقبا عسكريا و ٥٥٥ فردا من شرطة الأمم المتحدة و ٠٠٠ ١ فرد من أفراد الشرطة المشكلة، وتناوبها وإعادتها إلى الوطن	نعم	متوسط القوام الفعلي:
	٨ ٠٧٤	فردا من أفراد الوحدات العسكرية
	١٨٧	مراقبا عسكريا
	٤٩٠	ضابطا من شرطة الأمم المتحدة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
	٨٢٥	فردا من وحدات الشرطة المشكلة
التحقق شهريا من المعدات التي تملكها الوحدات ورصدها وتفتيشها، وتحقيق الاكتفاء الذاتي للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، بما في ذلك تنفيذ ٧٤ عملية تفتيش بشأن التأهب للعمليات	نعم	أجريت عمليات تحقق من المعدات المملوكة للوحدات ومن تحقيق الاكتفاء الذاتي للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وتم رصدها وتفتيشها على النحو التالي: عملية معاينة واحدة عند الوصول إجراء ٣٦٣ عملية تفتيش شهريا للتحقق إجراء ٦٦ عملية تفتيش بشأن التأهب للعمليات إجراء ٣ عمليات تفتيش عند المغادرة إجراء عمليتي تفتيش جزئي عند المغادرة تقديم ٢٠٢ تقرير إلى مقر الأمم المتحدة عن إجراء عمليات التحقق في الوقت المناسب قدمت التوجيهات، خلال عمليات التفتيش المنتظمة، إلى الوحدات عن سبل المحافظة على جاهزية المعدات؛ وحدث أيضا تحسن في مستوى خدمة المعدات الرئيسية وبخاصة مركبات القتال أجريت عمليات صيانة للمعدات المملوكة للوحدات بنسبة ٩٨ في المائة تقريبا من مستوى الخدمة للمعدات الرئيسية ومن معدل تحقيق الاكتفاء الذاتي
القيام شهريا بتخزين ٨٠٠ طن من حصص الإعاشة وتوريدها والاحتفاظ باحتياطي يكفي لمدة ٧ أيام من عبوات حصص الإعاشة ومن المياه أثناء القتال في مواقع البعثة (أبيدجان/سيبروكو، دالوا وبواكي)، والاحتفاظ باحتياطي من حصص الإعاشة والمياه يكفي أفراد الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة في ٥١ موقعا لمدة ١٤ يوما	نعم	تم تخزين وتوريد ٨٠٠ طن من حصص الإعاشة الطازجة وحفظ ٠٠٣ ٥٢ عبوة من عبوات حصص الإعاشة الميدانية وحفظ ٠١٣ ٢٤٣ لترا من المياه (كمخزون احتياطي لمدة سبعة أيام في أبيدجان/سيبروكو ودالوا وبواكيه) وتم تخزين وتوريد ٠٠٦ ١٠٤ عبوة من عبوات حصص الإعاشة الميدانية وحفظ ٠٢٧ ٤٦٨ لترا من المياه (كمخزون احتياطي لمدة ١٤ يوما

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		للوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة في ٥١ موقعا من مواقع الوحدات) وتم الاحتفاظ بمخزونات احتياطية تكفي لسبعة أيام لكفالة الحفاظ على مستوى الاحتياطي المطلوب. وجرى تناوب المخزون لكفالة الاستهلاك قبل انتهاء الصلاحية
إدارة شؤون ما متوسطه ٤٦٢ ١ موظفا مدنيا، من بينهم ٤٤٨ موظفا دوليا و ٨٢٥ موظفا وطنيا و ١٨٩ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة بالإضافة إلى ٤٢ فردا من الأفراد المقدمين من الحكومات	نعم	اضُطُلع بالأعمال المتعلقة بإدارة شؤون ٣٤٤ ١ موظفا مدنيا في المتوسط، منهم ٣٩٤ موظفا دوليا و ٧٦٣ موظفا وطنيا و ١٥٢ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة و ٣٥ موظفا من الموظفين الذين قدمتهم حكومات بلدانهم بالإضافة إلى ذلك، قدمت العملية الدعم للأعمال المتعلقة بإدارة شؤون ٤٥٣ ١ موظفا مدنيا (باستثناء متطوعي الأمم المتحدة)، ويشمل هؤلاء ٦٧٢ موظفا دوليا و ٧٨١ موظفا وطنيا في البعثة المتكاملة، وذلك في تطبيق مفهوم المكتب الخلفي للبعثة المتكاملة/عملية الأمم المتحدة
تنفيذ برنامج للسلوك والانضباط لجميع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين يشمل التدريب والوقاية والرصد واتخاذ الإجراءات التأديبية. وعقد ما مجموعه ٣٢ دورة بشأن منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين لما مجموعه ٤٨٠ شخصا من الموظفين المدنيين والأفراد العسكريين؛ وتنظيم ٣٠ دورة توجيهية ودورات تدريب المدربين بشأن تدابير منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين لما مجموعه ٢٠٠ ١ فرد من أفراد الوحدات العسكرية؛ وتنسيق التدريب على البدء في نشر الوحدات العسكرية لما يبلغ مجموعه ٥٢٧ ٨ ضابطا	نعم	تم تنظيم برنامج للسلوك والانضباط لـ ٦٨٧ ٥ من الموظفين من بينهم موظفون مدنيون، وضباط شرطة وضباط عسكريون، ووحدات للشرطة المشكلة ووحدات عسكرية على النحو التالي: تنظيم ٧٤ دورة تدريبية بشأن منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين تنظيم ٣٩ دورة تدريبية توجيهية تتضمن جزءا كبيرا عن منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين بالإضافة إلى ذلك، قام الضباط بتدريب الأفراد التابعين لكل وحدة من الوحدات العسكرية المشاركة في العملية الذين جرى نشرهم، وذلك أثناء التناوب وفي إطار بدء تنفيذ برنامج العمل

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
في أبيدجان والقطاع الشرقي والقطاع الغربي		الوقائي والتوعوي التدريبي
عقد ٢٣ دورة تدريبية على المهارات الإدارية والقيادية لـ ٤٣٠ موظفا؛ وعقد ٥٤ دورة لبناء القدرات لـ ٤٠٠ موظف؛ و ٥٠ دورة بشأن التطوير الوظيفي لـ ٩١٠ موظفا. توفير دورات توجيهية ودورات عن تقييم الأداء لـ ٨٠٠ موظف. وتنظيم دروس لتعليم اللغتين الإنكليزية والفرنسية لـ ٤٢٧ موظفا في أبيدجان ودالوا وبواكيه؛ والأخذ بنظام إدارة التدريب الإلكتروني للموظفين المدنيين	٩	تم تنفيذ برنامج التدريب على النحو التالي: توفير التدريب على المهارات الإدارية والقيادية لما مجموعه ١٤٢ موظفا مدنيا و ١١ فردا من الأفراد العسكريين وأفراد الوحدات وشرطة الأمم المتحدة ويعزى انخفاض عدد هذه الدورات عما كان مقررا إلى قلة الموارد المخصصة للتدريب
	٤٣	وتم تنظيم دورات للتدريب على بناء القدرات لما مجموعه ٥٦١ موظفا
	٥٠	وقد حضر دورات التطوير الوظيفي ٦٧٦ موظفا منهم ٥٨٦ موظفا مدنيا، و ٤٥ ضابطا عسكريا، و ٦ أفراد من أفراد الوحدات العسكرية و ٣٩ ضابطا من ضباط شرطة الأمم المتحدة
	٦٥	وتم توفير برامج تعريفية لما يبلغ مجموعه ٣ ١٠٢ موظفا من بينهم ٨٢٩ ضابطا عسكريا، و ١ ٨٨١ فردا من أفراد الوحدات العسكرية و ٤٥ موظفا مدنيا و ٣٤٧ فردا من أفراد شرطة الأمم المتحدة
	٦٦	وتم تنظيم برامج عن الاستغلال والاعتداء الجنسيين لـ ٤ ٣٥٧ موظفا من بينهم ٢٧ موظفا مدنيا، و ٩٤٤ ضابطا عسكريا، و ٣ ٠٨٨ من أفراد الوحدات العسكرية و ٢٩٨ من أفراد شرطة الأمم المتحدة
	١	وعُقدت دورة تدريبية عن الأداء الإلكتروني لـ ٧ موظفين. ويُعزى انخفاض عدد الدورات التدريبية إلى انخفاض عدد المدربين

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		عما كان مقررا
	٤	ونُظمت دروس في اللغتين الفرنسية والإنكليزية لـ ٩٩٠ ١ موظفا من بينهم ٤٧٩ موظفا مدنيا، و ٥٩١ ضابطا عسكريا، و ٣٧٤ وحدة عسكرية و ٥٤٦ من ضباط شرطة الأمم المتحدة
	٣	وعقدت دورات عن نظام إدارة التدريب الإلكتروني لـ ٤٧ من الموظفين المدنيين
	٦١	وعُقدت دورات أخرى لبناء القدرات (بما في ذلك دورات تدريبية للحصول على سبيل المثال على شهادات الإلمام بأساسيات تشغيل الحاسوب، ودورات اتحاد النقل الجوي الدولي بشأن سبل مناولة السلع الخطرة في الجو والبحر، وإدارة المخاطر المهنية المتعلقة بالسلامة الميدانية
		عقدت دورات تدريبية بشأن كيفية كتابة بيان بالمعلومات الشخصية والسيرة الذاتية، وإجراء المقابلات على أساس الكفاءة لما يبلغ مجموعه ٢٦٧ ١ موظفا منهم ٩٠٢ من الموظفين المدنيين، و ١٨١ ضابطا عسكريا، و ١١٤ فردا من أفراد شرطة الأمم المتحدة و ٧٠ فردا من أفراد الوحدات العسكرية
المرافق والهياكل الأساسية		
صيانة وتصليح مواقع الوحدات العسكرية/وحدات الشرطة المشكلة، وأماكن عمل شرطة الأمم المتحدة، وأماكن عمل الموظفين المدنيين، في ٦٢ موقعا	نعم	أُجريت أعمال الصيانة والتصليح لمواقع الوحدات العسكرية/وحدات الشرطة المشكلة، وأماكن عمل شرطة الأمم المتحدة، وأماكن عمل الموظفين المدنيين، في ٦٢ موقعا
		ويعزى انخفاض عدد المباني إلى إغلاق ٤ مخيمات (المدرسة الأمريكية، وأنياما، وشارع القناة، وبوافل) وفتح ٣ مخيمات جديدة (بارا،

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		ومحطة سان بيدرو للتزويد بوقود الطائرات، ومخيم مطار مان
توفير خدمات الصرف الصحي لجميع أماكن العمل، بما في ذلك المجاري وجمع القمامة والتخلص منها في ٦٢ مخيما في أبيدجان والقطاع الغربي والقطاع الشرقي	نعم	تم توفير خدمات الصرف الصحي لجميع أماكن العمل، بما في ذلك التنظيف والمجاري وجمع القمامة والتخلص منها في جميع المخيمات، وذلك في كل من أبيدجان والقطاع الغربي والقطاع الشرقي
تشغيل وصيانة ٣١ محطة لتنقية المياه في ١٨ موقعا	٣١	تم تشغيل وصيانة محطات تملكها الأمم المتحدة لتنقية المياه وإضافة الكلور إليها في ٢٣ موقعاً، ويُعزى ارتفاع عدد المواقع إلى توزيع محطات لمعالجة المياه علي ٥ مواقع إضافية (بارا، وغرابو، ومان، وزوينولا وسيغويلا) عقب إعادة النشر الداخلي للقوات
تشغيل وصيانة ٢٩٤ مولدا كهربائيا مملوكا للأمم المتحدة في ٦٢ موقعا	٣٠٧	تم تشغيل وصيانة المولدات الكهربائية المملوكة للأمم المتحدة في ٦١ موقعا يعزى ارتفاع عدد المولدات التي تمت صيانتها إلى شطب ٤٦ مولدا كهربائيا بدلا من ٥٩ مولدا كان من المقرر شطبها. ومن المقرر الانتهاء من شطب الثلاثة عشر مولدا المتبقية بحلول نهاية الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥
تخزين وتوريد ٣,٦ ملايين لتر من وقود المولدات الكهربائية و ٣٨٤ ٣٥٨ كيلوغراما من غاز البروبين السائل	٥,٨ ملايين	لتر من الوقود استهلكت بسبب توصيل ١٥٢ مولدا كهربائيا مملوكا للأمم المتحدة لمدة ٢٤ ساعة يوميا، ٧ أيام في الأسبوع، أو بشكل احتياطي. وتعزى الزيادات إلى أعمال البناء في مخيم أنونكوا كوتي وأعمال الترميم/الإغلاق لمخيمات الأمم المتحدة، كما حدث في مخيمي شارع القناة والمدرسة الأمريكية وقد افتُتح مخيمان جديدان خلال الفترة المشمولة بالتقرير في بارا، وأنونكوا كوتي، مما أدى إلى

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		تسليم كميات كبيرة من الوقود الذي استخدم في تشغيل معدات البناء والمولدات المملوكة للأمم المتحدة التي تم توصيلها مؤخرا والتي تعمل ٧ أيام أسبوعيا، ٢٤ ساعة يوميا، وفي الترميمات وما اتصل بها من أعمال تشييد في مخيمات الأمم المتحدة التي تم نقلها، مما ساهم في زيادة استهلاك وقود المولدات الكهربائية
	٣١٤ ٦٠٠ كيلوغراما	من غاز البروبين السائل استهلكت؛ يعزى انخفاض استهلاك غاز البروبين السائل إلى إعادة ٤ وحدات إلى الوطن خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤
صيانة وتجديد ٣٠ كيلومتراً من الطرق و ١٥ مطارا في ١٥ موقعا و ٦ محطات للتزويد بوقود الطائرات في ٦ مواقع		أجريت أعمال الصيانة والتجديد على النحو التالي:
	٣٤,٣ كيلومترا	من الطرق
	١٥	مطارا في ١٥ موقعا
	٦	محطات للتزويد بوقود الطائرات في ٦ مواقع
تشغيل وصيانة ٣٣ محطة مملوكة للأمم المتحدة لمعالجة مياه الصرف الصحي في ٢٣ موقعا	٢٠	تم تشغيل وصيانة محطات معالجة مياه الصرف الصحي المملوكة للأمم المتحدة في ١٣ موقعا. ويعزى انخفاض عدد محطات معالجة مياه الصرف الصحي إلى الانخفاض المتوقع في قوام القوات
النقل البري		
تشغيل وصيانة ٨٨٤ قطعة من المركبات والمعدات المملوكة للأمم المتحدة، بما في ذلك ٢٥ مركبة مدرَّعة في ٣ ورش للصيانة في ٣ مواقع	٩٢٦	تمت صيانة المركبات المملوكة للأمم المتحدة ويعزى ارتفاع عدد المركبات التي تمت صيانتها إلى المتطلبات التشغيلية الناجمة عن تحرك الأفراد العسكريين وما ترتب على ذلك من تأخير في شطب المركبات. وقد جرى شطب المركبات خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		وأجريت ٧ ٧٩١ عملية صيانة وتصليح في ٤ ورش صيانة في ٣ مواقع في جميع أنحاء منطقة العملية
توفير ٥,٩ ملايين لتر من النفط ووقود الديزل من أجل النقل البري	٥,٢ ملايين	لتر من وقود المركبات تم استهلاكها ويعزى انخفاض عدد اللترات إلى إعادة ٣ وحدات إلى الوطن
تشغيل خدمة مكوكية يوميا على مدار ٧ أيام في الأسبوع لنقل ما متوسطه ٣٠٠ فرد من أفراد الأمم المتحدة في اليوم من أماكن إقامتهم إلى منطقة عمل البعثة	نعم	تم تشغيل خدمة مكوكية يوميا على مدار ٧ أيام في الأسبوع لنقل ما متوسطه ٣٤٠ فردا من أفراد الأمم المتحدة في اليوم من أماكن عملهم وإليها
النقل الجوي		
تشغيل وصيانة ٤ طائرات ثابتة الجناحين، منها طائرة واحدة ثابتة الجناحين مستخدمة على أساس تقاسم التكاليف مع بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، و ١١ طائرة عمودية، منها ٥ طائرات عمودية عسكرية، و ٣ طائرات عمودية مسلحة على أساس تقاسم التكاليف مع بعثة الأمم المتحدة في ليبريا في ٤ مواقع (أبيدجان وبواكيه ودالوا ومطار مان)	نعم	تم تشغيل وصيانة ١٧ طائرة على النحو التالي: ٤ طائرات تجارية ثابتة الجناحين (طائرة من طراز L-jet، وطائرة من طراز DHC-8، وطائرة من طراز B-1900 وطائرة من طراز B-737 (على أساس تقاسم التكاليف مع بعثة الأمم المتحدة في ليبريا)) ١١ طائرة هليكوبتر من بينها ٨ طائرات عمودية من الطراز العسكري (٣ من طراز Bell-212 و ٢ من طراز Mi-17، و ٣ من طراز Mi-24 (على أساس تقاسم التكاليف مع بعثة الأمم المتحدة في ليبريا)) و ٣ طائرات هليكوبتر تجارية (Mi-8 MTV) في ٤ مواقع (أبيدجان وبواكيه ودالوا ومان)
تشغيل وصيانة طائرة واحدة بلا طيار للقيام بعمليات المراقبة الجوية على طول المناطق الحدودية	لا	لم يتم تشغيل أي طائرة بدون طيار
توريد ٤,٢ ملايين لتر من الوقود لاستخدامها	٥,٣ ملايين	لتر من وقود الطائرات استُهلكت

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
في العمليات الجوية		ويعزى الانخفاض في استهلاك وقود الطائرات إلى تغيير طرأ على الأسطول الجوي (حيث استُخدمت طائرة من طراز DHC-8 بدلا من طائرة من طراز DHC-7؛ والأولى هي أقل استهلاكا للوقود)، وإلى تحسين الجدول الأسبوعي للرحلات الجوية
النقل البحري		
تشغيل وصيانة زورقين	٢	تمت صيانة وتشغيل الزوارق
توريد ٤٠٠ ٢ لتر من الوقود المستخدم في النقل البحري	٢ ٣٨٢	لترا من الوقود البحري استُهلكت
الاتصالات		
دعم وصيانة شبكة سواتل مؤلفة من محور اتصالات لمحطة أرضية في أبيدجان لتقديم خدمات نقل الصوت، والفاكس الإلكتروني، والفيديو، وإرسال البيانات. ودعم وصيانة ٣٢ نظاما من نظم المحطات الطرفية ذات الفتحات الصغيرة جدا (VSAT) و ٥٣ مقسِّما هاتفيا و ٢٧ وصلة تعمل بالموجات الدقيقة	١	تم توفير الصيانة لشبكة ساتلية تتألف من محور اتصالات لمحطة أرضية، و ٣٢ نظاما من نظم المحطات الطرفية ذات الفتحات الصغيرة جدا (VSAT)، و ٥٣ مقسما هاتفيا، و ٢٧ وصلة تعمل بالموجات الدقيقة
دعم وصيانة ١ ٢٠٩ أجهزة من أجهزة الاتصال اللاسلكي ذات الترددات العالية، و ١٠٧ أجهزة من أجهزة الاتصال اللاسلكي ذات الترددات العالية جدا أرض – جو، و ٣ ٧٧٠ جهازا من أجهزة الاتصال اللاسلكي ذات الترددات فوق العالية، وأجهزة إرسال واستقبال لاسلكي محمولة، و ٢٣ جهازا من أجهزة إعادة الإرسال ذات الترددات فوق العالية	نعم	تم توفير الدعم والصيانة لما مجموعه ١ ٢٠٩ أجهزة من أجهزة الاتصال اللاسلكي ذات الترددات العالية، و ١٠٧ أجهزة من أجهزة الاتصال اللاسلكي ذات الترددات العالية جدا أرض – جو، و ٣ ٧٧٠ جهازا من أجهزة الاتصال اللاسلكي ذات الترددات فوق العالية، و ٢٣ جهازا من أجهزة إعادة الإرسال ذات الترددات فوق العالية

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
دعم وصيانة ٣٠ محطة بث إذاعي تعمل على موجات التضمين الترددي في ٤ مرافق للإنتاج والبث الإذاعيين	نعم	تم توفير الدعم والصيانة لما مجموعه ٣٠ محطة بث إذاعي تعمل على موجات التضمين الترددي في ٤ مرافق للإنتاج والبث الإذاعيين
تقديم خدمات موثوق بها وفعالة من حيث التكلفة لنقل البيانات والصوت في منطقة البعثة بأسرها بتغطية متاحة بنسبة ٩٨ في المائة	نعم	تمت صيانة ٩٨ في المائة من شبكة نقل الصوت والبيانات في منطقة البعثة، وهي النسبة المتاحة من التغطية
تكنولوجيا المعلومات		
دعم وصيانة ٥٢ خادوماً ماديا متوسطا و ١٤٥ خادوما افتراضيا و ٣٢ خادوما طباقيا ووحدتَي احتواء خواديم طباقية و ٥٦٥ ١ حاسوباً منضديا و ٧٠٣ حواسيب حجرية و ٢٠٠ حاسوب تابع جزئي و ٦٠١ طابعة و ٢٨٠ جهاز إرسال رقميا، في ٦٠ موقعا. ودعم وصيانة شبكة متروبولية واحدة و ٢٥ شبكة محلية وشبكة واسعة واحدة لخدمة ٤٦٨ ٢ مستعملا في ٦٢ موقعا، ودعم وصيانة ١٩ جهازا من أجهزة توجيه الإشارة الشبكية اللاسلكية	نعم	تم توفير الدعم والصيانة لما مجموعه ٥٢ خادوما ماديا متوسطا، و ١٤٥ خادوما افتراضيا، و ٣٢ خادوما طباقيا، ووحدتي احتواء خواديم طباقية، و ٥٦٥ ١ حاسوبا مكتبيا، و ٧٠٣ حواسيب حجرية، و ٢٠٠ حاسوب تابع جزئي، و ٦٠١ طابعة و ٢٨٠ جهاز إرسال رقميا في ٦٢ موقعا ويعزى ارتفاع عدد المواقع إلى وجود موقعين إضافيين (أكاديمية الشرطة ومدرسة تدريب الدرك في أبيدجان) أنشئت فيهما خدمات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تم توفير الدعم والصيانة لشبكة متروبولية واحدة و ٢٥ شبكة محلية وشبكة واسعة واحدة لخدمة ٥٠٨ ٢ مستعملا في ٦٢ موقعا، ودعم وصيانة ١٩ جهازا من أجهزة توجيه الإشارة الشبكية اللاسلكية وتلقى ٤٠ مستعملا إضافيا الدعم من مكتب الدعم الإداري في أبيدجان التابع لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		وتم تقديم الدعم والصيانة لخمس شبكات لاسلكية
دعم وصيانة نحو ٩٠٠ ٢ حساب من حسابات البريد الإلكتروني وقدرة تخزين احتياطي للبيانات بسعة ٤ تيرابايت	نعم	تم تقديم الدعم والصيانة لنحو ٩٠٠ ٢ حساب من حسابات البريد الإلكتروني وقدرة تخزين احتياطي للبيانات بسعة ٥ تيرابايت
وضع نظام للمعلومات الجغرافية لتوفير نحو ٥٠٠ ٣ خريطة إدارية وتخطيطية ومواضيعية بهدف دعم صنع القرارات المتعلقة بالسياسات والإلمام بالحالة ولأغراض ذات صلة بالعمليات	نعم	تم وضع ٦٢٩ ٢ خريطة إدارية وتخطيطية ومواضيعية لدعم صنع القرارات المتعلقة بالسياسات والإلمام بالحالة ولأغراض ذات صلة بالعمليات
		أتاحت وحدة نظام المعلومات الجغرافية تلك الخرائط على الشبكة الداخلية المحلية (إنترانت). وقد خفّض هذا المرفق عدد الطلبات المتعلقة بإنتاج الخرائط
الشؤون الطبية		
تشغيل وصيانة عيادتين من المستوى الأول تابعتين للأمم المتحدة في القطاع الشرقي والقطاع الغربي، وعيادة واحدة من المستوى الأول الممتاز في أبيدجان، و ٢٣ عيادة من المستوى الأول، وثلاثة مرافق طبية من المستوى الثاني تملكها البلدان المساهمة بقوات في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار	نعم	تم تشغيل وصيانة ما يلي:
	١	عيادة واحدة من المستوى الأول الممتاز تابعة للأمم المتحدة في سيبروكو، قطاع أبيدجان
	٢	عيادتين من عيادات الأمم المتحدة من المستوى الأول في بواكيه ودالوا
	٢٢	عيادة من المستوى الأول تعمل في ١٠ مناطق لدعم الأفراد النظاميين المنتشرين
	٢	عيادتين من المستوى الثاني في بواكي ودالوا لتوفير الدعم أساسا للأفراد النظاميين المنتشرين
	٤	مستوصفات وطنية متعددة التخصصات من المستوى الثالث في أبيدجان لتوفير الدعم أساسا للأفراد النظاميين في قطاع أبيدجان والقطاعين الشرقي والغربي

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
مواصلة العمل بترتيبات إجلاء موظفي البعثة برا وجوا على نطاق البعثة بأسرها، بالتعاون مع العمليات الجوية، إلى مستشفيات من بينها المستشفيات من المستوى الرابع الموجودة في بريتوريا، بجنوب أفريقيا، وذلك بالتعاون مع موظفي بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية الموجودين في بريتوريا	نعم	استمر العمل بترتيبات الإجلاء التالية المتعلقة بموظفي البعثة وذلك بالتعاون مع العمليات الجوية: ٤ مستشفيات من المستوى الثالث في أبيدجان ٣ مستشفيات من المستوى الرابع في غانا (أكرا)، وجنوب أفريقيا (جوهانسبرغ وبريتوريا) لمعالجة المرضى الذين يعانون من مضاعفات خطيرة الهدف من المستشفى العسكري السابع والثلاثين في غانا هو إجلاء الضحايا في حالة حدوث إصابات جماعية عندما يتعلق الأمر بقدرات ومعدات وعناصر تعمل في المجال الطبي
تشغيل وصيانة المرافق المخصصة لتقديم الاستشارات والفحوص الطبية الطوعية والسرية لجميع موظفي البعثة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية وبرنامج التوعية بشأن الفيروس، بما في ذلك التعليم بواسطة الأقران	نعم	تم تقديم الاستشارات والفحوص الطبية الطوعية والسرية لصالح ٢ ٥٥٣ موظفا بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تلقى ٧٨ موظفا التدريب ليتولوا تثقيف أقرانهم بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تم توعية ٤ ٢٢٧ موظفا بشأن مسائل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز
الأمن		
رصد مراقبة الدخول والإشراف عليه في مواقع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في جميع منطقة عملياتها بأسرها على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع، لكفالة أمن وسلامة جميع موظفي الأمم المتحدة ومنشآتها	نعم	تم توفير خدمات الأمن في جميع أرجاء البعثة على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع، بما في ذلك صيانة نظم إدارة الدوريات، والدوريات الراجلة المشتركة مرتين في اليوم بعد ساعات العمل، وحفظ نظم الدوائر التلفزيونية المغلقة
توفير خدمات الحماية المباشرة على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع، لكبار موظفي	نعم	تم توفير خدمات الحماية المباشرة لكبار موظفي العملية والزوار من المسؤولين الرفيعي المستوى

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
العملية والزوار من المسؤولين الرفيعي المستوى		كما هو مقرر
تنظيم ١٠ دورات تدريبية لصالح ١٠٤ ضباط أمن على القتال بدون سلاح وباستعمال الأسلحة النارية، وإجراءات وأساليب الحماية المباشرة، وأساليب التحقيق، وغير ذلك من المجالات ذات الصلة، لغرض ضمان استمرار تقديم خدمات أمنية مستوفية للكفاءة المهنية	٢١	نظمت دورات تدريبية لصالح ١٧٢ مشاركا نعزى الزيادة في عدد المشاركين إلى الحاجة إلى تدريب ضباط أمن في مختلف الميادين وفقا للاحتياجات التشغيلية للبعثة، بما في ذلك برنامج التأهيل الأمني، وتدريب رجال الإطفاء، والإسعاف القلبي الرئوي الأساسي والأولي بالإضافة إلى ذلك، نُظمت ٥ دورات لصالح ٤٢ مشاركا من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، من أجل تدريب موظفي الأمن. وتكفلت البعثات المستفيدة بتغطية النفقات المتصلة بتلك التدريبات
إجراء ما لا يقل عن تدريبين على الإجلاء بطريقة المحاكاة على نطاق البعثة في شهري تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ وآذار/مارس ٢٠١٤	٢	أجري تدريبان على الإجلاء في حالات الطوارئ (في كورهوغو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ وفي بوندوكو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣)
الامتثال التام لمعايير العمل الأمنية الدنيا في مواقع الأمم المتحدة. وإجراء دراسات استقصائية عن معايير العمل الأمنية الدنيا لأماكن الإقامة تكفل امتثال جميع الموظفين المدنيين الدوليين (بمن فيهم موظفو وكالات الأمم المتحدة الدوليون) ومتطوعي الأمم المتحدة وأفراد شرطتها والمراقبين العسكريين وضباط الأركان العسكريين الذين لا يزالون يمارسون مهامهم، امتثالا تاما لتلك المعايير	استوفيت جزئياً	كان العمل جاريا من أجل إنجاز دراسات استقصائية تتعلق بامتثال موظفي العملية الدوليين، ومتطوعي الأمم المتحدة، وشرطة الأمم المتحدة، وضباط الأركان العسكريين، والمراقبين العسكرين لمعايير العمل الأمنية الدنيا المتعلقة بأماكن الإقامة؛ وأجريت عمليات تفتيش، وفقا لمعايير العمل الأمنية الدنيا المتعلقة بأماكن الإقامة على نطاق البعثة، كلما اقتضى الأمر ذلك، مثلاً، فيما يتعلق بالموظفين الملتحقين حديثا بالعملية، عندما يبدّل موظفو العملية أماكن إقامتهم و/أو عندما يطُلب إجراء عمليات تفتيش

ثالثا – أداء الموارد

ألف – الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة. وتمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤)

			الفرق	
	المبلغ المخصص	النفقات	المبلغ	النسبة المئوية
الفئة	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)=(٣)÷(١)
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة				
المراقبون العسكريون	١٠ ٠٦٣,١	١٠ ٣٥٦,٠	(٢٩٢,٩)	(٢,٩)
الوحدات العسكرية	٢٥٠ ٣٠٦,٣	٢٤١ ٩٣١,٧	٨ ٣٧٤,٦	٣,٣
شرطة الأمم المتحدة	٢٧ ٦٩٩,٤	٢٥ ٩٠٣,٤	١ ٧٩٦,٠	٦,٥
وحدات الشرطة المشكلة	٢٨ ٠٣٠,٧	٢٢ ٦٠٤,٧	٥ ٤٢٦,٠	١٩,٤
المجموع الفرعي	٣١٦ ٠٩٩,٥	٣٠٠ ٧٩٥,٨	١٥ ٣٠٣,٧	٤,٨
الموظفون المدنيون				
الموظفون الدوليون	٧٧ ٧٧٣,١	٧٧ ٨٠١,١	(٢٨,٠)	(٠,٠)
الموظفون الوطنيون	٢١ ١٨١,٧	٢٥ ٩٧٤,٨	(٤ ٧٩٣,١)	(٢٢,٦)
متطوعو الأمم المتحدة	٨ ٦١٢,٧	٦ ٧٧٤,١	١ ٨٣٨,٦	٢١,٣
المساعدة المؤقتة العامة	٩٠٣,٩	١ ١٥١,٢	(٢٤٧,٣)	(٢٧,٤)
الأفراد المقدمون من الحكومات	١ ٧٦٤,٦	٥٩١,٨	١ ١٧٢,٨	٦٦,٥
المجموع الفرعي	١١٠ ٢٣٦,٠	١١٢ ٢٩٣,٠	**(٢ ٠٥٧,٠)**	**(١,٩)**
التكاليف التشغيلية				
مراقبو الانتخابات المدنيون	–	–	–	–
الخبراء الاستشاريون	٤٣١,٥	٣٢٧,٨	١٠٣,٧	٢٤,٠
السفر في مهام رسمية	٣ ٤٩٥,٥	٥ ٢٩٧,٧	(١ ٨٠٢,٢)	(٥١,٦)
المرافق والهياكل الأساسية	٤٠ ٤٩٠,٥	٤٦ ٨٠٧,٥	(٦ ٣١٧,٠)	(١٥,٦)
النقل البري	٩ ٩٤١,٩	٧ ٤٠٣,٠	٢ ٥٣٨,٩	٢٥,٥
النقل الجوي	٥٥ ٧٩١,٩	٣٩ ٠١٢,٦	١٦ ٧٧٩,٣	٣٠,١
النقل البحري	٥,٩	١٨١,٥	(١٧٥,٦)	(٢ ٩٧٦,٣)
الاتصالات	٨ ٤٧٢,٠	٥ ٠٦٥,٤	٣ ٤٠٦,٦	٤٠,٢
تكنولوجيا المعلومات	٤ ٠٥٨,٢	٥ ٥٨٠,٢	(١ ٥٢٢,٠)	(٣٧,٥)
الخدمات الطبية	٢ ٠٢٢,٦	١ ٣٩٥,٢	٦٢٧,٤	٣١,٠
المعدات الخاصة	–	–	–	–

الفئة	المبلغ المخصص (١)	النفقات (٢)	الفرق	
			المبلغ (٣)=(١)-(٢)	النسبة المئوية (٤)=(٣)÷(١)
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	٣١ ٤٤١,٥	٢٠ ٦٥٩,١	١٠ ٧٨٢,٤	٣٤,٣
المشاريع السريعة الأثر	٢ ٠٠٠,٠	٢ ٠١٠,٤	(١٠,٤)	(٠,٥)
المجموع الفرعي	١٥٨ ١٥١,٥	١٣٣ ٧٤٠,٤	٢٤ ٤١١,١	١٥,٤
إجمالي الاحتياجات	٥٨٤ ٤٨٧,٠	٥٤٦ ٨٢٩,٢	٣٧ ٦٥٧,٨	٦,٤
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٩ ٤٠٦,٢	١٠ ١٥٨,٩	(٧٥٢,٧)	(٨,٠)
صافي الاحتياجات	٥٧٥ ٠٨٠,٨	٥٣٦ ٦٧٠,٣	٣٨ ٤١٠,٥	٦,٧
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	–	–	–	–
مجموع الاحتياجات	٥٨٤ ٤٨٧,٠	٥٤٦ ٨٢٩,٢	٣٧ ٦٥٧,٨	٦,٤

باء – معلومات موجزة عن عمليات النقل فيما بين المجموعات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجموعة	المبلغ المعتمد		
	التوزيع الأصلي	النقل	التوزيع المنقح
أولا – الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	٣١٦ ٠٩٩,٥	(١ ٠٢٢,٠)	٣١٥ ٠٧٧,٥
ثانيا – الموظفون المدنيون	١١٠ ٢٣٦,٠	٦ ٩٩٠,٠	١١٧ ٢٢٦,٠
ثالثا – التكاليف التشغيلية	١٥٨ ١٥١,٥	(٥ ٩٦٨,٠)	١٥٢ ١٨٣,٥
المجموع	٥٨٤ ٤٨٧,٠	٠,٠	٥٨٤ ٤٨٧,٠
النسبة المئوية للمبالغ المنقولة قياسا إلى مجموع الاعتمادات			١,٢

٥٨ – تلبية للاحتياجات التشغيلية نقلت الأموال من البندين التاليين: (أ) التكاليف التشغيلية (المجموعة الثالثة) نتيجة لانخفاض النفقات الناجم عن التأخير في تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وعدم نشر الطائرات الصغيرة التي تعمل بدون طيار، وكذلك انخفاض أسعار وقود الطائرات؛ و (ب) الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة (المجموعة الأولى) وذلك بسبب ارتفاع عامل تأخير نشر الوحدات العسكرية وشرطة الأمم المتحدة ووحدات الشرطة المشكلة، عما كان مقررا. ونقلت الأموال إلى بند الموظفين المدنيين (المجموعة الثانية) لتغطي في المقام الأول ارتفاع نفقات الموظفين الوطنيين نظرا إلى ارتفاع متوسط الرتب والدرجات الفعلية عما هو مدرج في الميزانية.

جيم - نمط الإنفاق الشهري

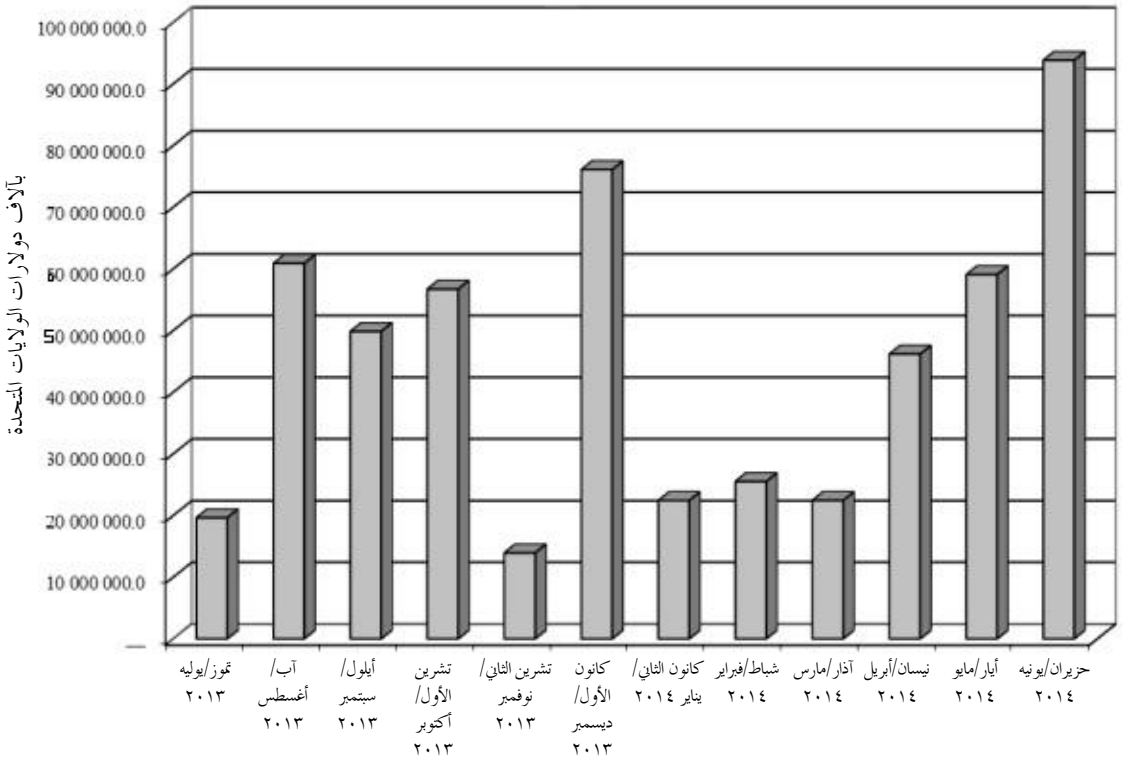

٥٩ - يعزى ارتفاع النفقات في آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤ إلى التزامات ومدفوعات التسجيل المتصلة بالخدمات التي قدمها الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة وبالمعدات التي استخدموها.

دال - الإيرادات والتسويات الأخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المبلغ
إيرادات الفوائد	١ ٤١٣,٠
إيرادات أخرى/متنوعة	١ ١٧٢,٠
التبرعات النقدية	-
تسويات الفترة السابقة	-
إلغاء التزامات الفترة السابقة	٤ ٤١٦,٢
المجموع	٧ ٠٠١,٢

هاء - النفقات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية ومعدات الاكتفاء الذاتي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	النفقات
المعدات الرئيسية	
الوحدات العسكرية	٤٢ ٠٢٧,٤
وحدات الشرطة المشكلة	٤ ٧٦١,١
المجموع الفرعي	٤٦ ٧٨٨,٥
معدات الاكتفاء الذاتي	
الوحدات العسكرية	٣١ ٢٨٣,٢
وحدات الشرطة المشكلة	٢ ٩٠٥,٠
المجموع الفرعي	٣٤ ١٨٨,٢
المجموع	٨٠ ٩٧٦,٧

العوامل المتعلقة بالبعثة	النسبة المئوية	تاريخ بدء النفاذ	تاريخ آخر استعراض
ألف - العوامل المنطبقة على منطقة البعثة			
عامل الظروف البيئية البالغة القسوة	١,٨	١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦	٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠
عامل ظروف العمليات المكثفة	١,٩	١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦	٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠
عامل الأعمال العدائية/التخلي القسري	١,٥	١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦	٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠
باء - العوامل المنطبقة على البلد الأصلي			
عامل النقل الإضافي	٠,٠-٤,٢٥		

واو - قيمة المساهمات غير المدرجة في الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	القيمة الفعلية
اتفاق مركز القوات[أ]	١٧ ٨٢٧,٣
التبرعات العينية (غير المدرجة في الميزانية)	-
المجموع	١٧ ٨٢٧,٣

(أ) يشمل المرافق التي توفرها الحكومة والأراضي المعفاة من الرسوم.

رابعا - تحليل الفروق[1]

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
المراقبون العسكريون	(٢٩٢,٩)	(٢,٩)

٦٠ - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساسا إلى ارتفاع تكاليف التمركز، والتناوب والعودة إلى الوطن نظرا إلى أن متوسط سعر الصرف بلغ ٤٨٢,٢٦ فرنكا من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية لكل دولار من دولارات الولايات المتحدة مقارنة بسعر الصرف المدرج في الميزانية البالغ ٤٩٤,٥٩ فرنكا لكل دولار من دولارات الولايات المتحدة.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
الوحدات العسكرية	٨ ٣٧٤,٦	٣,٣

٦١ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى ما يلي: (أ) ارتفاع المتوسط الفعلي لعامل تأخير النشر وقدره ٦,٦ في المائة، مقارنة بعامل تأخير النشر المدرج في الميزانية بنسبة ١ في المائة بسبب إعادة كتيبة إلى الوطن في وقت سابق؛ (ب) دفع بدل الإقامة المقرر للبعثة إلى عدد من ضباط الأركان أقل من العدد المقرر نظرا لأن بعض الضباط كان جزءا من الوحدات، ووفرت لهم شعبة العمليات أماكن الإقامة، والأغذية والمياه وغير ذلك من الخدمات؛ و (ج) انخفاض نفقات الاكتفاء الذاتي بسبب إعادة كتيبة إلى الوطن في وقت سابق، ونقل مستشفى من المستوى الثاني إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والتخفيض التدريجي للقوات.

٦٢ - وقابل انخفاض الاحتياجات الإجمالية جزئيا إلى ما يلي: (أ) زيادة الإنفاق على إعادة الوحدات والمعدات المملوكة للوحدات العسكرية إلى الوطن في أعقاب التخفيض التدريجي للأفراد العسكريين؛ و (ب) مصاريف شحن ونشر المعدات المملوكة للوحدات لإعادة نشر القوات في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان؛ و (ج) ارتفاع نفقات حصص الإعاشة

(١) مبالغ الفروق في الموارد معبر عنها بآلاف دولارات الولايات المتحدة. ويرد تحليل للفروق التي تبلغ قيمة الزيادة أو النقصان فيها ما نسبته ٥ في المائة أو مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار على الأقل.

والتخزين والتعبئة بسبب الترتيبات التعاقدية الجديدة التي دخلت حيز النفاذ في نيسان/أبريل ٢٠١٤.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
شرطة الأمم المتحدة	١ ٧٩٦,٠	٦,٥

٦٣ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى ما يلي: (أ) ارتفاع المتوسط الفعلي لعامل تأخير النشر وقدره ١١,٧ في المائة، مقارنة بعامل تأخير النشر المدرج في الميزانية البالغ ٨ في المائة؛ (ب) انخفاض الاحتياجات إلى التناوب، وذلك بسبب ارتفاع معدل استخدام طائرات الأمم المتحدة من طراز B-737 بدلا من الرحلات الجوية التجارية المستأجرة القصيرة المدة من أجل تناوب شرطة الأمم المتحدة.

٦٤ - وقابل انخفاض الاحتياجات جزئيا بالنفقات الخاصة بالأفراد المقدمين من الحكومات المسجلة خطأً تحت بند بدل الإقامة المقرر لأفراد شرطة عمليات الأمم المتحدة.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
وحدات الشرطة المشكلة	٥ ٤٢٦,٠	١٩,٤

٦٥ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى (أ) ارتفاع المتوسط الفعلي لعامل تأخير النشر وقدره ١٧,٥ في المائة، مقارنة بعامل تأخير النشر المدرج في الميزانية بنسبة ١ في المائة؛ (ب) زيادة استخدام طائرات الأمم المتحدة التي من طراز B-737، بدلا من الرحلات الجوية التجارية المستأجرة القصيرة الأجل لأغراض تناوب وحدات الشرطة المشكلة لا الرحلات الجوية التجارية المستأجرة؛ (ج) انخفاض النفقات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات، وعدم تكبد تكاليف تناوب وحدة الشرطة المشكلة التي نقلت إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
الموظفون الوطنيون	(٤ ٧٩٣,١)	(٢٢,٦)

٦٦ - تعزى زيادة الاحتياجات إلى ما يلي: (أ) كان المتوسط الفعلي لمستويات الرتب والدرجات للموظفين الفنيين الوطنيين هو م ف و - باء، الدرجة السادسة، مقارنة بالرتبة م ف و - باء، الدرجة الأولى المدرجة في الميزانية، وكانت رتبة الموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة هي ع-٤، الدرجة السابعة، مقارنة بالرتبة ع-٤، الدرجة الرابعة المدرجة في الميزانية؛ و (ب) كان متوسط سعر الصرف هو ٤٨٢,٢٦ فرنكا لكل دولار من دولارات الولايات المتحدة، مقارنة بسعر الصرف المدرج في الميزانية البالغ ٤٩٤,٥٩؛ و (ج) دفع بدل الوظيفة الخاص لـ ٧٤ موظفا؛ و (د) ارتفاع التكاليف العامة للموظفين، بما في ذلك بدل الإعالة.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
متطوعو الأمم المتحدة	١ ٨٣٨,٦	٢١,٣

٦٧ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى ارتفاع المتوسط الفعلي لمعدل الشغور وقدره ١٩,٦ في المائة، مقارنة بمعدل الشغور المدرج في الميزانية بنسبة ١ في المائة. وشملت الأسباب التأخيرات الكبيرة في الاستقدام، ورفض المرشحين العروض وتجميد التوظيف في الفترة من شباط/فبراير إلى نيسان/أبريل ٢٠١٤ بسبب تقليص حجم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
المساعدة المؤقتة العامة	(٢٤٧,٣)	(٢٧,٤)

٦٨ - تعزى زيادة الاحتياجات إلى إنشاء وظيفة مؤقتة إضافية برتبة مد-١ للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر لتغطية مهام رئيس وحدة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى حين عودة شاغل الوظيفة من إجازة مرضية طويلة.

٦٩ - وقابل الزيادة الإجمالية في الاحتياجات جزئيا ارتفاع متوسط معدل الشغور الفعلي وقدره ١٥,٤ في المائة للموظفين الوطنيين المؤقتين، مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية وقدره صفر.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
الأفراد المقدمون من الحكومات	١ ١٧٢,٨	٦٦,٥

٧٠ - يعزى انخفاض الاحتياجات إلى النفقات المتعلقة بالأفراد المقدمين من الحكومات التي قيدت بالخطأ تحت بند بدل الإقامة المقرر للبعثة لأفراد شرطة الأمم المتحدة.

٧١ - وقابل انخفاضَ الاحتياجات جزئيا انخفاض متوسط معدل الشغور الفعلي إلى ١٦,٧ في المائة، مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية وقدره ٢٠ في المائة.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
الخبراء الاستشاريون	١٠٣,٧	٢٤,٠

٧٢ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى ما يلي: (أ) عدم تنظيم الأنشطة التدريبية المقررة في مجال الشؤون المدنية، والعمليات الجوية والأمن وخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بسبب عدم توافر مدربين مؤهلين؛ و (ب) إلغاء دروس اللغة العربية في مواقع أبيدجان وبواكيه ودالوا بسبب قلة اهتمام الموظفين.

٧٣ - وقابل هذا الانخفاض الكلي في الاحتياجات جزئيا الخدمات الاستشارية غير التدريبية غير المقررة لدعم المهام الموكلة، بما في ذلك ما يلي: (أ) رصد احتمال حدوث انتهاك لحظر استيراد الأسلحة وما يتصل بها من أعتدة في كوت ديفوار؛ و (ب) الإدارة الاستراتيجية في مجالي إصلاح قطاع الأمن والمشورة المقدمة من مجلس التحقيق.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
السفر في مهام رسمية	(١ ٨٠٢,٢)	(٥١,٦)

٧٤ - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساسا إلى السفر داخل البعثة فيما يتعلق بما يلي: (أ) زيادة خدمات البناء من أجل إعداد موقع التشييد، بما في ذلك خدمات الصرف الصحي ورصف الطرق الداخلية في سياق تشييد قاعدة يوبوغون للوجستيات لتوفير أماكن إقامة للقوات وتحقيق المركزية في تقديم الخدمات اللوجستية؛ و (ب) تشييد برج المراقبة لدعم

عمليات إذاعة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، التي تعمل على موجة التضمين الترددي (إف. إم.)؛ و (ج) الرحلات التي قامت بها شرطة الأمم المتحدة لإجراء المزيد من الزيارات التقييمية والدوريات البعيدة المدى والوقفات، وتفتيش وحدات الشرطة المشكلة واستعراض عمليات الاحتجاز واستخدام القوة، وإجراء تقييم مكافحة الشغب وإقامة احتفال بتقليد أوسمة وأنواط، بالإضافة إلى حضور حلقة العمل بشأن إقرار سلامة مشروع المساعدة القضائية القانونية وسيادة القانون؛ و (د) الرحلات التي قام بها المراقبون العسكريون لإجراء مزيد من الدوريات البعيدة المدى والوقفات، والاجتماع مع قائد القطاع لاستعراض حالة التأهب لمسؤوليات العمليات؛ و (هـ) الرحلات التي قام بها قسم الإمدادات لرصد تناوب الاحتياطي الاستراتيجي من الديزل والمساعدة على القيام بهذا الرصد في صهريج تحت الأرض في معسكر مان، وإجراء مراقبة الجودة وتوزيع الوقود، وإجراء تفتيش لإدارة تخزين الأغذية بوحدة حصص الإعاشة؛ و (و) رحلات قام بها ضباط الأركان العسكريون لإجراء المزيد من الدوريات البعيدة المدى والقيام، مع شرطة الأمم المتحدة، بتفتيش متصل بالحظر المفروض على الأسلحة في سانجوين؛ و (ز) ورحلات إضافية قام بها موظفو الشؤون المدنية من أجل تيسير الحوار بين المجتمعات المحلية في قرية إبوا في مقاطعة أبواسو وشحذ قدرات قادة المجتمعات المحلية على تعزيز التماسك الاجتماعي.

٧٥ - وقابل الزيادةَ الإجماليةَ في الاحتياجات جزئيا (أ) الاستفادة من القدرات الداخلية على تنفيذ دورات التدريب على نظام أوموجا؛ و (ب) عدم تنظيم دورات التدريب المقررة خارج البعثة على برنامج بناء قدرات الموظفين الوطنيين؛ و (ج) تلقي دورات تدريبية على شبكة الإنترنت وتنظيم دورات دراسية على مستوى البعثة، من قبيل دورات معهد التدريب على عمليات السلام (٢٤ دورة)، ودورات البرنامج المتكامل للتعلم عن بعد، والدورات التي يقدمها موقع مهارات الأمم المتحدة في مجالات القيادة، والإدارة، والمالية والميزانية وتكنولوجيا المعلومات وإدارة المشاريع ومهارات الاتصال.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
المرافق والهياكل الأساسية	(٦ ٣١٧,٠)	(١٥,٦)

٧٦ - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساسا إلى ما يلي: (أ) ارتفاع تكاليف خدمات الأمن، بما في ذلك الحاجة إلى تركيب نظام للإنذار في حالات الذعر في أماكن إقامة المراقبين العسكريين، وموظفي الشرطة والموظفين الدوليين ومتطوعي الأمم المتحدة وارتفاع متوسط

الرسوم الفعلية مقارنة بتلك المدرجة في الميزانية لخدمات الحراسة الأمنية؛ و (ب) زيادة استهلاك وقود المولدات الكهربائية، بسبب مختلف مشاريع التشييد التي اعتمدت بالكامل على المولدات الكهربائية في ما تحتاجه من الطاقة، بما في ذلك مشاريع التشييد في مخيم أنونكواكوتيه، وتجديد/إغلاق المدرسة الأمريكية، أنايامـا، ومخيمات بوافل ومخزن رو دي كانال. وبالإضافة إلى ذلك، سجلت النفقات المتصلة بالوقود المستخدم في النقل البري خطأً تحت بند الوقود للمولدات الكهربائية.

٧٧ - وقابل الزيادةَ الإجماليةَ في الاحتياجات انخفاض النفقات المتعلقة باقتناء اللوازم الهندسية والمولدات الكهربائية، والمعدات الكهربائية واقتناء معدات السلامة والأمن، بما في ذلك (أ) عدم اقتناء لوازم الصيانة نتيجة إغلاق ٤ مخيمات؛ و (ب) استخدام صهاريج المياه ومضخات المياه وخزانات التعفين، وغيرها من الأشياء التي تم الحصول عليها من المخيمات التي أغلقت؛ و (ج) انخفاض سعر محطات معالجة المياه المستعملة؛ و (د) عدم إنجاز عملية شراء المعدات اللازمة لتحسين نظام الأمن القائم على شاشات التلفزيون ذات الدوائر المغلقة واقتناء معدات جديدة.

٧٨ - وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك انخفاض في الاحتياجات من المرافق وخدمات التخلص من النفايات بسبب (أ) إغلاق ٤ مخيمات؛ و (ب) عدم الحاجة إلى خدمات التخلص تجاريا من المياه المستعملة في موقع يوبوغون (أنونكوا - كوتيه) نظرا لوجود محطة معالجة المياه المستعملة المملوكة للأمم المتحدة.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
النقل البري	٢ ٥٣٨,٩	٢٥,٥

٧٩ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى النفقات المتعلقة بوقود النقل البري الذي سجل خطأً تحت بند المرافق والهياكل الأساسية.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
النقل الجوي	١٦ ٧٧٩,٣	٣٠,١

٨٠ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى ما يلي:

(أ) عدم نشر مركبات جوية بلا طيار؛

(ب) انخفاض عدد ساعات الطيران عما هو مقرر وانخفاض استهلاك وقود الطائرة من طراز B-737 المشتركة مع بعثة الأمم المتحدة في ليبريا بسبب تأخر وصول الطائرة عن الموعد المقرر ولأن إعادة بعض أفراد القوات إلى الوطن تمت عن طريق البر أو بموجب اتفاقات الرحلات الجوية المستأجرة؛

(ج) تخفيض المهام المعهود بها للطائرات من طراز Mi-24 من قبل البعثة عما هو مقرر، مما أدى إلى انخفاض ساعات الطيران واستهلاك الوقود؛

(د) انخفاض المتوسط الفعلي لأسعار وقود الطائرات إلى ١,١ دولار من دولارات الولايات المتحدة للتر الواحد، مقارنة بالسعر المدرج في الميزانية ويبلغ ١,٣٢ دولار من دولارات الولايات المتحدة للتر الواحد؛

(هـ) انخفاض تكاليف تجديد عقد الطائرتين DHC-8 و L-Jet، مقارنة بالتكلفة المدرجة في الميزانية؛

(و) انخفاض العدد الفعلي لساعات طيران الطائرات العمودية.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
النقل البحري	(١٧٥,٦)	(٢ ٩٧٦,٣)

٨١ - تعزى الاحتياجات الإضافية إلى بعض النفقات المتعلقة باقتناء المرافق الجاهزة، وأماكن الإقامة ومعدات التبريد، التي سجلت خطأً تحت بند النقل البحري.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
الاتصالات	٣ ٤٠٦,٦	٤٠,٢

٨٢ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى ما يلي: (أ) عدم إتمام عمليات الشراء المتعلقة بخدمات الإعلام والطباعة والاستنساخ أثناء الفترة المشمولة بالتقرير ويعزى ذلك أساسا إلى عدم امتثال جميع مقدمي العطاءات بإجراءات طلب تقديم العروض؛ و (ب) النفقات المتعلقة

بأنشطة التوعية التي يقوم بها مكتب الإعلام التي سجلت بطريق الخطأ تحت بند الزي الرسمي والأعلام والشارات؛ و (ج) النفقات المتعلقة باقتناء معدات الاتصالات، التي سجلت خطأً تحت بند اقتناء معدات تكنولوجيا المعلومات؛ و (د) انخفاض الاحتياجات من قطع الغيار بسبب الصيانة الوقائية التي نفذتها العملية.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
تكنولوجيا المعلومات	(١ ٥٢٢,٠)	(٣٧,٥)

٨٣ - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساسا إلى ما يلي: (أ) النفقات المتعلقة باقتناء معدات الاتصالات، التي سجلت خطأً تحت بند اقتناء معدات تكنولوجيا المعلومات؛ و (ب) اقتناء المعدات اللازمة لترحيل نظام البريد الإلكتروني من تطبيق لوتس نوتس إلى نظام مايكروسوفت آوتلوك.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
الخدمات الطبية	٦٢٧,٤	٣١,٠

٨٤ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى ما يلي: (أ) التأخر في سداد المدفوعات المتعلقة بنظم EarthMed وشراء اللوازم الطبية مثل لقاحات الحمى الصفراء؛ و (ب) انخفاض عدد حالات الإجلاء الخارجي بسبب مواصلة تحسين المرافق الطبية الداخلية.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	١٠ ٧٨٢,٤	٣٤,٣

٨٥ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى ما يلي: (أ) تأخر تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وانخفاض عدد المستفيدين الذين تم التعامل معهم، مقارنة بالعدد المقرر من المستفيدين بسبب غياب البرنامج الحكومي المحدد المعالم.

خامسا – الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

٨٦ – الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار هي:

(أ) البت في كيفية التصرف في الرصيد الحر البالغ ٨٠٠ ٦٥٧ ٣٧ دولار فيما يتعلق بالفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤؛

(ب) البت في كيفية التصرف في الإيرادات/التسويات الأخرى للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، والبالغة ٢٠٠ ٠٠١ ٧ دولار من إيرادات الفوائد (٠٠٠ ٤١٣ ١ دولار)، والإيرادات المتنوعة/الأخرى (٠٠٠ ١٧٢ ١ دولار)، وإلغاء التزامات الفترة السابقة (٠٠٠ ٤١٦ ٤ دولار).